١٥٤

VOIT

٨١٩ المطول للسعد التفتازاني ، مسعود بن عمر ٧٩٢هـ ٠

م ٠ س كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا ٠

٢٨٥ ق ١٩ س ٢٠ × ٥ر١٤ سم

نسخة حسنة ، بآخرها نقص ، بالورقة الأولى فوائد ، أصاب البلل بعض الصفحات مما أثر على المتن ، خطها تعليق حسن ؛ طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٩هـ ٠

٧٥١٢

الاعلام ٨: ١١٢ الظاهرية (علوم اللغة) : ٣٥٦

١- البلاغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح تلخيص المفتاح د- شرح التفتازاني على تلخيص المفتاح ٠

ف ١٥٨٨/١

١٧/ ٦/ ١٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٥١٢ ف ١/١٥٨

العنوان: المطول

المؤلف: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر - ٧٩٣هـ

تاريخ النسخ: ق ١١هـ تقديراً

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٢٨٥ ق

ملاحظات:

الطم اعلم ان البواب السوى

الكتب ... الكتب يكتب ... العزيز بغير احد اجابة ...

اشوار المتوافق مع الاصل والافتراق ... معنى الا ...

علم هذا سيد ... مطلب

٥١٦٧

مطلب بيان لفظ التتار

فان قيل لفظ التتار ايقع على اسم المسلم اصطلح الكفار قلت ان لفظ التتار يقع على قوم في طرف الشرق وهم جنس

فسبانيون ... كما روى عن امام البياني ... عليه السلام عن الله تعالى عز وجل ان لي في الشرق قوم ... جند سماني

... من عصاني ... والاخلاق ... ذكر ... التتار وقيل ان لفظ التتار اسم شجرة ... الجنة

من غير شجرة طوبى فانه ... للشيخ ... ان الترك ... القوم المجوس ... صغار العين وليس لهم لحية ...

ووجوه الطلس وقيل ... قوم ... الذين لا يعرفون ... ولا ... الدنيا ... الا ...

... القوم ... نقل من ...

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الفقهاء على سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس على حسب تلك القواعد من غير تقليد لاحد لا في الفروع ولا في الاصول والثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استنباط الاحكام عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابو حنيفة فانهم وان خالفوه في بعض احكام الفروع لكنهم يقلدونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب ويفارقونهم كالشافعي ونظائره المخالفين لابي حنيفة في الاحكام غير مقلدين له في الاصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاف وابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البزدوي وفخر الدين قاضي خان وامثالهم فانهم لا يقدرون على المخالفة للشيخ لا في الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب اصول قررها ومقتضى قواعد بسطها الرابعة طبقة اصحاب التخريج من المقلدين كالرازي واضرابه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم للمآخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم مبهم محتمل لامرين منقول عن صاحب المذهب او عن واحد من اصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الاصول والمقايسة على امثاله ونظائره من الفروع وما وقع في بعض المواضع من الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وامثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم هذا اولى وهذا اصح رواية وهذا اوفق للقياس وهذا ارفق للناس السادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشأنهم انهم لا ينقلون في كتبهم الاقوال المردودة والرواية الضعيفة السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال من اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب الليل فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل

كمال باشا زاده عليه الرحمة [illegible]

جماعت
ايكي كنجه فلان اوان [illegible]
نحو ماه الرغايب

[illegible]

هذا كتاب
مطول صاحبه
موسى منلا
بن قدر
محمد
غفر الله
له
ولوالديه
واحسن
اليهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل مبادي العلوم وسيلة الى مقاصدنا والصلوة على محمد الذي ارشدنا بمقدماته الى مطالبنا لابد للطالب ان يعلم قبل الشروع
في مطلوبه ومقصوده مقدمة العلم المشروع فيه لان مقدمة العلوم كالوضوء للصلوة في التوقف ولا توجد الصلوة بلا وضوء فكذلك لا يحصل
بلا تقديم مقدمته لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم اي ثلثة ماهية العلم وموضوعه وغايته وفايدة معرفة ماهيته الاحتراز
عن توجه جانب المطلوب المجهول وفايدة معرفة موضوعه تميز العلم المطلوب عن ساير العلوم وفايدة معرفة غرضه كون الطالب الشارع
على وجه البصيرة حتى لا يكون سعيه عبثا وضلالا فيعلم من هذا التقرير وجوب تقديم مقدمة العلوم كلها على الطلاب المتبحرة
والا فيكون سعيهم عبثا وضلالا وافتقالا لوصولهم الى مطلوبهم فيكونون مضيعين اوقات التحصيل العمر بالله اللهم وفقنا لسلوك هذه
العلوم وطرقها قبل الشروع فيها لان الطالب لا يصل اليها بلا وجدان طرقها كما قال فحول العلماء الرفيق قبل الطريق والجار قبل
الدار فحسبك بهذا المقدار من التقرير والتأكيد والتنبيه ان كنت ناطقا والا فلا يحال ولكن تفصيل للكثرة للمسلم ان مقدمة
علم الصرف ماهيته علم يعرف به الاعلال والادغام وموضوعه الكلمة وغايته معرفة الاعلال والادغام ومقدمة علم النحو ماهيته
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء [illegible] وموضوعه الكلمة والكلام وغايته معرفة الاعراب
والبناء وفايدة هذه المعرفة عصمة اللسان عن الخطأ في التلفظ ومقدمة علم العقايد تعريفه علم يعرف به ذات الله تعالى وصفاته
وافعاله والمعاد والنبوة والامامة وموضوعه [illegible] السنة وغرضه تصحيح الاعتقادات والاحتراز من العقايد
الباطلة ومقدمة علم الفقه تعريفه علم يبحث فيه عن افعال المكلفين من حيث الصحة والفساد وموضوعه هذه
الافعال وغرضه معرفة صحة الافعال من هذه الحيثية ومقدمة علم اصول الفقه تعريفه علم يبحث فيه عن احوال الادلة
الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس من القطعية والظنية والعمومية والخصوصية وغيرهما وموضوعه
هذه الادلة وغرضه معرفة هذه الادلة من هذه الحيثية ومقدمة علم المعاني ماهيته علم يبحث فيه عن البلاغة
والفصاحة وموضوعه اللفظ العربي من المفرد والكلام وغرضه معرفة الفصاحة والبلاغة والاجتناب عن [illegible]
والتعقيد اللفظي والتعقيد المعنوي وغيرها ومقدمة علم المنطق ماهيته علم يبحث فيه عن التصورات
والتصديقات من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات وموضوعه عند [illegible] المنطقيين هذه التصورات
والتصديقات وعند متقدمي المنطقيين المعقولات الثانية وغرضه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر
ومقدمة علم آداب البحث ماهيته علم يبحث فيه عن الابحاث من حيث التوجيه وموضوعه الابحاث
وغرضه العصمة عن الخبط في المباحثة والمناظرة ومقدمة علم اصول الحديث تعريفه علم يعرف به احوال
الاحاديث من الصحيح والقوي والمرفوع والمرسل والحسن والضعيف والغريب والشاذ وغيرها
وموضوعه السنة سواء كانت قولا او فعلا وغايته معرفة هذه الصفات المذكورة ومقدمة علم
التفسير تعريفه علم يبحث فيه عن القران العظيم من دلالة النظم الكريم ومقصده معرفة ذات الله تعالى وصفاته
الشريفة وافعاله وسنته ومعرفة الاحكام الشرعية المطهرة ومعرفة قصص الانبياء [illegible]
البعث ومقدمة علم الحساب ماهيته علم يبحث فيه عن احوال العدد وموضوعه العدد وغايته
معرفة احوال العدد ومقدمة علم الفرائض تعريفه علم يبحث فيه عن احوال قسم المواريث وموضوعه تركة
الميت وسهام المواريث وغايته معرفة احوال تركة الميت واحوال اصحاب الفرائض والعصبة وذوي
الارحام فعليك ايها الطالب المستبحر معرفة مقدمة العلوم المذكورة وان احفظها لا تشتغل بمقاصدها
وبذلك بكل فلا تغفل عن تقديمها وضبطها تمت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع
الاحسان واتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته فرق
الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من منتقى الكرم والسماحة
واشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا غرة الحق
واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل وطلع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل
بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتعمق لاطلاع
بمعاني الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه
كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التاويل فايق تبيان لدلايل الاعجاز
واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وانار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله
توسل للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انواره ووسايل
موارده شافية عن الزياب الاكباد والى اسرار التنزيل ظهر لباب اثار تراكيبه وصنعا وحسن
عذب عباب بحار اساليبه وصنعا لا يدرك لواصف المعاني حقايقه وان يكن سعى في
كل حاد ومقام انه وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير تحقيق

ونشيد

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

ونشيد يحومون في تحرير مقاصد رموز الفنون والقواعد ويتغنون بتحرير لطايفه على كر
الايام والليالي لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض دقايق التحقيق احد
اقدامهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى يطلع دقايق التحقيق في مجاري بصايرهم
كل ذلك لعلمهم الحجاج والعناد جل ما عندهم الانحراف عن منهج الرشاد وفي بهات التنبه
بصيرة الدقيقة الشان او التغلط ومحجة الخفية المكان واني بعدما قضيت من بعض الفنون
وطري وحببت في تتبع خفايا اسراره وطارح نظري بغية صدق الهمة في الارتقاء الى
مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الرحلة الى جرجانية خوارزم
شد رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله تعالى عنها بوايق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناء
الا ما سبق من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى التفحص عن دقايق علم البيان
وراجعت الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا
على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما يختلج في خلدي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب
الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل العلماء فخر الملة والدين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب
الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا للنكت من زوايده وعوايده محتويا على حقايق هي لباب ارباب المنقول ومتون
مختصر ما على دقايق هي نتايج افكار العلماء وحريا بان ما بلغ من غاية الاطناب ونهاية
الايجاز لا يتجاوز عليه مجال السحر ودلايل الاعجاز فيخرج كل لفظة منه روضة من الحسن وفي كل
سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت ...

ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه
حتى اشفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول فاشتغلوا عن الاذ
بين اطلال العلوم والفضائل وباتوا يشتكون من انتكاس احوال الاذكياء والافاضل ويهكذ
يذهب الزمان وينفى العلم ويندرس لا اثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم
هذا الكتاب وتحصيله واعتداد اعتنائهم بحفظ الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا ا
توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطلوبات الرموز والاسرار اذ لم يتيسر له شرح يكشف عن وجوه
خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يلوح
لهم الاطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل فخبطوا خبطا
كثيرا او ضلوا عن سواء السبيل احلت من اثناء التحصيل في مطامح ما تجرع من الز
غصصا وطلعت انجم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فوائد الفكر من
مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب
المصنفة في فن البيان كالسحاح ودلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تفحصهما غاية
الوسع والطاقة ثم صممت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل
طرائق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية واودعته فوائد نفيسة وسحبت بها كتب
القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها
بنور التوفيق ولطائف فكر اخذتها من عيون التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت الى
حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح للفاضل العلامة
في شرح المفتاح وادحاض المواضع زلت فيها اقدام الآخرين في هذه الصناعة واغفلت

حتى وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة فوافقت القاضي بمجاعة حظوا والجنى
الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد
العين ابيض سلك اللطائف رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من سهام فصرت
او اصابتني سهام تكسر النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتهاجم المصائب
في الغابر والاشراف عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما ديار بها حل النجابة
وتحت واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جر الدهر على اهاليها سيف العدوان وابادوا
من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم عن ام اوفى ولم يبق
من خربها الا قوم يبلد حجج كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر
فعراحت لا زال في رداء الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها
حجابا مستورا وجعلتها كأن لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم هداني الله سواء الطريق واخذ
على سنحا التوفيق حتى رجعت الى جاجرم وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستمعت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بعد ذلك للفكر الفاتر وسنح
بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مخفيا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفوائد فجعلته تحفة لحضرة العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام
وملاذا لهم من حوادث الايام وجعلت حسبي لكلامي بالنبي واله وعليهم السلام وارجو
من خلائف وحقق احوالي ان يشفعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عانيت في هذا
التأليف من الكد والعناء وان لا يتعرضوا فان ينتفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طرائق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق اليقين لا تقويم الباطل بعشوة اليقين

وهذا النحو موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام تنفذ عنه عنق الطباع الزود
والعناد وفشا الجدال والجدال بين العباد ولست فاني من الناس الا المجبل
في العاجل مجيب ما ارجو من الذهب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال الشارح رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها
والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها
ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص
استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان
ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه دلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق وبهذا علم بطلان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون
الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر النائبة عن الافعال

واصله النصب وعدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر
النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى
ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند
خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على
مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة او موصوفة
لما في الاحتياج الموصولة الى التقدير اي على ما انعم به مع تقدره في المعطوف عليه اعني علم لكون
ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف
او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما تعسف فلان الحمد على الانعام
الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه
ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه
يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهو موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعقولات والتعذر العرف
والكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل
واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع ونظام
والعدل لا يتيسر ولا يجري في الغير المحصورة بل لا بد له من قوانين كلية هي علم الشرائع

ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي معصومة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان
يمتاز بالتحقق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات
بينات الفرقان الفارق بين الحق والباطل فعطفه عليه من عطف الخاص على العام لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن في من البيان
بيانية لما ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى
آله ... التقابلين ... وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى التقابلين لان الحكمة هي
علم الشرائع على ما فسر بالكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه ترك
الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز
ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه
من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق
والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى
العباد فقال وعلى آله الاطهار بدليل ... حتى يستحق ... الاشراف ومن لم ... وعن ...
سمعت ... ابا حفص يقول ... والاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فوقع
كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في
احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره واي ... مثل لو فهو ... فيه ...

انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل
العلوم قدرا وادقها سرا الا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانهم لم يجعلوا اجل جميع العلوم
بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء
وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف
دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا او به يكشف عن وجوه الاعجاز
في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخارجة
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عم في جميع ما جاء به ليتحقق اثره فيفاز
بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف
التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا وبغيره وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها فقد صنف كلامه انه يدرك ولا يمكن
وصفه كالملاحة وقد صرح ههنا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه
يدرك بهذا العلم وقد بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى
يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من
المفتاح كقوله في علم البيان لا وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه
الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه حقيقة لامتناع

الا احاط بهذا العلم بغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا كنت علم الله جل كما
ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس باشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة المحتجبة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح
المصنف رحمه والقرآن فلان يعني مفعول لاجل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظم البديع
على ترتيب المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالبها في النطق وضم
بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى
يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لكان للطائفة العلماء ان دخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى الكلمة كالدرر ولما كان القسم
الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو
يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف جزء كان فيه اي في علم
البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما متعلق بمحذوف من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع
كل شيء في مرتبته ولكل حسنة مقام انت محيط البعض بها من بعض فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كالبحر
عقد المقصد فتناثرت لالية ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام وكونه اكثرها
للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه لانه عند العمل يأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول

لكونه تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه وبهذا الاعتبار انه جائز اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام
والتقدير تكلف وليس كل ما يقول الشيخ حكمه ما أول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه
عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون
اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد
بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
بينو عن الذهن يحصل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما
فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سبب التاليف مختصر يتضمن ما فيه اي
في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد
احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم
وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع
المنكر يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من
الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم
والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف المفعول

المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه
من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في
الاصل قصد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول وما ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه
معنى ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار
لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا خبط على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا فلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما
لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا
وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتوبيخا ثالثا حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم
الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد
من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها فتلك ... لا نفي ولا اثبات
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات الائمة في بعض
كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل
الله تعالى لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي

٨

فكأنه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينتفع به اي بهذا المختصر كما
نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك اي النفع وهو حسبي
اي محسبي وكافي لا اسأل غيره منه بل كان المناسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من
عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق
الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان
الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان
يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يتوقف به وجوه التحسين وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر تدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة
لان الشيء ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن
الثالث كما سنبين بها كان ان شاء الله تعالى وانما اخر كلامه في اخر المقدمة الى الاختصار
المقدمة في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفها بتعريف العهدي بخلاف المقدمة
فانه لم يتقدم ذكرها والاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي
هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان
وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية

العلوم اللغة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه و[مقدمة]
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف
عليها او لا وعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب يشكل عليهم امر الاحتياج
الى التعرض لها الى ان تكلف احدهم لبيان توقف مسائل العلوم اللغوية على ما ذكر في هذه المقدمة
وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والذي وقع في بعض الكتب من ان
المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعم منهم ان هذا اعني المقدمة و[illegible]
للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فلا[بد]
ان يقتصر على توضيح ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح
في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد
يقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى
انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت
بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة
العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا باستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي
تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي و[المعنوي]

جزم

9

جزم البعض بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد شرع في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها سهلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد
بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة
تقال عندهم لمعان مخصوصة ككون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر تعذر اولا التعبير عنها باعتبار ما يتعلق وصفاته
ثم عرف كلا منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الحقيقة
وكذا البلاغة ولا يمكن تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما فمعنى
ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ومع لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما
بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا احتياج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس
الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم
فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة
لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما
يوجب التناهي فيه كالهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع

فقال

ومنه ما دون ذلك كمستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير
عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى
تضل العقاص في مثنى ومرسل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر
والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان
شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي
من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي
من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من
المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر
كالطفرة والتقريب قريبها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد من غير تنافر
في نحو الجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كقوله
علم ولبق لكن بسبب الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى
الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وقبح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح
ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولذا
اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان السببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل
المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام

المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايراده يشعر
بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على
كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه
والقياس على وقوع لفظ غير عربية في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي
الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب لم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة فيها عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك
وعلى تقدير التسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة
الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه
في كتب اللغة المبسوطة كتكاكاتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط
عن حمار واجتمع الناس عليه فقال مالكم تكاكاتم علي كتكاكئكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال
الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه
ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تتكاكئون علي كما تتكاكئون على
ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج
الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة

والاستواء وسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب
من قولهم سرج الله وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه واعلم انهم جعلوا
مفعول فيه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا هو المراد فالشيخ من
الشارح على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه من باب الغرابة وان كان صحيحا في
اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما فهم
من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تجب فوجود
قوم والوحشية اي المشتملة على تركيب ينبو الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز
ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وان اريد
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا المعنى
اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
ثم استعير للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك
مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث
والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش
للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولك غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية ممنوع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفرق وان اردت
بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان الخلوص من التنافر والغرابة ومخالفة القياس لا يخل بها فلا حجر
والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم

اعني

الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك
مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء و
اشباه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالف
ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي
الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان
يمج السمع ويتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما يستلذ النفس من سماعه ومنها ما يستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب
في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضه واللقب مشهور بين
الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانه داخل
تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا
او جحيش واطلخم وقد ذكر بهذا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان
اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه
وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من
لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح
يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وهو ليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى
دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جحيش ومليح دون فريد وعلم الرابع

ان منع ذلك واقع في التنزيل بل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه العجائب لانه قد يكون
سبب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيغير اللفظ فصيحا فان فردت الالفاظ ثقيلة
بخلاف الفاعات كما سيجي في الخاتمة ان شاء الله تعالى ولفظ ضيزى ودسر كذلك فالفصيح
من الكلام ما خلص من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير
في خلص اي خلوصه عما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر
وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون
الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه
خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة
اعني ما يتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله
بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما
يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فمن
ما لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل
كقوله وليس قرب قبر حرب قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء
والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي هو كريم متى امدحه امدحه والورى معي

اقرب بيان

واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا وخبره معي والواو للحال اي لا انفرد في مدحه
على مدحه لانه من اجتمع احد دون اطلاقه وقد يشتمل اوله والفعل الماضي بهنا باعتبار التعب
وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه يتحقق منه اللوم ... احد لكن ... بالذم دون
الذم والهجو مخاطبه الصاحب قال الحق ان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر وايضا
اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر
المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فانه قد وقع في التنزيل نحو فسبحه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من
عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا العسكر ... امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرار امدحه
ثقلا لما كان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشا الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات
وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان مثل ... كلمة مع اخرى غير متناسبة لا يخل
فيه ... بالنسبة الى الكلمات ... لا يوجب الثقل ... فهو انما يخل
بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا اي ان ...
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يرتب الالفاظ
على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون
اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا في
مفرداتها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد والقوي فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظي كما في قول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم

بن هشام بن اسماعيل المخزومي بيت وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي
ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك و
المملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا
اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه
ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو
ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا
التقديم شائع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة
على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب فصلا في الصفة
يظهر بالتامل فقولنا ليس مثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مثله في الناس لتصحيح
ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل منه ففيه فصل بين البدل والمبدل منه
والثاني الانتقال اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب عيناي الدموع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر واضحكني
اي ساءني وسرني وقال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي لكنه اخطأ في
الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة

يط

لا الى

لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباب ولهذا
لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد
لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن وقال الحماسي الا ان عينا
لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من
سكب الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها
عادة قلت هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لان
الذهن لا ينتقل اليه بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه
من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام
الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء وكأنه يخرج عن
بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجري
على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل
الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته
وهو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب
والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكبر علمه ولازم ملازمة الى الحظ
لبطن الدهر انه مطلوب سيفاني بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخلو عن
بعد ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقيل الصحيح كلام الجمهرة و
السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب وكذا
ان اليوم اطيب بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع

مخصصا واحتمل لا معلوم حزنا يعيش الدمع من منبته لا انسب بذلك الى وصل يدوم وحسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية وبهذا يعود المعلوم
من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسابق في سياق طلب الجمود الثاني كبعد ما ذكره صاحب
الكشف في قوله تسكب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يلوك في الماء واراد
الشدة سبوح فعول بمعنى الفاعل من السبح وهي شدة عدو الفرس يستوي فيه الذكر والانثى
والمراد بها فرس حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال
من الشواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والمعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات
مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى وهي
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى
حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير
الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا
من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه
بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والا
ضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة

وانت

وانت ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله وظلت تدير الراح ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومن
الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده في الايضاح
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون في قرينة لا يخرج بها عن الفصاحة او
في غير فصيح فكانه البيت او غير قرينة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا للكثرة
التكرار وتتابع الاضافات فانما فوق الواحد لا يقال انه الثاني تكرار ولذلك اراد تتابع الا
ضافات المزمنة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا
لانا نقول لو سلم ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا وجه لاخلالها بالفصاحة
كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده
زكريا وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة
قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة
لذاتها فالهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل تخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاتها ليدخل فيه
الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره
المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية
وهي ان كانت راسخة في موضوعها اي محلها تسمى ملكة والا تسمى حالا اي ملكة كيفية راسخة
في النفس وقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن مقصوده بلفظ فصيح

حصن بغير رسوخ وذلك فيه لاسم فصيح في الاصطلاح وقوله تقدير بها على التعبير عن المقصود
دون بغير اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق عن
المقصود بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
ولو قيل يعبر لاختص بمن نطق بمقصوده في الجملة ولهذا يجب ان يفهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما
وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير
عن كل مقصود بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما
اذا اردت ان تعد على المخاطب اجناسا مختلفة بان تلقي عليه اسماءها فتقول دار غلام
ثوب جارية بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقوله يعبر
دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو لان هذا التعريف غير جامع لصدقه على
الادراك والحيوة ونحوهما لانه يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا ان هذه الاشياء
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم عند الاطلاق
الباعث البينة والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى المتكلم
على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هي
مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من
التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني ومع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق
عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان

والمقام

والمقام متفاوت بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم
كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له والمقام
مقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فمقتضى تفاوت المقامات
تخالف مقتضى المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك
واختلافهما عين اختلاف مقتضى الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية
الى ضبط مقتضى الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو اما ان يكون مخصوصا بجزء الجملة او بالجملتين فصاعدا والاول منهما
ذلك اما الاول فمختص باجزاء ما الى المسند اليه لكونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا لاختصاص
او وجوبا تأكيدا او واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا
مخصوصا او غير مخصوص مخصوصا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك والى المسند لما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا
غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بالمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل
الى حكم حال الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على
الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله ان مقام ... والتقييد ...
مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق
للحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام التقديم للمسند اليه او المسند او
متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام

كلا من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل
قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل وكذا انه من الاحوال
لتحققه باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب
والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في
المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام
فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل
يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام
الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة
عدم الفطنة عما من شانه فالغبي يقابل الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر وكذا لكل من
ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا لكلمة الاستفهام والمسند اليه
الذي يذكر مثلا مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية
او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام الاخر وارادوا بالمصاحبة الكلمة المتقدمة
ما يعمه حكما وايضا مع المسند اليه مقام ومع الفعل مقام اخر الى غير ذلك بل كذا
ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد

ذلك

ذلك باعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب
وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في الحسن
اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة
الى ما سبق اولا ارتفاعا لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون
العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وهو مستفيد لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على
انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام
الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب
زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فتحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث قال النظم هو توخي معاني النحو
فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه
ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وذلك ان تنظر في
مثلا الى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد

وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو
ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال
نحو جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك
فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به على حسب ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك
في المعنى ونحوه ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه
نحو ما في نفي الحال ويجعل لا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون
وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل
فيها من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك
ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاظهار
والاضمار فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه
الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتأخير والتقديم راجعة الى الالفاظ
انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي توضع لها
الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا لم يزل
في لفظ وهو في لفظ اخرى غاية القبح بل لو هذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة ولا اهل
اشار الحسن بقصة فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك
لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فان الكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه
مطابقا لها او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض

اي كونه صفة راجعة الى اللفظ

اي مطابقة المذكورة

فيصاغ

فيصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما للتأكيد بمعنى
الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من
الاحيان نسب ذلك الوصف المذكور بفصاحة اللفظ كما نسب بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه بالالفاظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة
الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ فتكون راجعة الى اللفظ دون
المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به في
اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها تتصف بها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب وحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا حاصل كلام المص
في الايضاح فكانه نبه بتوضيح دلائل الاعجاز حيث التصريح لتطبيق على ما هو مقصود الشيخ
فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل و
يثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع
في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع
في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ يشير على كلا الوجهين و
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فههنا الفاظ ومعان اول ومعان ثوان

والنظم يتعلق على المعاني الاول يرتبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم فيها بانه الفصاحة معقود بمطلق المزية
من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات
والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها حيث
ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينبغي ان
يكون في وصفها لها نريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت
حظوة فيه في الطلبة وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولنا انا نحمل كلامه على هذا
بل هو صرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ وكان لا يمكن ترتيب المعاني بسبيل
الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم
بالالفاظ بحذف الرتب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما
فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني المزيات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كا
لم تتحقق فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية
التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما يدرك بعقولنا على ما يدرك بابصارنا فكما
ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك
لو وجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم
وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ

ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبين فيه ذلك
كلاما مبلغ وقال سبب الغلط عدم التمييز بين ما هو وصف الشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي وقع النزاع فيها الفصاحة التي
تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم وبهذا اسقط قول
العجم في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما
يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويجعل هو الاصل والعمدة
وعلما وفهمهم في الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة
عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وكذلك اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي
البلاغة كما في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج
عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى
الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بها فلم لا يجوز ان يحيط بهذين الامرين من اتقنه واحاط به علما
يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو مقدار
اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما
الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم
فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثيرا ممن مهر في هذا الفن تراه لا
يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه فظاهر هذه العبارة
ان طرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه

انما هو من مراتب العلية ولا عبرة بجعله من الطرف الاعلى الذى اليه ينتهى البلاغة او الاعلى
ان يوجد تحقيقا كالاعجازية او توهما كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد
الاعجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه
وكذا حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه جزء النهاية
وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من
حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثانى فلا يه فهو الف علا ان الصحيح
هو ان حد الاعجاز يصح مرتبة اى مرتبة البلاغة ودرجة بين الاعجاز والاضافة فى البيان
يؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته وما الفرق بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير
فى منه عايد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة
مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما
يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا فى شرح والحق ان بعضها اعلى
طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة فى امتناع المعارضة ونهاية الاعجاز الى
الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف للبلاغة اذا غير الكلام
عنه الى ما دونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند
البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها

اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان
تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة وفى لفظ تتبعها اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة
الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هما من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام
بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة
مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو فعلم مما
تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة فى
تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى ان البلاغة
فى الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق
والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحقق ان ويحصل الا الاحتراز
عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا
ربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات
الفصيحة من غيرها لتوقفها عليها فان قلت قد جعل مرجع البلاغة باعتبار الفائدة لها اه

والغرض منها تفصيل له وجه صحة لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به بعضهم لم يصح المعنى اذ الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو
الاحتراز عن الخطأ في اداء المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفيه ما فيه وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو
ان البلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انها غرض منهما وعلى
ما قررنا يتوجه الى الحصر حينئذ ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار
عليهما يتوقف على الاتقان بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة لا يكمل العلوم جميعا الا المجرد المعاني والبيان واما تحقيق
قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح
مركب اجزاؤه وتمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة
وذاك يحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره ويحكم بجميع اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في الكلام
غرابة بخلاف اجتمعتهم وكالسراجال من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة او نقص بها
يتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف
ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فتحقق ان تمييز الفصيح من
غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره
والمراد بمتن اللغة معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية
او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك

بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو
اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تبيين ما يبين في
العلوم المذكورة او يدرك بالحس مما يحترز به عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق الا ما يرجع
اليه البلاغة الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فيحترز عن
التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا
لذلك علم المعاني والبيان وسموها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما وان الاول المقابل لكن الذي هو تمييز الفصيح عن
غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر
ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم اللغوية
بالتأمل في هذا المقام فانه مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع
ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية مطابقة
لمقتضى الحال التي هي زيادة اعتبار ليست في علم المعاني وهو مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى التوقف وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولا

كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علماً واحداً تفرد بالتدوين و
حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته
ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية
ويقال لها الصناعة ايضاً بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وهو الشيء يسمى العلم
والحيوة فكونها جزئية ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع
مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل بها
يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما
يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال
عرفت الله دون علمته والمعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او لاخير من
الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك
ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا
يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ
العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انه
تحصل جميعها بالفعل لان وجودها لا نهاية له محال وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد
الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا
دلالة عليه ولا حاجة ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا

لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون
بعد رعاية المطابقة وهو قرينة صريحة على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن
معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا
ظاهر فساداً وحينئذ يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة
او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يصرح به المصنف حيث يقول فالحال
مقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت فرق بين احوال القول وبين مقتضى
الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال
مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس
ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام
ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى
زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قوله الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه فقال ان

الاحوال بحيث المتضح بها التي بها يطابق الكلام لما هو مقتضى الحال له التحقيق فانهم
واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير
راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص
تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم
ولا صادق عليه فلا يصح تحديد شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال واعني بتراكيب الكلام الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها
في كتابه الايضاح بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان
اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر جاء الدور وان
اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه
لكونه ملزوما للازم نيرها علاقة او معرفة العرب وذلك كتب السليقة لا تسمى علم ...
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بتراكيب البلغاء الكلام الموصوف بالبلاغة ومعرفتهم لا
يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان
امراء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
البلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف شعراء البلغاء فيتتبع اقوالهم من غير ان

يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو
ظاهر والقول بالابهام في قوله بتوقفه خواص التراكيب معناها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تركيب في موضعه والذي يليق به والحكم الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم
فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان منكرا وزيد قائم
فيما اذا كان المخاطب خالي الذهن بالصواب وخطا لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون
في نفسه او في رد الانكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر وتخصيص الاعتبار في ذلك
فيها خواصها ان يورد المتكلم التركيب في مورده فيما يعد له وهذا بعينه معنى البلاغة
لمقتضى الحال فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كان تعريفا للشيء بنفسه
خواص في تأدية المعنى المراد وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها لا
لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى
ما يليق به وليس معنى بلاغة البلغاء الا انهم يوردون تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجه
يبلغ غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من احمد وغيره كيف خفي عليهم هذا
المعنى مع وضوحه وكيف غلطوا بالسكاكي انه احترز في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
عن توقف الشيء على نفسه مع ما يستدعيه التامل فما الحقيق على الاعتبار الا ان يطابق البيان
ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى
الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
على ما هو المتعارف في العلوم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود احوال المعاني

الخبري احوال المسند اليه احوال المسند متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل

الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه
لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا
وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا
يصح التقسيم فالنسبة هي تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه
سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج
في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه
اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء ... والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاعتبار ... لتخصيصه بالخبر لان الانشاء
ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما
زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل ... والحاجة اليه تقييد الكلام
بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فلا يكون بليغا او غير
زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز
ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يقتضيه النظر ان يبين سبب افراد هذه
الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والا فعقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او
معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم جعل كل من هذه الاحوال بابا برأسه على حدة ...

لام تؤيد هذا بالمرة ويردها النفي والاثبات نفي كلام الكرة والظرف فالاقرب ان يقال اللفظ
اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه
او مسند فجعلا احوالهما بابين ثانيا وثالثا ... ثم ذكر بابي الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند
ثم لما كان من هذه الاحوال حالة مرتبة ... غموض وكثرة ابحاث وتوزع ... وهو القصر
افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة حالة مرتبة بشرف ولهم بها زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يجعل احوال الفضلة
واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما
وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهو ... احوال يشترك فيها الجزء والكل
ولما كان الانشاء ابحاث راجعة الى الثلث وفي الثلثة جعل الانشاء بابا ثامنا فكانت
ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا
وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر
على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى
الاخبار كما يقال الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ...
الى ان الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم ...
بمعنى مطابقة نسبة للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا ...
لا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع فان رجع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو اي الواقع الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري

عدمها اي عدم مطابقتها للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من
النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم
يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع
وللخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع
خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا
خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في
ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لان ما بين قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك
الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن
تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع
وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال
وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم
او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق
والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الظن الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كا

فثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد
فيكون كاذبا لا بالانتفاء المشكوك لانه خبر لكونه صادقا او كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق
بل هو تجويز وتصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق لكن لا ينافي
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ونفيها لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا
تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلام خبر ووجه الظاهر لا خطأ بل
تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلام خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع
لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها
المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
فقيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع
او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة
لان المواطاة شرط في الشهادة وفيه نظر لان منشأ هذا يكون خطأ في اطلاق اللفظ
لا كذبا لان منشأه السهو في باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة
وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
او الجواب على تقدير التسليم بانها راجعة اليه بقوله او في المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون

في المشهود به لحقيته قوله ام انكار رسول الله لكن لا نفس الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس
الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فان المنافقين يكون بعينه كاذبا
وما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى الحلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت
في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره
للنبي عم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله عم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في
البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك
المنافقون فبعث الي النبي عم فقرأ ثم قال ان الله تعالى قد صدقك يا زيد والجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما
مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع
مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
والبواقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق

وكذب

٨٥

وكذب الخبر عنده عدمها اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وبزعمه الاول
مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الكل نظر [illegible] الواقع والاعتقاد [illegible]
الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد وليس بصدق ولا كذب بل كل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر
الخبر اما يقع الخطاء في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع في حاشية شرح المفتاح ما
ينفضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي عم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان
المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه لان المعنى افترى الكذب او لم يفتر
الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق
فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بزعمهم [illegible] ولو قال لانهم
اعتقدوا عدمه لكان اظهر والاولى لقوله تعالى ام به جنة [illegible] الصدق لوجوه [illegible]
فلا يجوز ان يعبر عنه بقوله ام به جنة بكلام خبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء
من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون
هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه
صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه [illegible]
اى فمعنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا يلزم ان
افتراء لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والاثنان ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء

فيلزم ان يكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان
الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افتفاء الافتراء اي الكذب ام التعبير بالكذب بلا قصد لما يوجب
من ان وقت الافتراء هو الكذب مطلقا والتعبير خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل [illegible]
ان المعنى اخرى ام لم يفتر به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون
مراده ام حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا فثبت ان
ولبلاغ التعبير بقلة ائمة اللغة واستعمال العرب ولانا نعلم ان التعبير بالشعور قد فات خبر في
الكلام فان نقول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا قطعا
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره
الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا فيسمى
مركبا تقييديا او تصوريا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون
الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
[illegible] فيحتمل الصدق والكذب كما ذكره الشيخ [illegible] الا ما قصد الحكم اثباته
او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب
الغير التام مخالف لما صحا المهرة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة في الاصطلاح الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها

الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا او
[illegible] بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه [illegible] القطع بان [illegible]
والمسند من اوصاف الالفاظ [illegible] وانما ابتدأ بمباحث الخبر لكونه اعظم شأنا [illegible]
لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها
التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل
كعسى ونعم وبئس والشرط او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم
بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان
علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد ولانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يعتبر احدهما مسندا اليه
والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد
المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد
الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها
كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم
مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما
بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته وقوله
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من
ان يحصى وكلها شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم
اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده

بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به
اي بالحكم كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية لمن حفظ والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها
لظهور ان ليس مقصود المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها والايقاع
لو اريد لبطل لما كان الانكار للحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فكان وقت
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر اي ما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في
النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء وعليه
صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له
ولما لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين
وفي ذلك ان الحكم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع كما انهم ارادوا انه لا يدل على
ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فالكار دلالة الخبر على
ثبوت المعنى او انتفائه بمعلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى وكيف
انكر اذا سمعت خرج زيد تفهم انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل
اين فلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا واما علم البيان فيصح قولهم بان مفهوم زيد
قائم وزيد ليس بقائم متناقض لاقتضائه تحقق احدا نقيضين ثم البيع ما ذكره ونعم التحقيق
وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول
بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريد وبه ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وسمي الاول اي الحكم

الذي

الذي يقصد بالخبر افادته المخاطب فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم
فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع والثانية بدون الاولى
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي اي اللازم الاعم يحسب الواقع او الاعتقاد
فان اللزوم لا يمتنع تحققه بمعنى اللزوم فسمي هذا فائدة الخبر به الحكم ولازمها كون المخبر عالما
به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية
العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر به استفادة المخاطب من
الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب
المفتاح في بحث تعريف المسند لكنه هو الحق كما اورده المصنف في هذا الكلام حيث
قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر
نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه او العلم الحاصل
حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون
المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فوجب حصول هذا الحكم في ذهنه
وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من
المخبر اذ التقدير ان حصوله انما هو من نفس الخبر فيه على الاول وعلى الثاني لا
لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني فقط يمتنع ان السماع للخبر من المخبر
كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني
لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يكون حصوله لامتناع حصول
الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية وحاصله تستفيد هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه
من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع ولا يحصل جازما ان صدق هذا الحكم

حاصلة في ذهنه من الحكم لا والشك اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما
به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا قبل اولا فيكون الاول حاصلا
عنا فيه انه لا يكون علما جديدا في الجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر غير مستلزم لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم به
وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر بعد كون المخبر عالما بالحكم
اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ليس في تفسير وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون
عنده واستحضره ولا يقال انه علمه ولو سلم فانا نعرضه فيما اذا كان مستحضر المخبر به اولا
فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل اللازم انه كلما افاد الحكم افاد
انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا المراد بالعلم
ههنا الاعتقاد ... اللازم المطابق بالحصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل
تعرض للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه
الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى
العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل
وليس مثل العارف بما بين يديك كما يقال هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال وقضية
عصاك في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة في اثر ما هو حسب العلم ...
والذي ... ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولبئس
ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي واخره نفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء

اعم من فائدة الخبر وخبرنا فنزل منزلة الجاهل بهما لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله تعالى لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك
الشيء لاستعملوه اي ليس لهم علم به فلا يستعملون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام
يلوح عليه اثر الانفعال او يقال ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا
خطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو غلط على ان شيئا من الوجهين لا يوافق
ما في المفتاح ثم ان ما ذكر زيادة التقسيم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره
منزلة عدمه فقال وينظر في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته ...
واذا كان قصد المخبر بالخبر افادة فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو ...
التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع
النسبة اولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض
الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه
ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار
متردد في انه هل هو فيها ام لا ولا نحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان فلا استغني على لفظ المبني للمفعول لان مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة
ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف القسم وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم
طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو
الكلام الذي فيه ان يكون جوابا لسؤال على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيه
فلا يصح لانه يؤدي الى ان لا تستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين ...
حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب

تأكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التأكيد كما قال الله تع
حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان
انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنهم انهم رسل المسيح ونبي ورسل عن
الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا
زعما ان البشر لا يكون رسولا البتة والاولى ان يريد في اعتقادهم انكارا في الرسالة من الله
لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
للآخر وبعد الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالكذب في المرة الاولى هما اثنان
بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اهل القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى
فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى
الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على
الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب
التأكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معنى مقتضى
الحال يكون مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فانه
او اصبحت المنكر كغير المنكر ومع هذا الكلام ومثل ان زيدا القائم يكون هذا على مقتضى
مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التأكيد لكن ترك
الحكم يكون غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا فالاولى انه لا يجري على وفق مقتضى الحال

لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا منع من جعل الانكار
كلا انكار ثم تأكيد الكلام اولا يوفي اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما يخرج على الكلام
او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان
وقوع هذا الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير
السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه
فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا
اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر
مع ما سبق من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم
هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي
محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس التي
والمقام المناسب لكلا يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى خصوصية الخبر وخصوص حتمية مثل وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا
وقال الشيخ عبد القاهر ان التي في هذه المقامات تصحح الكلام السابق وتتجه حاجة وبيان وجه
الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من
امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا له
على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه وا

ومقام ثم الحكم بعد ذلك لا يجيبون مؤكدا

ارتح على الوضع من عدم الالتفات ونوع اهانة له يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح
معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب الالتفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح
مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان مجيئه هكذا في الغفلة والاعراض عن العمل
ما يتوهم من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله
اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى
كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من
غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر في مثال القرآن ذلك الكتاب لا ريب فيه وتوجيهه منعقدة لا ان ريبة في ابراد وبيان وقوعه لا ريب فيه
في التنزيل ما نحن بصدده فان قيل المنفي هو الانكار ووجه ان حكم ... الكثرة ... ما بين فصل
ان يؤكد لكنه فذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم على مقتضى الظاهر
جعل الانكار كلا انكار نفي الريب على ما ذكره كل ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية من كثرة
المرتابين قلنا انه نظر الى التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعني واعلى ما ذكره فالجواب
على الاول انه نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا التأكيد لانه
احد هما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله حتى لا يكون
مما لا يحق فيه ويأتي بهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه ونفي ان
احدا لا يرتاب فيه بل المعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه وكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب فيه احد
من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيدا

لانهم

لانهم جعلوا الكفر المنكر لما معهم من الدلائل الدالة لهذا الانكار لو تأملوها وهو ان الكلام
معجز انه من عند الله وعلى نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل
هو انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه وفي المقام
او التنجيز فلا يلزم ان يكون من قبيل التكرير لكن المذكور ههنا لا يلزم التأكيد في السؤال وجوابه
قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته فان قلت فما ذكره
المصنف من ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم البيان بالكناية ويذكر اللازم وارادة
غير الملزوم فما وجهه قلت لعل وجهه ان المراد الكلام في هذا المقام لان التأكيد يجب الظاهر
كناية عن انك تركت هذا المقام واكتفيت بمنزلة المقام ولهذا الذي لا يبالغه
واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يراد اوالكلام على
الوجه المذكور ونقل عنه الى مثال المنكر الاسلام الاسلام حق تجردا عن التأكيد
كناية عن انك جعلت الانكار كلا انكار وتركته منزلة خالي الذهن نحو لا مجاز يليق
لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما يستقل عليه الى هذا المعنى وتطبيق ذلك
ذكره صاحب الكناية شرح قوله تعالى ينطق عن سعادة وجهه اثر النجابة ساطع البيان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال مقدر كانه قيل كيف
ذلك الاخبار والنطق مع انه لا نطق في المعهد فهو بيانه لجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال المحقق وذلك كناية عن ان هذا الواقع ونوره مما لا يبلغ صفته وبادوقة
الراي ويوجه اليه السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام
مع السائل المستشرف لكيفيته وبيان صدقه اثر النجابة ساطع برهانه وقع على انه

البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب
فيه اشار الى التعميم ونفى التوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات
في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
وان خلا ظاهره وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وبهذا البحث لا بد من
التنبيه له وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا كان او اثباتا لدفع الانكار ولا يجب في
كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال
الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت
الى فلان ثم انه فعل جزاي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خفيها يجيء ان يقصد الى كن منها حسنا لسبب وليسبب لا يصلح بدونه كقوله
من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومن خواصها تهيئة النكرة
لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت
موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بجمل لزمان يهم بالاحسان
ومنها انه اذا اخبر بها في الاوان وداوان زيدا وان عمرا فعلا اسقطت الثاني ولحسن
الحذف اعلم انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده
لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق
الرغبة فيه والرواج كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلام
واوكده لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم

لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على
لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية
فيما هم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر لكون المتكلم عالما به معتقدا له كان
عالما كاملا وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب
على ان هذا الحكم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان كان
المخاطب منكرا للمطابقة في ادعائه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله فتاكيده لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا
فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا
سواء كان خبريا او انشائيا ولذا اورده باسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا
مجاز كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم على ما قال البعض حقيقة عقلية
وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما فعله عبد
القاهر وصاحب المفتاح حيث قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى
العقل على هذا انما هي لا بواسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد وتسميته
اي نسبة الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه
وانما لم يذكر لانه العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون
واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب
فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي

دون المستقبل فالاسناد منسوب الى العقل بلا واسطة والكلام منسوب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله
صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم البيان لكان دون البيان
لكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة لكن حيث انه لا يلحق بالالفاظ ...
ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس بحثا في الحقيقة فلا يكون داخلا في علم المعاني و...
فالحقيقة والمجاز اللغويان البيانيان من احوال المسند اليه او المسند وهي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما
هو له اي الى الملابس الذي كان الفعل او معناه له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان
الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا دخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا
فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه
له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه
غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه
سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمات ومرض واقسامها اربعة ... وما يكون المسند فيه مصدرا ... ما يطابق الواقع
والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الافعال كلها

بجميع الافعال ... خالق الافعال كلها فان الاسناد في خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند
المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وبهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا
منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فوقع
الاسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ما اراده
وانت تعلم تقييد المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في
الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان بتأويل
يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به في المفتاح والثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ
فهو عنده اسناد الى ما هو له عنده بناء على انه سهو او نسيان وهو انما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه
جعلها صفة للكلام والاولى للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او
معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه بمنع انه لا يسمى حقيقة كيف
وقول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه ينتقض به غير منعكس وعنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا
يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتراض
بانه ... ارادوا اعتقاده على انه ... ما ذكره في تعريف المجاز ...
التعريف بل جوابه انا لا نعلم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم

بعلوم

أعم من أن يكون عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر بل دلالة على أنه لا اطلاع على المخبر
ولقائل أن يقول تعريف الحقيقة غير مطرد ولا منعكس أما الأول فلصدقه على نحو قول
فإنما هي إقبال وإدبار مما وصف الفاعل أو المفعول به بالمصدر فإنه مجاز عقلي نص عليه الشيخ
في دلائل الإعجاز وحاصله لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وإنما
المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار وليس أيضا
على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كانوا يذكرونه منه إذ لو قلنا أريد إنما هي
ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وإلى كلام عامي
مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف
فيه أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه أن يجاء
بلفظ الذات لا أنه مراد وجوابه أن لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس أي الأمر
الفاعل أو المفعول به بدليل ما هو له على ما صرح به صاحب ... وهذا الإسناد إلى المبتدأ لو كان
المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وأما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب
عمرو من المنفيات فإن إسناد القيام والضرب ليس إلى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر
إذ يريد إسناد القيام والضرب المنفيين إلى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز
النفي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم
وحاصل الإشكال أن الإسناد أعم من أن يكون على جهة الإثبات أو النفي وإن الفعل
ما هو له معناه ظاهر في معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه أن معناه أنه لو
تجرد عن النفي وأدى بصورة الإثبات لكان إسنادا إلى ما هو له لأن النفي فرع الإثبات
فالإسناد في نحو ما قام زيد إلى ما هو له فيكون حقيقة وكذا إذا النفي ... وقت ما قام

زيد بخلاف الإسناد في صام نهاري فإنه إسناد إلى غير ما هو له فيكون مجازا سواء أثبت أو نفى وكذا
الكلام في سائر الإنشاءات مثل ليصم نهارك وما أشبه ذلك فليتأمل
ومنه أي من الإسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الإثبات وإسنادا مجازيا وهو
إسناده أي إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو
معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتأول متعلق
بإسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء أنك تطلبت ما يؤول إليه من الحقيقة أو
الموضع الذي يؤول إليه من العقل لأن أولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل
الأمر إلى كذا يؤول أي انتهى إليه والمآل المرجع كذا في دلائل الإعجاز وحاصله
أن تنصب قرينة صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له وقد أشار إلى تفسير التعريف بقوله
وله أي للفعل ملابسات شتى أي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليهما فإسناده إلى الفاعل أو إلى المفعول به
إذا كان مبنيا له أي للفاعل أو المفعول به يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له أو
إلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة معمول قوله في تعريف الحقيقة ما هو له ... كما مر من الأمثلة
وإسناده إلى غيرهما أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول
في المبني للمفعول للملابسة يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم
استعير الإسناد مما هو له لغيره لمشابهته إياه في الملابسة كما استعير الأسد للرجل الشجاع لمشابهته
إياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الإسناد وإنما التجوز في الإسناد
حتى لا يحمل الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الإعجاز أن تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود

الفعل به ليس هو التلبس الذي يفاد بالباء والكاف ونحوهما وإنما هو عبارة عن اعتبار
فإن رأينا المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه وهو مثل قولك شبه
بليغ في نصب بها الاسم ونصب بها الخبر فإن الغرض بيان تقدير تقدره في نحو سهام و
راضية في إعطائها حكم كسبه في التمثيل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به
إذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه إذ المفعم اسم مفعول من أفعمت الإناء ملأته
وقد أسند إلى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والأولى أن يمثل بنحو جد جده لأن الشعر
وإن كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى إليه الشعر فيكون من قبيل عيشة
راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو أن من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ
الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك
قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في
المكان وبنى الأمير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومنه
يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد خرج من تعريف الإسناد المجازي [illegible]
وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وإنما هي إقبال وإدبار على ما [illegible]
وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم فإن الحكيم للفاعل وقد أسند إلى
المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه وذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل [illegible]
الحكيم الكتاب وكلامه ظاهر في أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازا يجب أن يكون مما
يلابسه ذلك المسند وكذا إسناده إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو
الضلال البعيد والعذاب الأليم فإن البعيد إنما هو الضال والأليم هو المعذب فوصف
به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر أن هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند

ويمكن

ويمكن الجواب عن الأول بأنه أسند عنده مجازا لا أنه أسند حقيقة وعن الثاني بأن الملابسة أعم من
أن يكون بواسطة حرف أو بدونها وهذه من قبيل الأول أو الأصل هو حكم [illegible]
ولكنا به وبعيد والمبهم في ضلاله وعذابه قبيلكم مما بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة [illegible]
وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف في تمثيل ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي
ما المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكأن يجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلى السبب فإن
قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشتمله هذا التعريف نحو قوله تعالى [illegible]
مكر الليل والنهار وقولك يا سارق الليلة أهل الدار وقولنا أعجبني إنبات الربيع
وجري الأنهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين وقولنا نومت الليلة وأجريت
النهر وما أشبه ذلك مما في النسب الإضافية والإيقاعية فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون
في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز فكذا الإيقاع
على غير ما حقه أن يوقع عليه والإضافة إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه جاوز موضعه الأصلي
فالمذكور في الكتاب إنما هو تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد
المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام صريحا كما مر أو يكون مستفادا كما في نحو
[illegible] الليل والنهار ماكرين والليلة سارقة والأمر مطاعا
وكذا أيضا جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله [illegible] مكانا وأضل سبيلا
فاعل مقدر [illegible] واعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية [illegible]
[illegible] ولا يختص المجاز العقلي
على ما توهم [illegible] وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل [illegible]

الربيع البقل انبا الانبات من الربيع وهذا الاسناد وان كان الى غير
ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع وتخرج ايضا الاقوال
الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اى سر فى بيان فايدة هذا القيد
وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب ثم اى سر فى التعرض لاخراج
نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت
الغرض ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم
لضرب من التأول افادة [illegible] لا بواسطة وضع وقال انما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري
انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة او بنى فى
العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول
ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المص بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر
لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف
ما فى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال
الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده

بتعريفنا

بتعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وثبت وهذا اعم مطلقا من نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه
ومع بعد فى الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يستعمل التعريف على قيد يعم
بنوع كل منهما لجائزة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما
ومن الاخر فقط ولا يكون بهذا كذا اراد اخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الكلام من
قوله عند المتكلم ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى
الذكر والمقصود بالاخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو
قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص يشعر بان مراده
بغير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر ويرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلى لمن لا يعرف
حاله انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها وافضل الكافر بالتأول والقصد
اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد بغير ما هو له
فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر
فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظا
وصار قوله بتأول ضايعا وفى اسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه ما سبق وان اراد
بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بوجه ما اعنى اعم من ان يعتبر فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر يلزم نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى الكو
الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقى التعريف سالما فيخرج عنه ما لا

تأول

فيه وبه عن قرينة نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاويل صاحب
يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاويل
عند اخفاء حاله من الدهري والاظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال اللازم لا يتحقق الا في ضمن الخاص
تحقيق لكون ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او
الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه والا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن
الخاص عدم ارادته الا منه وقد تبين ان الف اي كان انه شيء من ارادة الخاص بخصوصه
ثالث في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام تشعبت فيه الاوهام ولهذا اي ولان
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاويل فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي
اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب
وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم
التاويل بل حمل على الحقيقة لكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر من قول الجاهل
كما استدل لعدم العلم وعدم الظن على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى
جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي ۞ علي ذنبا كله لم اصنع ۞ من
ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع
في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضى
عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي اي مقولا فيها ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر
ان يكون منقطعا عن الاول نحو اشتقي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك و

ابالي

ولا ابالي مجاز خبر ان لكونه متعلقا باستدل بعقبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع
افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك
افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وان المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني هو الله
فالاسناد الى جذب الليالي بتاويل بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي باعتبار
لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل او
مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج
القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة
وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب
الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان
بجعل المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع في عكسه وبهذا التقسيم يظهر
اولا وبالذات والاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج
الطرفين عما هو عليه من حاله كما ان سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز والى
كما انه لا يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة او مجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين
وانحصار الاقسام في الاربعة على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز في المجاز في قولك زيد نهاره صائم النهار
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولك الحب اجري في ملاقاته المجاز اسناد اجري في الاطلاق
لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز
العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا [illegible]

او نحو قوله انزلناها لا قتباس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا ونصب ايمانا

بوقوع المجاز العقلي في الوان كثيرا او المعنى ان زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانه فعل الله

وانما الآيات سبب له يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه

امر بذلك ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس

لانه سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين

يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي فكيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر

يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم

والاحزان فيه لانه تسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال

يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي

ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو [illegible]

بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل

يجري في الانشاء ايضا نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى

لان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سببه وقولهم

اليبنى [illegible] شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس الفاعل

مصدر الفعل او النهي عنه ولا تطع امر المسرفين ولا تطع امر فلان على ما اشير اليه وكذا الليل

الليل جار والفلك [illegible] مما اشبه ذلك ولا بد له اي المجاز العقلي من قرينة صارفة

عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول

ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه

المذكور معه عقلا اي من جهة العقل بمعنى انه يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين

انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة

اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه ثم ان يكون بجهة صدوره عنه

وهزم او عجزه كوجوب وجود وعرض وحادث وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام

عن الموحد مثل انبت الربيع البقل اذ ليس ايجابا بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه

به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل حمل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد حكم بان

اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يحتمل العقل والاحتمال

اليه كثير ممن ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان العقل

المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من ان

عبارة عن اسناده الى غير ما هو له في ما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان

يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له

اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعل

او مفعول الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي

فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني

الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودع فيه من دقائق الحسن

والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني

نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر

وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة

يضرب المثل لها لكن في محبتك نفي معرفة الحقيقة فيه الاشتغال يتوقع فيها وانزالها

علها بعض الناس ويرد عليه الشيخ عبد القاهر ونوّه به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله فما
ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا
في وجهه ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا تقدر نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو وجهه فا
اذ ان ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود
حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
فيه نفسه فيكون الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان ما اسند اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله
ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد
المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه
المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت
بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي
غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا
المراد بالامير المدبر للاسباب الهازمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه واي فصل ان
نسبة الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم نفرده بالذكر

وب

وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان
يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سبق في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه ولكنه ليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة
وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اذا اريد بالدافق الحقيقة في قوله تعالى خلق من ماء دافق
ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في
صحة هذه الاضافة ووجوب قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل للفعل لكان فما ربحت تجارتهم
او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوضح للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاضافة
الاضافة فيه ضمير والمستتر لانه نهاره كالاستخدام في علم البديع لكون المضاف في المضاف اليه معنى و
المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان
المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو
انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا
الا ما ورد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع وكلام
من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وليس
كذلك نظهر ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد
الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع او ادعاء كيف وقد قال

السكاكي في تحقيقه ان ما في اسم المنية اعني السبع مراد فالمراد بالمنية تأويل وهو ان المنية
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال المصنف المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها والسكاكي انكر كونه شيئا غير السبع وصرح بان المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفيد المعنى ويبطل الاضافة واليه كلامه
الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العقلاء في قوله
المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع والمراد به حقيقة
هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا كلام يرد على تفسير
الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اى ما ذهب
اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو
رأيت بفلان اسدا او لقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا
لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان
على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه يجعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه ههنا هو الشخص صائم مطلقا والمذكور
نهاره فهي من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في الضمير في عيشة والمعنى
فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضية صاحبها بالرضا والمراد بالنهار الصائم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة

بمكان

بمكان على الوجه المستنزل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز والمراد حقيقة
وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو العاجز حقيقة كما هو لم يكن الامر الا حقيقيا
ولا مجاز الا في الاسناد اذ لا مانع بالنسبة لا يكون الامر للمجبول ان يقول لنفسه سبق قطعا وعن الرابع
بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف
ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام العرب
من غير توقيف **باب** احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه
كذكره وحذفه وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او
المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر
او معرف ونحو ذلك وسيأتي بيان ذلك في المسند اليه اولا بالتقديم لما تقدمه قدمه على سائر الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه واخر في
يتعين الامر بين احدهما على مقتضى المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والكلام
الداعي الموجب لرجحان حذفه على الذكر ولما كان الاول يعلم ما تقرر في علم النحو الف دون
الثاني قصد الى تفصيله مع اشارة ما في الاول فقال فللاحتراز عن العبث او التوهم
دال عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر واما هو في الحقيقة
الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما
في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك
او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة
اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه ... اللفظي

يفتقر الى العقل واذا حذفت فقد عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال
تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاخرى وفي دلالة اللفظ
بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه
السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام
صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او ايهام عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا
له واهانة او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق اي زيد ليتيسر لك ان تقول
ما اردت به زيدا بل غيره او تعينه او ادعاء التعين اي التعين له او نحو ذلك كضيق المقام
عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او
قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال الايقاع المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاحذف
وكالاتباع الاستعمال بغزال هو من الحاضر مثل جاءني ومكة تباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره
رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم
او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع وقد قالوا بعد
ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع من شأنه كذا
وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل
الى المفعول ولا يتحقق اي القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل لا بد من الوقف الداعي الى الحذف
يتعلق بغرض يختص بعدم الاختيار ان فاعله ولهذا المقام ان الفعل ليس من ثمرة وقد يكون
عند الشيخ اشعار بانه يتعلق بالغرض ما لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي
بما فهم الى الملة التي هي اقوم او الطائفة فيعم الحذف ... الذكر او يتعلق الفعل ...

لا يجب لاعتقاد المتكلم على اجرائه على اللسان او لا يقدر السامع على استماعه ولهذا اطلق ليعم
فلان لسانا عن الواقع في ... اللسان عنه اما لانه يجب ان يجري على لسانه ما يجب
... والتحقير والمتكلم واما الاكل لا يقدر على استماعه لا يجانبه السامع والتحقير
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على
القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم
المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعل كلا من الاثرتين في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على
حيالها او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام
يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام مع
الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون لبسط الكلام في مقام الافتخار
والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبيا حبيب الله
ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او
التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار ... الكلام
... القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضي
ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على
الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة الى
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة تخصيص لانتفاء قرينة الحذف مقتضيا له لا ان ...

علم النسبة فهو خالي الذهن فلا يشتبه نعم عنده ان المراد هو الحكم وان كان عالم النسبة ولم يرد وجهه
مخبر عن هذا القاسم القاهر يتوهم عنده ان المراد كلا احد ولا يعني بالوثوق سوى جانب
المراد وقبلها اراده فيلزم ذكره واجبا لا الاحتجاج والقضى ما يكون حجا لا موجبا او مختلفا
ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال ما يجوز ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا تم
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة و اما
تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل
الذات من رأيه الا خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان
الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك
لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه عالم بالحكم لان الحكم
بحكم على الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم بها بانه عالم بوقوع النسبة والاحكام
تتفق الحكم منها كان البعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم بعدا الا ترى ان قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة
فائدة وان تم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن
ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض وقولك
اجلس اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي
بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار
اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين

الى

الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم
لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم في الفظيعة
في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية
راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب
بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية
حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وفي المفتاح ان اللئيم وقد يترك اي
غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب
لانه المخصص وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي جعل على هذا الاسلوب
ارادة مخاطب معين لارادة العموم بقرينة يشير اليها لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف
لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا
عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن
السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره
باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم
الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يكون احضاره

لكون الحيوان جسم حساس متحرك بالارادة ... وتحقيقه

... جسم حساس للاحتراز ... الاعتبار وباقي اللفظ لتتميم الفائدة

بعينه ابتداء بكلا واحد منها لكن لمباحث منها مختصا بمسند اليه معاين فان قيل هذا القيد
مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معاين لتسباء العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر
القيد والا فهو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع بعد ما يصح الاحتراز به عن جميع
التنويهات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة الصلة
بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء انه لا ينتقل بعضه بعينه
الا بتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون
هذا القيد معنى قوله باسم مختص به وبعد القيد الذي يكون احترازا عن سائر المعارف و
يكون لتحقيقه ما ذكر حرفيه لان النقل المختص ... انما هو العلم وما سواه ...
ليستعمل في معاين فينبغي ان يعبار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره
احتراز عن المضمر ... زمان ذكره ... سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان
ذكرها الا ... فانها الكلية ... الجزئيات المراد في الكلام انما تكون بواسطة
قرينة معينة ... الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ...
... على التحقيق ان الوجه ما ذكرناه اولا ... الاحد ... الا له ...
الزمرة وعرفت ... جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما
كلي ... فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا يرى ان قولنا لا
اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم
المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود فيه لما افاد التوحيد لان المفهوم

من

من حيث هو محتمل الكثرة ... فالمراد بالاله ... الكثرة اما المعبود بالحق ...
... من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا فرد مستحق
للعبودية لذاته الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قوله ...
... ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود والذي يعبد ...
... او تقديس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له العلم نحو ابو لهب فعل كذا ...
... انتسب اليه ... ابو الخير وابو الشر واخو الفضل ...
لهب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فان الانتقال من ابي لهب ...
الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين
في الكناية ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي
... المعاني الاصلية ... ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار ...
ان ذلك الشخص ... انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك ...
... هذا الرجل فعل كذا ... الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ... ان يعلم
ابا لهب انما ... الشخص المسمى به ... جهنمي ...
في معناه الموضوع له لينتقل منه الى اللهب الحقيقي ... ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت
... جهنميا ... ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون كناية
في شيء ... فان هذا المقام من مزال الاقدام او ابهام استلذاذه اما العلم او التبرك ... والله الهادي
به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب الاعلام ...

في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم
عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين جميعا
الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوصف به ما فيه اللام
وتوصيف المضاف كتوصيف المضاف اليه وما ذكرناه في الاعرف فيه هو المنقول عن سيبويه وعليه
الجمهور وفيها مذاهب اخر واحكام الصلة للموصولية هو ان يصح اعتقاد الشيخ ابو الحسن
جملة معلومة الانتساب الى ما اشار اليه يجب ان تكون او ان وضع الموصول على ان يطلق على
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولة معارف
بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته
اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك
لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها
على ان تتخصص بمضمون الصلة ويكون مفهوما منها وهذا هو احكام الصلة للموصول ثم
قد اشار الى تفصيل الباعث له الموجب او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او
لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى
هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير
الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف
والمراودة مفاعلة من راد يرود اي جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان

عن نفسه وبالفاظ مخدوعة عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او من زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن
ولم يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد في باذه عليها وعدم الانقياد لها يدل
على غاية من النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة
تقرير للمراودة لما فيه من الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع
الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه والانتقال منه الى الذي هو في بيتها
لا يحتمل والعهدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام
في غير المسند اليه بيت السقط [illegible] وعن عبيده من خلق السماء
او دال على عدم خوف من الفصار [illegible] اي نقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال
لزيادة التقرير فقط والمفهوم من الايضاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه
قال او يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول
عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح [illegible] لاحتمال زيادة
التقرير عن الحكاية [illegible] او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا التفخيم من الابهام
ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت
سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او
تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب ان الذين ترونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من
التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده بانه

الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يقال يكون فيه ايماء الى الاشارة بتفضيله عليه وجوابه ان الوفي والاثر
شاعرها اصدق على الحكم اذا وقعت عند ذكر مكانة بعتقدهم انكم تظنون اخوانا فلقنا ان
الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة وبيان
المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت بهذا العمل كذا وجه كذا
جهته اي على طرزه وطريقته يعني يؤتى بالموصول او الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك كما في مطلع
نائية الفاتحة على وجه تنبيه الفطن على انه كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق
ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد والنبوة
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق بخلاف ما اذا قيل ان الله او
الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
ارفع منها واعظم او لشان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب
او قد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يؤمن بالنفقة قد صنف فيه
او دون ان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة لها جند عالت ودنا عقول في الذين ضرب البيت

بكونه

بكونه والمهاجرة ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر
الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الخصم بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء
ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم اخوانكم البيت
ليس فيه شيء من تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما في قول الشاعر
هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح التحقيق
في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسببية وقال فهو الظاهر فقولنا ان الذين امنوا لهم
جنات النعيم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار اي الطيفة ربما جعل ذريعة الى
كذا او كذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا لتوجيها الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه
الامر في ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق
السببية وتوهم البعض لذلك من الكامل حتى اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن
اجيب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على اعتبار المسند اليه موصولا من
غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على
خلاف هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او
الترحم او نحو ذلك كقولك ان جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبا اولاده ونهب
امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراد اسم الاشارة متى صلح المقام
له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع
بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى المشاهد

محسوس قريب او بعيد فان الغير المحسوس غير مشاهد او لا ما يتخيل احساسه

ومشاهدته فلتمييزه كان ابعد تنزيل الاشارة منزلة الحسية واما الوفق الموجب

او لمرجح فلذا اشار الى التفصيل بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل التمييز نحو قوله اي ابن

الرومي هذا ابو الصقر فردا في الحسب على المدح او الحال نعته محاسنه من نسل شيبان بين

الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر

او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي

فجئني بمثلهم الا ان التعبير كقوله في البوردة من مثله او جمعتنا يا جرير

المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او

ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان

قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا

ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت كثيرا ما

يبحث عن الحقائق كاكثر مباحث التعريفات والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان

اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان

قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور

المعبر عنه بشيء يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكر هذا المقام توطئة وتمهيد

لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو

اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره تحقيره نحو هذا النار

شفاعته او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة

بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم كقوله الاخير لبعض حاضره ذلك ... او تحقيره

بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة

بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان

يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب

لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وقال هذا الضرب

اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكنه ذكره جرى عن قريب فكانه

حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعل

كذا لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة

للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال

عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا

جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد

اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك

هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان

بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم الاشارة

تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا

والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يليق بطريق الا

سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام

للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان

او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره

اللام في الانثى للعهد الحقيقي تقدم ذكرها في قوله تعالى قالت اني وضعتها انثى وفي الذكر للعهد التقديري اذا لم يتقدم ذكره صريحا ولكن
تقدمت قرينته وهو في قوله تعالى نذرت ٥١

صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالانثى اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى
قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية
في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد
يكون اسم العهد لاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا
ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وعند اللام الداخلة على المعرف
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف
لماهيته وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في
الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على
كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث
هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه ان موضوع
الحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة

موجوده

موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل واسامة
موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلق على الواحد فانما اريد الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم
بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان وليس
ان ربطه وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو
ذلك لعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم على علم الجنس بالتعريف
فالحقه او يعلم مما ذكرناه من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى
المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة
الحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان
قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لانه موصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف التعريف كما ستذكره عن قريب ان كان اسما موصولا لا يصح

هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في
ان الذي انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة
النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له ثم ان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم
الجنس اذا اطلق على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة الحقيقة
فهو مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان
يكون الغرض الاصلي طلبه ولا نزاع في ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت منه الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود والخصوص القرينة فهو مستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير
باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان
يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف في حيث يطلق اسم الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله الحمد لله ان الجنس
ان اللام في الحمد للجنس ولا كلام [illegible] وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به العموم والحقيقة كذا
ان اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الجنس من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي

ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على
كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة والاشكال في تمييز بعضها عن بعض الا
في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء
الجنس لعدم دلالته على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد
الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز من تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقدير لان النظر في العهد الى فرد معين او اثنين او جماعة وفي
الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والخصوص باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهو
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهذا اي
الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولك جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لا صاغة
الدنيا فالصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف
انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن
والكافر والصائغ والى ذلك فهو كالصفة المشبهة واللام فيه حرف التعريف اتفاقا
وكلام صاحب الكشف وفي المفتاح يفصح عن ذلك وفيه نظر ولو سلم فلا خلاف في تعريف
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم

الذين يأتونك الا زيدا او الضرب القائم بين الاثنين وبهذا ظهر و استغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق الجمع انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما اورد النفي بلا التي لنفي الجنس لانه نص في
الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا
كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي
الصفات نحو يا ايها ذا الضغن وغيثم سرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني
من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل
او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب
بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام في الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء
الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك كل جماعة جاءتني من العلماء الا زيدا على الاستثناء

المنفصل

المنفصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى
قولك جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من
الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع
آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم
فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح
جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله رب اني وهن العظم مني من انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لحصول وهن المجموع بوهن البعض دون
كل فرد فرد ليصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن
لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولك وهنت
العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراده ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم
يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام لكان المعنى ان اصابة الوهن
ليس هو لبعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان
القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان
وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض فكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتعارض
بين الكلامين واضح وتوهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف فانه لو جمع

العظم

تبعضهم

كان مقصد الراى بعض عظاء ما لم يعيه الوهين ولكن الوهين انما اقتات الكلامين
حيث يؤكل والبعض يخرج خارجا كالواحد والاثنين ومنشا هذا التوهم شيوع النهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما يعرفه من رضي
علم الاصول والنحو والكلام واكثر ائمة التفسير حيث قال في قوله تعالى والله يحب
المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر
ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله
رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم لانه لو افرد لتوهم انه اشير به
الى هذا العالم المحسوس فاتى بالجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد بها الى معنى اخر وهو التنبيه
على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد لا يفيد شمول الاجناس وذلك لانه
اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل
جنس مما سمي بالعالم فيحتمل الاية ... لقوله ليشمل كل جنس مما سمي
على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما بينها مختلفة فيتناول الجمع بحال العقلاء
وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد
تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به
الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفضه جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس بانه
اذا وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
كقوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه

لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في
جملة الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس
ان الكتاب اكثر من الكتب فبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالجمع والجنسية قائم
في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة
جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح
بخلافه غيره والمستعمل الفهم يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق
الافكار ومطارح الانظار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى
الحق افهامهم ولما كان بين ما خطته اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدته مع
الاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف
النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانه امتنع وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال محافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اخلاق
ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها خلق والنطفة من
اجزاء امشاج فهو وصف مؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه بعضه وبالاضافة اي ...

المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره في ذهن
السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي
اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن
والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب
وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ
البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك في تعظيم الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي
الثالث عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد
او غيرهما او تحقير للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد
حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او باوله وقد يكون الاضافة لاغنائها
عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه
يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو علماء البلد على البلد وكذا
بينهم وانا منهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كذا او المتكلم او المخاطب نحو حضر اهل
السوق او تضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحو ذلك نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت
المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها
استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا
وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تكلف واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه

لا طريق

اضافة الكوكب الى الخرقاء بادنى ملابسة ... هذه الامرأة تنظر محلها في الايام القريبة لايام الشتاء ... هذا الكوكب يطلع في هذه الايام فلهذا اضيف اليها

لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة معنى وتعيينا
كقولهم ... اي الافضل التي من راجحها بعضها على جنس الجزاء وذلك لان الاسم
حامل لمعنى الجنسية والوحدة فاذا اضيف الاضافة به من خواص الجمع ومن النوع علم ان
القصد به الى الجنس كالوصف نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجيء ان شاء
الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي لتنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد الى
نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان الغرض بيان بعدهم عن الادراك والتعظيم
اول عليه واولى ... او التعظيم او التحقير يعني ارتفاع شانه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر
يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين
التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات
تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والاشياء ... وكذا التحقير والتقليل
والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل اي ذوو عدد كثير بالنظر الى التكثير وايات عظام بالنظر الى التعظيم وقد جاء
للتحقير والتقليل نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا في التعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من

كما في قوله له حاجب

التوقف حقيقة او حكما او لانه يمنع عن التوقف مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين
لطول الحمل بدله بشمال احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح
وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير
واعترض عليه المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم
نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان
اراد ان البناء للمرة ونفس الكلمة من شانها افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فهو ممنوع لوقوع الظاهر ان التحقير في نفحة عن العذاب وبينه في
نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب والاولى انه للتقليل المنافي
العذاب للرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم
ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي
نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو
النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح المصنف بانه من تنكير غير المسند اليه
لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد
شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاية
مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة
خلقها الله من ماء وهو مخصوص من خلق الله كل دابة عنه وتعسف ظاهر بل قصد صاحب

المفتاح

المفتاح الا انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا اي كون
كثير حقيقة او للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا
حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد
وبهذا الحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك لكل ما وقع
بعد الا من المفعول المطلق وبهذا انحل الاشكال الذي يقال في مثل هذا التركيب وهو ان
المستثنى منه يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينهما
الا ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا
ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا الا ما ذكره
بعضهم من ان قولك ضربت زيدا ضربا محتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون فعلك
غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد [illegible] فبهذا الاحتمال يصير المستثنى
كالمتعدد اي هل الضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب
ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي
ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل نحو قوله تعالى فيه ما يخيل [illegible]
[illegible] ونحو ما يجود [illegible] اي [illegible]
[illegible] وعطائك واعلم انه كما ان التنكير [illegible]
يفيد التعظيم فكذلك [illegible] ورفع بعضهم فوق بعض درجات
[illegible] من [illegible] والاعلاء [illegible]
[illegible] وقد [illegible] ذكره [illegible]

والتقليل نحو هذا الامر بعضه اهتمام واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر الجمع ذكر التوابع
وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو الاكثر بحسب ذكر التنكير بعقب التعريف وقدم الكل
على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه
دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب ههنا واوضح محملا واما بيانه
واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي
للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه
قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا
ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي والبيت الذي لم يذكر خبر ان وقوله
وههنا مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله
بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي
وقوله الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل
عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومتعلقه في الكشف قوله ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اي او لكون الوصف مخصصا له والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ونحو
الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه
كان يحتمل بحسب الوضع لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال

وخصصته

وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره
فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر
الوصف التعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او تاكيدا
او كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما
وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما في قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا
الوصف زيادة التعميم والاحاطة ثم اعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل نكرات لانها محكوم الاخبار بها صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد
بسبب ما تتضمنه نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير فينبغي ان يكون ما
عرا وحق قال لان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ووجب تنكير
الجملة ان يكون خبرية كما في الصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف بها المخاطب الموصوف
ويميزه عن غيره بانه الذي يعرف قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متحققة
للمتكلم معلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فلا تقع صفة ولا صلة
وانما يكون بتقدير القول هذا ما ذكره بعض النحاة فان قيل فقد ذكر صاحب الكشاف في

فانه لفظ الامس مما يدل على الدبور

فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين موكدين مثل الدابر

في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من فتأمل مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والقسم به قايم والانشاء انما هو نفس الجملة
القسمية مثل قولك والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بجواب
الشرط فان قيل في كلام الكشاف ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصفة
دون الصلة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان
الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى
في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما
جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم
التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك
بسماعه من النبي عم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في
سورة البقرة واما تاكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه
ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد
اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل
هذا او ان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى
مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث
قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه

فصل

فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المراد بمجرد تقرير
الحكم لم يبين انه اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعك عليه وهو حقيق بان يتعجب
منه نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرار كما عرفت وبينه في
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان افادة التقديم الحكم هو التكرير بل التقديم
الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقوية الحكم وانما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد هذا في تقوي الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل في فصل بحث تاكيد المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن
قوله كما يطلعك اشارة الى تحقيق ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل مقدمه في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو
سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه
مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص وما ذكر من ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده
في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم التخصيص
مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام الخبري فيما هو
حاجتك الى حمل الكلام على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو
انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش

عن ان يكتاب به عنه بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما
القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جائني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يرفع بهذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظ
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جائني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من
الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
واحد منهم وبهذا يجاب عما يقال ان اجمعين يجب اقتضاءه اهتمام كونه ... فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشان وبهذا يرد ما ... على ... لا اجمعون على كون
سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ويحتمل عدم الشمول على سبيل ... والا كان
تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا يفيد الشمول بل انه يوضحه ويبين ...
وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل ... اذا ... ان
يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه ... كلامه وانما
نحو جائني الرجلان كلاهما فيه كونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان
يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا او انما اذا توهم ان ...

التجوز حج

ان جائني رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال الدفع جائني الرجلان كلاهما
بل النفس او العين نحو وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر ... بالبعث ونحو ذلك
مما يوضح بناء كيد المعنوي لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه
بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف في ان البيت الحرام في قوله جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وفي
في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان توسمهم بهذه الدعوة ووسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم التبعة ان يكون اسما
مختصا بالمتبوع عندما ذكروا انه حيوان ونحوه من الحيوانات الطيران الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جائني الفاضل الكامل زيد قال المصنف ...
فيه عطف بيان لما فيه من الايضاح ما في الصفة المجامعة وفيه اشعار بكونه على غير هذه
الصفة وان حقت فيما اورد الحق قطعا لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
في باب الصفة وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان
مصرحا بانه من هذا القبيل في الحق في ذلك وقت ينبغي كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صفة اي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفا صفة عيادة ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كلما جبل علما رفه وكل
انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف ...

حق به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة
وتقريره كما ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني التثنية
وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول
النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الوحدة
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاح لهذا
الغرض وتقرير وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل
لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت
الدلالة على ان المعنى منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده
هذا كلامه وحاصله انه يؤكده اي يقرره ويحققه ويفهم المقصود انه تاكيد صناعي
لا معنا اي يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من
التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بما اورد في المفصل فصل
نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين
وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تع وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة
لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالآيتان تشتركان في الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث ان وصف الهين
باثنين واله بواحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس ووصف دابة في
الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير

هذا

هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه لمنصف وبه تبين ان لا خلاف بينهما بين
صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والحض على ما توهم القوم واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد لدلالة على الاثنينية والوحدة الحاصلين في متبوعهما ليكونا
وصفين بل ذكرا لدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة
دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان
لا صفة واعترض عليه بانه ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا نسلم ان في
على شيء من الصفة مثلا انها البتة يكون للتخصيص او للتوكيد او مدح او نحو ذلك وان
اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص
والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد ليدل على الاثنينية و
الوحدة ويكون الغرض منه هنا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى
الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل
من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وايضا انه
ليس ببدل غلط لانه لا يقع في كلام البلغاء الا يرى الى ما ذكر صاحب الكشاف في
في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل
من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الاوجه انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله
على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه ففي هذا الاشعار بان المسند اليه هو

هو المبدل منه وهو بالنظر الى الاول حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك
والاول المسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء اليه لكونه قال لزيادة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه فان لم يكن مفهومه بعضا
من مفهومه فنحو الرجلين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الرجلين وسلب عمرو ثوبه في
بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره
ومنتظرة له فيجيء مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع
في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت
قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة [illegible]
التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير
زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود فيه نفس التقرير وبيان التقرير
في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين
انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان
الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال

صراط الذين انعمت

٥٦

باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع
نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه
او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل
البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح وتبيين لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان
يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل
الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد
وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل لان الواو
للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقديم او تأخير او
معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بغير مهلة
كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة
وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فالثلاثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم في ان فيه دلالة
على ان ما قبلها هو ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر

الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء
الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو ماتت الناس حتى الانبياء او
في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد او جاؤوك معا ويكون خالد افضلهم
او اقواهم في تفصيل المسند فتى كما فتيانه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف
على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول او لتفصيلها معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الفاء اذا
دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات والنفي
الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا
وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه
ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو وبعدية مجيء زيد بلا مهلة حتى
كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب فيكون العطف
لا لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء
مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمدة فقد اتضح
فان قلت فيجيء العطف على المسند اليه بالفاء في غير تفصيل المسند نحو جاءني
الا كلا فان رب جاء من او لا كان الموصوف واحدا قلت هذا خلاف التحقيق
ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فيقام هو ولو سلم فلا
دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند ورد السامع عن الخطأ في الحكم
الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر كجاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرو جاءك

دون

٥٧

دون زيد او انهما جاءاك جميعا او ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو وكذا في الاقتصار والاستئناف ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل الافراد
الى التعيين الا ان لا نتيجة الحكم عن التابع بعد ايجابه ولكن لا ايجاب للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو ولو في وهم
المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه لا يتدارك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهو حيث يحتمل ان
اما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان احدهما منتف عنه ما جيئا الا انه لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما هو قع في الافتتاح واما انه يقال لمن اعتقد
انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يتعلق به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه
الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه ففي جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليها لا نحو جاءني
زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد
ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد
انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة
كما في لكن وبهذا يشعر كلامه في بحث القصر ومذهب المبرد انه بطل النفي يفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له نحو ما جاءني زيد بل عمرو

بل ما جاءني عمرو وعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا
وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ان يترك كبدل الغلط
قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط ... بل فصيح وقع
في كلامهم لانه ما وضع عنه لذلك صحح هذا الغلط او ان الشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز
فيها الجمع لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وجماعة السكاكي
من حروف العطف اي المفردة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
ونحو عطف بتقدير اللفظ المجرور ومن غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل ليس من مذهب الجمهور وهذا انواع لا طائل تحته واما الفصل
اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن
به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول
من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند
لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وجعله بحيث لا يعم غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وقال
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التخصيص

ان

ان فائدته ترجع اليهما لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به
ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان
معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا
يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه
بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه
وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو
المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا اغلب معنى منصوص
عليه الا ترى الى اصطلاحهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن
الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند
اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشأه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في
دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت دقيقا

مثل قولك هو البطل المحامي اي لا تتردد انه البطل المحامي هو ولا تقصر في حمل البطل عليه
مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل
حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال
ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فانه هو بعينه
فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل
تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا من التعريف وفايدته لا من الفصل بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
والايجاب ان فائدة المسند ثابتة بالمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان
الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من
عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى او لم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد
اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على
المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة هي
الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان
قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما
يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على

نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم
اسمه ورسمه الذي كان له قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على
الخبر والفعل على الفاعل ونحو ذلك بان تجيء الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله
مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه
من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف نفي الضرب الاول وكلام الشيخ
مشعر باطلاق التقديم على الضربين فلكون ذكره اي المسند اليه اهم
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجمال
هذا المعنى فصله المصنف بتفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند
اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون ذكره
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون
التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي
العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول الى تقديم المسند لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا
كلما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه اي الى الخبر كما اذا كان صدر
الكلام بطول المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق اليه

او في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها
حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في
المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف
تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان المراد الاله واختلف الناس فيه
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وقيل
وتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح
ولا ثعبان موسى ولا النفس على ما وهم بعضهم لانه لا يناسب السياق
واما تعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعيد في دارك والسفاح
في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما نحو
ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تع واحتجب
عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان الخطاب
اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالا فحالا على
سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه
في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح واما لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر
الثاني الاخبار ووجه لما فهم من كلام البعض معنى خبر المبتدا واعترض عليه بان نفس
الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وفي
اراد بذكر الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يتجه ما

في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على الاصطلاح لا نم ان للتقديم دخلا
في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما ستذكره في بحث
المسند ان شاء الله لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله
متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان
وان ضيف الم فهم خفوف واعرادهم هم خفوف كذا في المفتاح اي خفاف
المسرعين واه قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول الحق هذا التفسير
باعادة لفظ السيف واعترض عليه بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط
بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم
فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط فانه صرح
اي بالتعبير بالحصر في قوله تع وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب بانه
لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما لانه يقتضيه لذكر المسند اليه فهو ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بعينه وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا
لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر اورده في دلائل الاعجاز كلاما
حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام

قوله التخصيص صادق مع الفصل فقول الشارح زيادة على مفهوم المتن الا ان يقال ارشد اليه بالامثلة والحاصل [illegible] المسند اليه في
الفعل نفيا لا اثباتا ولو قيل ليفيد تخصيصه [illegible] بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي لكان اظهر لان [illegible] انما هو من الفعل لا من نفيه كما قرره
الشارح وتخصيصه انما هو بالخبر والتفصيل ان تخصيص الفعل يشتمل على اثبات ونفي فربما يصرح بالاثبات ويفهم النفي ضمنا وربما يعكس وربما
يصرح بهما معا وذلك بحسب الاهتمام وعلى التقادير يكون تخصيصه بما اثبت لا بما نفي عنه وههنا قد نسب التخصيص الى ما نفي عنه وتأويله ما اشرنا
اليه سيد

النفي وان لم يصرح به صاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر
ثم بحث في مقامات هو ما انت علمنا بغيره ان ولي حرف النفي اي كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا
قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل له لا نفي القول ولا يلزم
منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل
عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول
اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني
اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى
ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت
قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين
فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول
لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار
نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن الكلام
كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح
ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد

قوله ولا ما انا رأيت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر من الاستغراق
المفهوم [illegible] في سياق النفي على [illegible] الاستغراق العرفي ولا ذكره
[illegible] انه يمكن تصحيحه اذا قامت قرينة
على التقديم لغير التخصيص [illegible] عبد الحكيم

لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره
اي على وجه العموم لما تقدم فقال انه لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد
من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق ظ
فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي
اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في
سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا
رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة
اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم
ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب
فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه
حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بجماعة من
جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان احدا
ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام
الصحاح انه يجب في وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمؤنث بجمع وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى
الواحد لا يتغير بتغير موصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا

منكرا او موءنثا اى احدا من الافراد او المثناة او الجماعات واذا كان هناك معنى
الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما اى سواء كان
المحال او الامتناع جار فى نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا
او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما سبق فلا يكون بخصوصيته لفظ احد
واليقظا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومنه فى قوله تعالى قل هو
الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس
والمنفى هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان
المفهوم من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب جزئى وقولنا
ما انا رأيت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى والتخصيص
بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير
انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضى ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان
يكون رأى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى لا بالسلب الكلى فيلزم
السلب الجزئى فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منتفية وتم ما ذكره انهم لانا
نقول المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم امتناع ما انا ضربت زيدا الا ان نقض
ضرب زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالنفى لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول فى قولنا ما انا رأيت احدا
لما كان عاما لوقوعه فى سياق النفى يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك
وهو انك رأيت كل احد فى الدنيا لان الخطاء فى هذا المقام انما يكون فى

فى الفاعل فقط كما هو حكم التقوى فيلزم ان يكون ما نفى من الفعل الواقع على الكل
على الوجه المذكور منتفيا عن المتكلم واى طلب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اعتقد عموما وخصوصا لم يكن الخطاء فى الفاعل بل فى المفعول والتقوى
بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان السلب فى قولنا ما انا رأيت احدا هو السلب
الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا
لم ير احدا من الناس مما لا شك فى ذلك لكنه اخطاء فى تعيينه فزعم انه غيرك
وانت تشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرت فى نفسك هذا السلب اعنى عدم
رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء فى
الفاعل فحسب بل فى الكلى الدائر فى هذا المقام على السنتهم وهم معتقد
ومنشؤه انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند
اليه على الفعل وحرف النفى جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفى عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص فى نحو ما انا قلت كذا مثل نحو انا ما قلت كذا او ليس
او ما قارورة كسرت فى الاسلام فنفوا المحصور كلامه انه اذا قدم المسند اليه على
حرف النفى جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما ذكر
عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن الفرق
بين التخصيص فى النفى ان قولك انا ما سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما
يقال لمن اعتقد عدم سعى فى حاجته لكنه اخطأ فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه
غيرك او انت تشاركه الغير فى ان قولك ما انا سعيت فى حاجتك فهو على ما
اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واخطأ

قوله ولا بد فيه من ثبوت الفعل هو الموافقة لما سبق فى المختصر الحاصل لانه اعتبر ثبوت الفعل على الوجه المذكور وفى المفتاح سبق على
بعض المحققين لانه لم يعتبر ثبوت الفعل بل نفيه فمن ثم تصحيح ما قال الفاضل عصام

فى فاعله الذى سبق فيه زعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت
الفعل قطعا على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال
الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون القائل لهذا القول وكنت
المناظرة فى شئ ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان
من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت
احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا واكل
كل شئ يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان يكون هذا كله فاذا التقدير
مخاطب ان يعتقد انك ان لم تقل شعرا قط ولم تأكل اليوم شيئا ولم تر احدا
من الناس والجبلا فى ذلك لكنه اخطأ فى تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير فلا بد وان تقول انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا
ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا اذ المعنى انا الذى لم يقل
شعرا انا الذى لا يأكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس لان كلا
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه ان يكون قد
قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح فى هذا المقام ان يقال ما انا ما
قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا الا انه انما يلزم عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل
على من اصاب فى نفس الفعل اخطأ فى نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده
او انه شارك المذكور كما تقدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا بل الواجب
فيما يلى حرف النفى ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور
مخطئا

٦٢

مخطئا فى اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد
لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون فى المثبت كذلك لما تقدم وفى هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكى وغيرهما حيث عللوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفى بالا يقتضى ان يكون ضربت زيدا وتقديم
الضمير وايلاؤه حرف النفى يقتضى ان لا يكون ضربته يعنى ان علة امتناعه ما ذكر ماه
لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفى يقتضى ذلك وجوابه انه قد
سبق ان مثل هذا اعنى تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفى انما يكون اذا
كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة فى
فاعله فقط ففى هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد وقوع
ضرب على من عدا زيدا مخطئا فى اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده فما
القصد اليه بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفى ان يكون انت الفاعل لا لنفى الفعل
يعنى ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيرى لا انا فاذا كان ن
النزاع فى هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان يكون
فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة فى
شرح المفتاح ان التقديم يقتضى ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه
بعض ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفى لا يتوجه الى
ضرب معين بل يكون نفى الضرب مجملا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتباين نـ
التوضيح لا يقال لم لا يجوز ان يكون هناك ضربان احدهما واقع على من عدا زيدا

والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعله الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته للغير
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا
يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنفي بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه بهذا الحال وعندي ان قولهم نقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احد بناء ان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه
الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب
الذي استحقه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون نقضا
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الا انك نفيت ان تكون انت ذلك الا
واعلم ان ما ذكره المصنف مخالف لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثره في نحو قولنا
ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عنده لجواز ان يكون
احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع بهذا لاقتضائه ان
يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما بهذا الحال والاتفاق على ان معنى
حرف النفي والفعل ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا نحو
كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام
اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت
فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم
ان

64

ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون
على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو
لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا احد سواي وما اشبه ذلك وعلى
الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك او نحو ذلك
لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة
في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني انه صدر عنك بمشاركة
الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع
نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن
السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في
ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل
ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكره في باب كون المسند جملة
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل
المص له لتفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل
الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا او لذكره بلفظ
كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولك لا تكذب بغير
نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي
الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب

في هذه الحالة التي التكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب
منحصر فيه فليتأمل وكذا قولك سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال اوليس اذا قلت
سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند
السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة
الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور
السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل
صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث
التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح
العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان
فالاليق بذلك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء
اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
ليفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف
ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول
فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود
السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم

المتعلقة

لازم معناه فيكون تجوزا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان
لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني
فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء
المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد
او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان
سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم
وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والشجرة

فداك كذا ... ولم يرد به ان رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة
... الواحد فقط ... اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر
... رجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان واقتصر الا بل الاخبار مفتوح
انه يدخل في تخصيص الجنس بحسب النوع كرجل طويل جاءني على ما عرف ان المجاز من
جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المفتاح انه اذا بني الفعل على منكر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما ينبو عن الفرق بين المنكر والمعرف
... في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي
... بشرط ان يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص ولعلك تورد كلامه عند
تحقيق معنى التقوي وواقعه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان
... يستعمل الفعل التخصيص لكنه خالفه في شرائطه وتفاصيله لان مذهب الشيخ

صح وانما لم يتعرض لبيخ التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث
التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه
العلامة هذا اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النـ[illegible]
قال ابن بدك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ا[illegible]
اي ممن غير علم المخاطب بوجود السعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا [illegible]
ليفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان
ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الا[illegible]
فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجو[illegible]
السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه ا[illegible]

المستعملة

٦٦

[illegible] سبيل ينبني عن الثمرة من الذي ذكر من التقصير اذا بني الفعل
على معرف وان بني الفعل على منكر [illegible] القدم او الباء على المنكر نحو
[illegible] او الواحد اي الفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا
رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على
امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل
في القصد لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس
يقع القصد تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب في الكلام ان
فدا اتاك آت ولم يدر جنسه رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة
الى الواحد فقط كما اذا عرف ان فدا اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر
رجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان [illegible]
انه يدخل في تخصيص الجنس [illegible] نحو رجل طويل جاءني على [illegible] ان المجاز مع
جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام [illegible] اذا بني الفعل على
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما ينبغي التفرقة بين المنكر والباء على المعرف
[illegible] في موضع من دلائل الاعجاز الا ان الباء على المنكر [illegible] المعقول
ليس شرطا ان يقصد الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلها [illegible] كلامه في
تحقيق معنى التقوى و[illegible] اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان
تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكنه خالفه في شرائط وتفاصيل [illegible] مذهب الشيخ

على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو للتخصيص قطعا فوافق
صاحب الكشاف فانه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر ونحو البيت المذكور
انه يستوي فيه هو وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف وقد يستعمل السكاكي
ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما في السكاكي وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فقد يكون مقدما
ومؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي
وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف
يحتمل الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكذا في قولنا انا
فالتوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا ان
التقديم عنده اي السكاكي لا يفيد التخصيص الا بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره اي
تقدير المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز
ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ
تاكيدا للفاعل الذي هو التاء وقيد بقوله وقدر عطفا على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى الا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا
التقوي سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء التقدير او بانتفاء جواز التقد

التقديم كما اشار اليه بقوله جاز تقديره التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر اي
ثم اجرا الاصل نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه
لا يجوز تقديره كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما لا يكون
قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول
بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير
لا فاعل له وانما جعل من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له
سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط
ثم قدم ولولا انه انتفي التخصيص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه
مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في
المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب
اعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على
ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر
ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا
امتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ لا خير
للكلب لا يهره ولا ينزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد
فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قوله

شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل في القصد الى انه الشر واحد لا شران وهذا
ظاهر واوقع الشيخ لانه تخصيص حيث تأوله بما اهر ذا ناب الا شر
اي وجه الجمع بين قول الائمة تخصيص وقولنا بوجود المانع من التخصيص التقطيع
شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل لما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر
ذا ناب الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا وان المانع انما يمنع من التخصيص الشخصي
والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بجعله نكرة
مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما
جعل التنكير للتعظيم يجعل النوعية لا يحتاج الى اعتبار كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب السكاكي فيتأتى التوفيق والنكرة
الموصوفة يصح وقوعها مبتداء كالمعرفة فلا يصح قوله اذ لكان ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرفة وقوعها مبتداء ولا مدخل فيه لهذا الاعتبار
قال اذا تقرر اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم التخصيص
ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التنكير للوصف
عنده تدل على ذلك عما عداه فقولنا رجل طويل معناه لا قصير
فقدر كونه مؤخرا اذا دل على هذا انه قال بالتخصيص

ما عرفت احكام التاكيد اي فيما
السكاكي واحتج بما ذهب اليه لزوم اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كا
التأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام
الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا
لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان يجوز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل الفسخ
تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدءا واقيم مقامه ضمير فلا وكذا
الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال انه لو فسخ فاسد لان
هذا اعتبار محض كما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا تمنع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كما في التاكيد في قوله يبنت يا قتل المحاق
جبيله فكان مجاني كلا ذلك الشهر فان كلا تأكيد لذلك الشهر والعطف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت مجانية لو كان شيء الى
الاموات ما في الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اسكت لا نسلم ان
... فيه بنجاز او فيه ... فان قوله عطف على قبر نخل انا وانت

وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص كما سيذكره فانه عند
السكاكي بل هو مبتدأ والخبر اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي
قلنا امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا
الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا نعتا
واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع
تقديم البدل وفي هذا نظر مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو لئلا
يلتبس بالمبتدأ قائم هاهنا بعينه في انا قوله فكان ان يخالف في ذلك المشهور فقد نبهوا
على ان البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون تاكيدا للضمير المستتر في كان لا انه
قوله فهل لمخالف على المشهور ولو كان قوله في ذلك المشهور بدلا منه وتفسيرا له لو سلم
فيكون من ذا في اول الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم
فهذا تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا فقد ذكر
النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما
تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يعرف
احد منهم لولا انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا التقديم
والتقديم للتخصيص اذ لا تخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي
في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير ونحو ذلك مما يستفاد

يستفاد من التنكير فهو والظاهر انه لم يصرح بان سبب التخصيص سواه لكن سياق
كلامه يشعر حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط
الابتداء الا ان يقال التنكير انما يدل على النوعية والتهويل او غيره والحصر انما
يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما
يخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لتصحيح وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه
يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا لتوجه كلامه بل يجب
انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد التخصيص
الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني
بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير
لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدس سره ان المعنى
الذي اهر ذا ناب شر لا خير ثم قال اي السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فتكرر
الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لانه
قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت
قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير ولهذا امتنع قوله وشبهه اي شبه السكاكي
قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم التغير في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام حيث

الضعف قوله او تشبيهه بمعطوف والظاهر انه منصوب على انه مفعول معه
اي الحكم بالاول مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ونحو
يشتمل على امرين احدهما المغايرة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي
فقوله التقديمة للضمير على الاول وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على التقديمة للضمير او صحيح
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة وانما وصلته
الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيما فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة
دخول ما هو في صورته لام التعريف على صريح الفعل ولا عدول في قائم مع
الضمير معاملته اي الخالي في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما و
رجل قائم كالخالي الا انه لما كان متضمنا للضمير وشابهه بالخالي عنه روعيت
فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم في التقوي واما
الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان
الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم
ابوه لان الفاعل الظاهر اذا الفعل لا يتفاوت عند اسناده الى الظاهر
تكلما جعلنا بالخالي المسند الى الظاهر في حكم الافراد وهذا معنى قوله
في المفتاح والتقوية حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعلناه بمنزلة

ما ابعد العارف الحسن لا الفهم عارض من ان اللفظ في حكم بانه مفرد ومثله فلا
مخص معناه انه عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر
كان الظاهر او مضمرا او جمعا ولعل سهوا ولا حاصل لهذا الكلام و
يرى تقديمه على المسند اللازم لفظا ومعنى او غيره اذا استعمل
الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود
في الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر
هذا الناس يخدع اي الامير يحملوا نا لا انخدع فان الاول كناية
عن ثبوت الفعل او نفيه عن مخاطب او عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يناسبه وهو على اخص اوصافه
نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل لكن الزم الثبوت له او
او النفي عنه بالطريق الاولى والثانية كناية عن ثبوت الفعل
لمن اضيف اليه لفظ غير او نفيه عن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا
[illegible] عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت لا انخداع لغير غرض التعريض
الا ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع وكان ذلك في ثبوت
عدم الانخداع لاحد والحاصل ان سلب الانخداع عن المتكلم بهما ف

مستعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل
ومغاير لمن اضيف اليه مثل وغير فقوله مثلك لا يوجد وقوله غيري يجود وانا
المعاقب بحكم فكانه ينبي لسبابه المتقدم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد
هذا المعنى ولانه اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من
غير متعلق بحال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة تعريض
اي لم ينشأ من ارادة التعريض لكونه ناشيا من غير ذنب اي خاليا لم ينشأ من
غير ذنب فان قيل قوله غير تعريض لا معناه انا لم افعله فيه تقديم آخر
يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولا يلزم فيه من يخشنه له لكونه اي يرى تقديمه
كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين
من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ
من التصريح والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق
المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز
ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا
لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم لانه لم يقع
الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما المعنى

هذا المعنى ونرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت
يبخل مثلك او يجود غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه
قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لانه اي التقديم دال على العموم اي نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي الحكم عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخرت نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي
عن كل فرد وافادة التأخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التأسيس وهو
ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله لانه لو لم يكن التقديم مفيدا
لعموم النفي لزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لان
التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على
الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التأكيد اكثر
فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلا يعارض ما ذكرناه لانه اقوى لان
وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى

لاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان المناسبة والاختلاف اللغة با
لاستعمال لا بمجرد الاول وبيان المجازية اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة محصلة المحمول فيها بان كلمة افاد تكلموا عليه معنا [illegible] ولهذا المحمول لان حرف
السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يحتمل تقدير الرابط بعده
ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعل
موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في
هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية فان الايجاب والجزئية
[illegible] عند الصدق فيها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا كل انسان لم يقم موجبة
محصلة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في الاولى بنفي
القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم
صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي
في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
لوجود الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد

نحو ليس كل حيوان بانسان بل بعض الحيوان انسان

الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد وثابتا للبعض الآخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منتفيا عن البعض
ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا
كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل
لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في
الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل
فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاتى بلفظ الاستلزام [illegible] بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بكل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة
لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما
هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات

واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب موجود فيهما وجه فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها
موجبة معدولة او سالبة محصلة فلهذا خصصهما بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي اما المعنوي فهو
ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدق الموجبة المعدولة صدق السالبة البسيطة ولا ينعكس
اما الاول فلانه متى ثبت اللاباء لج يصدق سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه ثبت الباء له
واللاباء ثابت له وهو اجتماع النقيضين واما الثاني فهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق
الموجبة المعدولة فلان الايجاب لا يصح الا على الموجود وحرره ان الايجاب يستدعي وجود المثبت له بخلاف
السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعدوم وصح السلب عنه بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما
ويصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري
ليس ببصير ولا يصدق شريك الباري هو غير بصير لان معنى الاول سلب البصر
عن شريك الباري وهو صادق لان المعدوم يصدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني
ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد ان يكون موجودا في نفسه
حتى يمكن ثبوت شيء له وهو ممتنع الوجود فهذا قطب الدين

اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا لشيء من الموضوع والمحمول او لا يكون فان كان جزءا اما من
الموضوع كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الحي لا عالم او منهما جميعا كقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة
موجبة كانت او سالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع والثانية فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة الطرفين وانما سميت
معدولة لان حرف السلب كليس ولا وغيرهما انما وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كجزء واحدا
ثبت له او نفي او سلب عنه او عن شيء فقد عدل به عن موضوعه الاصلي الى غيره وان لم يكن
حرف السلب جزءا لشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة
بسيطة كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من
طرفيها كل من الطرفين وجوديا محصلا قطب الدين رحمة الله عليه رحمة الله عليه

كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره انه لم لا يجوز ان يكون لفظ كل للتأسيس بان يكون مفيدا معنى آخر سوى عموم السلب وسلب العموم واجاب بقوله وذلك لان لفظ كل الخ

المصدرة بكل فهو ورودها في سياق النفي انما يفيد العموم لا عموم النفي كما
رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلت
لفظة كل وقلت لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فتعين ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيحتاج ان
يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتاكيد والتأخير بالعكس وذلك
لان اللفظ لا يخلو عن افادة احد المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت
الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي
عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون
كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل لان اسنادا ما اضيف اليه فلم يبق اسناد اليه فيكون اي على
تقدير ان يكون الاسناد الى كل افاد هذا المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تأسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر

آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في قولنا انسان لم يقم وعن كل فرد
في لم يقم انسان انما افاده حرف النفي للاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل
تقوية ولما كان للقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد
هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان لا يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه فلا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا
حملت كل على الثاني اعني على افادة النفي عن كل فرد حتى يكون معنى لم يقم كل
انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تأسيسا بل تاكيدا لانه
يفيد النفي عن الجملة وهذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلناه
للنفي عن كل فرد فلما لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم
ترجيح التاكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد
التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن
كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت
يكون تاكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن
الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس بل يحمل على ان قولنا لم يقم
انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل

ان ... عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا الا ان يقول ان المراد
في الثاني انه دال على التبيين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون
في قولنا لم يقم كل انسان تأكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد
وان اشترط لزم ان لا يكون في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي
عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وبسط ما ذكره ان الحكم في الماهية اما بان
يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد بان المتعلق
ويكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل
عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه
المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فلنتأمل
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية
لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانا قد بينا فيما ان الحكم مسلوب عن كل
واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور عن
اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها الآلة اي السور الدال على افراد الموضوع او

او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع و
ظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون
المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النفي بدون فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور
الا هذا والقوم وان جعلوا سور السالب الكلي لا شيء ولا واحد لم يقصدوا
الانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا وجميعا
ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وايضا يجوز ان يكون خصوصية
القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سورا
الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما في الاشارات اذ كما ان
ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين عليه يوجب
تخصيصا فلا امتناع في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل
تارة تكون منع الشمول النفي واخرى نفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة
في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا
وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري
الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا
له او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما
ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعلا

عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولا وكلاهما ليس بسديد لان
كلا من الدخول في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي من لوازم معمولية
للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه وايضا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فعل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم
وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان
خصصت التاخير باللفظي لم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي و
ان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان لا
يخلو من تعسف واما وقع في النسخ عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخل كلا
في خبر النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني اذا قدمناها على الفعل المنفي
العامل فيه فانه متاخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان
يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي
اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به الامثال المذكورة والنفي
بان اخرت عن اداة النفي الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة
للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني
وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه ومفعولا للفعل نحو ما اخذت كل
او الدراهم كلها او مفعولا نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ
وهو نادر فمثال التاكيد اعني داعما سبق وجعل الفعل منفيا بلم

جامعة الرياض
المكتبة المركزية قسم المخطوطات

نما

بلم لان المنفي بلم لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في
النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو فامررت بكل القوم وما سرت
كل ايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل فيها
كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب
وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم
يشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل
او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى معمولا للفعل او الوصف المحمول عليها
او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذت
او ما اخذت كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمناه وتعلق الاخذ
ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ وانا تاملنا
وجدنا ادخال كل في خبر النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا
لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى
والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف لا يحب
مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي واما اي وان لم يكن داخلا
في خبر النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل

قول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع
لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع
واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى على عموم النفي وشموله لكل فرد
قول اى قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله لم اصنع برفع كل
بمعنى لم اصنع شيئا مما تدعي علي من الذنوب قال المص المعتبر واثبات المط
بحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
في اعتقاد السائل فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على السائل وتخطئة له
في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما
قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم
يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض قد كان ردا له لانه
بيانه نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح وان يعني فيما اذا لم يكن
الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت
وليس في نصب كل ما يكسر الوزن وسياق كلامه انه لم يات بشيء
مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع

الاصوب ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيدا والنصب غير مفيد

٧٦

والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الى الرفع
المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع
فلو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيفت الى المضمر
فلم يستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلهم ولا ضربت
كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا
ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ
لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه
ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لاستعملها مفعولا وهو غير
جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ لان
قياسها ان يستعمل تأكيدا لما تقدم لاشتماله على الضمير لان معناها
فادخ الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر
كانت الجملة متقدمة ذكرنا في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ
لان العامل فيها معنوي لا يخرجها عن الصورة عما هي له بخلاف العوامل
ان الامر كما قاله بالرفع والنصب ولا يقال الامران كل هذا كلامه واما
تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند ويستخرج بيانه هذا الذي ذكر من
الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير هو
مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر

لا فيقتضى الحال اياه فيوضع المظهر موضع المضمر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم
ذكر المشار اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما تظهر في نعم الرجل فحصل الابهام ثم
التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام
اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن
فيكون في اللفظ ما يتعين بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم
رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل
في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله فجيء بالمخصوص مثلا
فمثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي في قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ او
نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لانه لا
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان
الامر كذلك لوجب ان يقال نعما الرجلين الزيدان ونعموا رجالا
الزيدون ولما ثبت ان الابهام المقصود في وضع الباب وما صح تفسيره
بالنكرة اذ لا معنى لتفسير المعرفة قلت في هذا الباب يجوز ان
من حيث التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز [illegible] كان ملغوظا

والمثنى والمجموع لكن بهذه الاحكام جاء في عدم التصرف خرج عن باب [illegible]
انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من غير التزام تأخر المخصوص
في اللفظ الا [illegible] الا باعتبار [illegible] تفسيره بالنكرة والاصح ان
يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما في قولهم هو اوفى [illegible]
مكان ان [illegible] او الفصل مع الاضمار في الضمير خلاف مقتضى الظاهر [illegible]
ما ثبت [illegible] اذا كان في الكلام مؤنث [illegible]
فانه لا [illegible] قصدا الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع
في النكرة التي [illegible] وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وايضا
لم [illegible] المخصوص [illegible] رجلا [illegible] رجلا وقولهم [illegible]
[illegible] يسمع [illegible] ليكن يعلق وضع المضمر موضع المظهر
[illegible] اى تعقب ذلك الضمير [illegible] في ذهن السامع [illegible]
اذا لم [illegible] اى من [illegible] اى انتظار [illegible]
[illegible] ما يحل اليه المخصوص [illegible] من التشوق الى معرفة
قصدا [illegible] فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن [illegible]
معاني النعت ومعاني الطلبية [illegible] ومكانه [illegible]
ما يحصل [illegible] وانما اشتراط ان يكون [illegible] عنه

فلا يقال هو انه باب لطيف وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير لسر لطيف في التفخيم
والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو يقتضي التزام تأخير المخصوص
في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ
الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم لان السامع
ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم على ما
ذكره ليس بذوق ويكون وضع المضمر موضع المظهر للاستشهاد دون
امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه
الى حيث تتعلق الاذهان نحو هو الحي الباقي او للادعاء اي ادعاء ان الذين
لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق ومن
لعله اي وضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر
اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن في الامور زنديقا

النحرير زنديقا كافرا نافيا للصانع في بالا لو كان له وجود لما كان
الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار لكنه لما اختص بحكم
بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن
زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة
العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما
انه فهذا ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف
على كمال العناية او التهكم بالسامع والبحرية كما اذا كان فاقد
او لا يكون ثم مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال
ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر للادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه
قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى كي اخ
من شجي يشجى على علم لعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاه
الامر اي احزنه وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي به للادعاء اي فلا قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي

ند الیه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غیر ای غیر
اسم الاشارة فلزیادة التمكین ای جعل المسند الیه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد
الله الصمد لم یقل هو الصمد اذ افقهه لانه یصمد الیه فی الحوائج ونظیره من غیره
ای نظیر قل هو الله احد الله الصمد فی وضع المظهر موضع المضمر لزیادة التمكین
من غیر باب المسند الیه قوله تعالی وبالحق انزلناه وبالحق نزل ای ما انزلنا
القرآن الا بالحكمة المقتضیة لانزاله وما نزل الا بالحكمة المشتملة علی الهدایة
او ادخال الروع فی ضمیر السامع وتربیة المهابة او تقویة داعی المأمور
ای ما یكون داعیا للمأمور الی الامتثال والاتیان بالمأمور به مثالهما ای مثال
التقویة وادخال الروع مع التربیة قول الخلفاء امیر المؤمنین یأمرك بكذا
مكان انا آمرك وعلیه ای علی وضع المظهر موضع المضمر لتقویة داعی المأمور
من غیره ای من غیر باب المسند الیه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضح
الامر الذی فتوكل علی الله حیث لم یقل علی لما فی لفظ الله من تقویة داعی
المأمور الی التوكل علیه لدلالته علی ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف ای طلب العطف والرحمة كقوله
الهی عبدك العاصی اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت
اهل لذاك وان تطرد فمن یرحم سواكا حیث لم یقل انا العاصی لما فی
علی ان یكون العاصی بدلا لا نعتا فی ذكر عبدك من التخضع واستحقاق الرحم وترقب

الشفقة ما لیس فی لفظ انا وفیه تمكین من وصفه بالعاصی كما فی قوله تعالی
قل یا ایها الناس انی رسول الله الیكم جمیعا الی قوله فآمنوا بالله ورسوله النبی
الامی الذی یؤمن بالله وكلماته لعلكم تهتدون حیث لم یقل فآمنوا بالله
وبی لیتمكن من اجراء الصفات المذكورة علیه ولیشعر بان الذی وجب
الایمان به بعد الایمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا
من كان انا او غیری اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكی
هذا ای نقل الكلام عن الحكایة الی الغیبة غیر مختص بالمسند الیه ولا بهذا
القدر ای النقل غیر مختص بان یكون عن الحكایة الی الغیبة ففی العبارة
تسامح ویحتمل ان یكون المعنی والنقل عن الحكایة الی الغیبة غیر مختص
بالقدر المذكور وهو ان یكون الغیبة باسم المظهر والاول اوفق لقوله
بل كل من التكلم والخطاب والغیبة مطلقا ینقل الی الآخر فتصیر الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاثة فی الاثنین لان كلا من الثلاثة ینقل الی الآخرین
وقوله مطلقا زیادة من المصنف غیر مصرح فی كلام السكاكی ویحتمل ان یتعلق
بالغیبة علی معنی سواء كان الغیبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجمیع
علی معنی سواء كان فی المسند الیه او فی غیره وسواء كان كل منها وارد
فی الكلام ثم عدل عنه الی الآخر او لم یورد لكن كان مقتضی الظاهر
ایراده فعدل الی الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف بتعمیم تفسیر السكاكی

وسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف فانه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله امرء القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروى بكسرهما خطاب لنفسه
نه احتمال في ابيات امثلة السكاكي لما فيه من اللطائف على انه ان قدر مذهبه المتكلم
من التكلم والخطاب والغيبة اذ كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الخ
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه و
مقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن
ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير
الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى ط سوق الكلام ان يعبر عنه
بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قال
ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه وليعلم
بعض هذا التقييد كخروج عن هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها
نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل

فعل كذا ونحن الذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن
معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة باسم مظهر او
ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل
أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق
غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين
واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد
والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له
فيهن لطف ونحو قصة يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد
الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام الجمل
ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار
على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو
يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم
فليس بشيء قال المرزوقي في قصيدة انا الذي سمتني امي حيدره
كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول

نه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه كان الآخر هو الاول لم يرد
الضمير على الاول وجعل الكلام الاخير من الالتباس وهو مع ذلك
قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا انه مسموع لرددته و
ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرناه قيدا وهو ان التعبير الثاني
في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فيه
انباء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم
مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا
اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده
اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او
يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مخصوص بالاول
فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك
من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين و
الاسم في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من
الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند
الجمهور وصرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا و
هو قول صاحب الكشاف فيه التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات

ابيات فظاهره ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان
يكون احدها في بيت والآخران في بيت جاز احدهما باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات
او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان
الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى
التكلم فيصح ان يكون فيه تلك الالتفات على مذهب الجمهور ايضا قلت
عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من ليلك الى الغيبة في بات قد انمحى الخطاب و
صار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في
جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني بانا لا نم ان الكاف في
ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل خطاب لمن
يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد
ذلك حيث لم يقل ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما
لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت
ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم
ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا
تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون

فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظ والالتفات
يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظ قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى
الظ لان الظ يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على
سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نباء جاءني وقد
قطع المص بانه وارد على مقتضى الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكي
وغيره لو كان واردا على مقتضى الظ كما ان الالتفات في خلاف مقتضى الظ
عند غير السكاكي اغلبي فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يتحقق في
خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما
حققناه ومثاله في الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وفي ذكر
الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له عدهم المعظمة كجار عودلم
يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب
في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معناه طروب في الحسان له
طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى
الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبل
على المشيب يكلفني ليلى وفيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني

يكلفني ذلك القلب ليلى والطالب وصالها وروي بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه
خطاب للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وفي قوله طحا بك
فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها
اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت
يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عوادٍ
وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا
كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد [illegible]
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب الله
من حيث الظ فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك يجري من العبد
مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك
ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك
انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب

بالبيت الاول امرئ القيس والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليل فهو التفات من غير
الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك
الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجركم الى الغيبة في اولاك
ينفع اولئك وهو قال انه اعراض عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم
وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بل تزجركم بنو
كنانة والمخبر عنه باولاك الانس وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين
احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل
او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فقطم الغيظ
فاصحاب الطيور في قول الحريري منه كان الحمام يؤدي طلوع سقف الكعب انها
الحمام اتى يوم اتصل عارضها بفرع شابه سقي الشام والثاني ان
تذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه شيء فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه
ثم يرجع الى المقصود كقول ابن مياده فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا
وصله يصفو لنا فنكارمه كانه قال فلا صرمه يبدو وقيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام
اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من
طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه

اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه
محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة
تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الا
والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة
على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت
له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما
يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا
لغيره وبالاستعانة في المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد
من اطلاق الاستعانة فالاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة فيكون
ويكون نعبد بيانا للمعونة لتلائم الكلام ويكون العبادة له
لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللفظ

في لفظه المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك الذي
هو الذي ذكره المصنف على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر
الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت دخوطب بذلك المعلوم المتميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل
ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز
واعرف فيه فكان تعلق العبادة به تعلق بلفظ المتميز ابلغ بالعبد
ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد
وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق
بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك
وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم وثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا الى امر المعاد
وثالثا بانه مالك العالم العقبى واليه معاد العباد فالتوجه النفس بالكلية
اليه تناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على
ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن
سائر الذوات حاضرا في قلبه يحس براه ويشاهده حال العبادة

العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانه ينبغي ان يكون عن قلب
حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر
كلامهم الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير
ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغيره للتعدية وفي بحمل للسببية
والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب اي الذي صدر
عنه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده
تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول
القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه
لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا
مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده
حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه
حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان
الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير من كان مثل
الامير في السلطان وبسطة اليد وجدير بان يصفد اي بان يعطي المال و
يمانب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده قال

يحتاج اليها بيانا انه اي المراد منهم صدق على المال لا انه يكون جزءا آخر من ان يكون
فليه افضل محذوا للغنية على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي
السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على
انه اي ذلك الغير هو الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر
في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط
ثم يزيد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون
على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال
الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
كل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي
من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو

٨٥

ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع
حكاية النفخ والصور ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام كثير سيما في كلام الله
اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه اي التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي
يجمع له الناس لما فيه من الحساب والعقاب والثواب وجميع ذلك وارد على خلاف
مقتضى الظاهر لان كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال فيكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع
فيجوز ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فما يحملها اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت الاختلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل حقيقة ام مجاز
هو واقع على المجاز حقيقة وكذا اكثر الائمة على انه فقد نزل غير الواقع منزلة الواقع
والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع بخلاف مقتضى الظاهر ولكن فيهما
على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان سلمت فوائد تنبيه قوله ان
الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس فقوله ان الدين ليقع وذلك
يوم يجمع له الناس لتعين على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيهما
هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا
والكلام بعد في النظر ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب نحو ان

بجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وبعد ما كان الصواب ان يكون
الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف تصحيح اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
كما اذا وقع ما هو موقع المبتدأ نكرة وما هو موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا
واما ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا
كما عرضت الناقة على الحوض ومعنى عرضت الحوض على الناقة ان يعرض عليها
الحوض فتنبعث ان يكون لها ادراك الحوض او برغبة فيه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان الملائم ان يؤتى بالمورد على
ويجري المظروف نحو الظرف وبنحو الامر بالعكس نظرا لجانب الكلام رعاية لما ان
واما قوله فانه لا يكون بعد قول الطيبي كان امر الكلام جاريا في ذلك
الناس والقصة الحسان الثياب
منهم انجح كان ام عرا حجابن فيقبل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان الطيبي
مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار كالتام
نكرة والخبر معرفة في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحتمل العادل
ما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر ويأتي غير مقصود فوجوده
عدم بالمقصود ذلك المذكور بعد الهمزة وهو الفعل العامل فيه وهو معادل

ام وما وقع بعدها

معادل لما وقع بعد ام وقول الطيبي لان ظبي مبتدأ او كان أم حمار خبره
صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة
وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر ان يجيء
يجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قائم على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف اهل زيد قائم فيح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان
ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من
جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الأم والمعنى على اظبيا كان
امك ام حمارا لان المقصود التسوية بأن يكون امه ظبيا
وان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما
وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة و
امن من الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل و
رده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا
غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة
ومهمه اي مفازة مغبرة اي مغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه
جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف
اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها في المصرع الاخير من باب القلب
والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة
ما ليس في تركه لاشعاره بأن لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث
يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا

ورد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي كقول القطامي يصف ناقته بالسمن
فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اي
بالقصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها ونحن
نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في
سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم
عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت و
لم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى جارح البصيرة وجذع لا
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان
حداثة السن والقوة قد جعه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي
والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة
كما يقال اقدم غمر ورأي مجرب فلبس في هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان
قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف
من اصبت الشيخ الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت

بل وجدت بخلافه اي جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه
لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه
الدم ولان في فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض
التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله
وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح
واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تشويش النظم
ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا تنافي ذلك لانه اذا جعل
جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل
جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لو جعله بمعنى لم
الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا
لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الشارح
المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع
البصيرة عبارة عن انه جعل على بصيرته التي كان عليها اول الحلم
يوض لدانه تقدم في الاقتحام ولم يتطرف اليه تغير عن الاقدام
وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك
لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم
ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبدلها الاقتحام
ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف بل قد صار اقدامي في

في الحروب جح الطول ممارسته وتكرر مبارزته

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما
قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للمطابقة وبيان ان
المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج
الى المسند فحيث لم يذكر في الكلام لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج
اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي
ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس
الرحل في رحله اي في منزله وماواه وقيار اسم جمل له وقيل اسم غلامه
وقيل اسم فرس له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع
من الكربة فحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب
لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بانفراده
لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلق
وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر
مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر
بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها
عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشركها في عامل كما تقول

كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على
خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر
في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار
لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت
الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من
الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين
المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان
والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام و
كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا
تصريح بان المذكور خبر الثاني وهو راض عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رمتني بامر كنت منه ووالدي
بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فهو عندهم عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر الذي رفع
بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله [illegible] كيف

ورأيت جوده وبه كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء
على تقدير التأخير والمعنى كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع فيكون
من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا
المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انه قد تقدم المجرور
في الثاني منصوبا اي كنت منه برا والبحر ايضا برا فكان البر
منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد
جائيا وعمرو قاعدا لم يكن تأكيدا او قولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو
كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت
فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل جالس او قاعد او راكب
فلابد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما
في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو
ذلك والفاء في فاذا قيل انها السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها
اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فح
يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف
فح لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون
هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لشبهها باذا الشرطية لكنه لا
يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب

وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ
مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا و
طولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان في
السفر الرفاق وقد تعنوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع
اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا ولهذا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او
لم يجز لانها الحافظة والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وفيه ايضا
ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمحافظة بعد ما مثل للاختصار
بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا اي له وعليه قوله ان محلا
يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا وفي التفصيل
انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول ابدل
من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم
او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان
بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما قصر اليه لان لو

اي تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف
لا مبتدأ ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم
تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وجعل صاحب الكشاف هذا
مما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم
تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولك انا سعيت في حاجتك هو
مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة
والعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص
جملة فعلية وان انا ليس بمبتدأ بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح
في مناقضته بل هو حجة عليه لا له وقوله فصبر جميل يحتمل الامرين
حذف المسند اي فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اي امري صبر جميل ففي
الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى
فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان
سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل
لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا
جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام

قيام الصبر قرينة حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في الجملة
فاصلا والقرينة ههنا سواء اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر
خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدأ ايضا
بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفا اولى وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا
بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة
اي لا تقولوا الله ثلثة او لا تقولوا في الوجود الهة الا ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر
ثم الموصوف والمميز او لا تقولوا الهة ثلثة او الهة ثلثة ثم حذف المضاف
القاعدة والمرتبة لكي يصحوا اذا اريد الحقائق اتصال بواحد منهم صفة ومرتبة
قبلهم ثلثة فحذف المبتدأ وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على انه ذكره الشيخ في جمال السائل بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج الكلام من الاتصال الى الانقطاع وذلك
لانه اذا ولي ام الهمزة جملتان مستقلتان في اصل الحكم اعني المسند
اليه والمسند في تعدد الثاني نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد
قائم ام هو قاعد او ازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة
لا متصلة لان تقدير الاثبات بالهمزة بالمفرد بدون ... وهو اقرب الى الاتصال
لكونه ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة والبيان
الانقطاع وقوله مع القدرة على المفرد احتراز من نحو الفعلية المشتركة

في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام عمرو قعد لان كل
فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجب ان يعلم عدم التناسب بين معنى الفعلين
انما يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الفاعل
والجزاء يكون جوابا لسؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل لا اصطلاحي ممنوع بل لا معنى له اذ لا يقال
السؤال عن فعل الفاعل وحده بل عن فعل عند تقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها خبر الفعل
يكون من باب الجمع وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل
وهو حاصل في قوله الله خلقها فظهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية
ومن ثم قيل الحاصل انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال
انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان وقع عند عدم الحذف جملة
فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي بعد كون وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو
قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال
ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل
خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر

ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك
للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والاطاحة الطوائح لا غير
المطوحات ولا المطيح وهي متعلق بمختبط وما مصدرية اي يبكيه من اجل اذهاب
الوقائع ماله او يبكي المقدر اي يسكن لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير
بمعنى الماضي على الاسناد اليه المجاز العقلية وذلك الامر المهايل ونحوه اي فعل نحو ليبك
يزيد ضارع وهو ان يبنى الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول فيسند اليه ثم يذكر
الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه نحو ليبك يزيد ضارع
بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا لا يبكي باسناد اذ فيه اسند الفعل اجمالا اولا
ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا غير معين اسند اليه
هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك
ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان في الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون
اولى ومن قيل الى الاسناد اجمالا ان السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين
الفاعل المعلوم الاسناد اليه على الاجمال لا لسعدا نحو قوله هنا تفصيل مراد اجمالا
وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الزيادة
بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارضة انه يفضل نحو ليبك يزيد
ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته من الحذف والاضمار باشتماله
على ايهام الجمع بين متنافيين من حيث الطلب لانه نحو يزيد وهو فضلة يوهم ان الاسم

به دون الاهتمام بالعامل وتقديمه على العامل المظهر يوهم الاهتمام
به فوق الاهتمام بالعامل وربما يخل باطماع اول الكلام بالعامل مع تقدم ...
تشويقا اليه فيتمكن حصوله او فرغ واعز وان ذكره اي ذكر المسند فلما مر في
ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد
نبينا في جواب من قال من نبيكم وعليه نحو قوله بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما
او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد واما انه يدل على قصد التعجب من المسند اليه
كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسبب سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك
وحصول التعجب بدون الذكر لان القرينة انما يدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم
للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد
للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي
معناه مع عدم افادة التركيب تقوي الحكم ... فاعل المصدر فيخرج ما يفيد
التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك
او تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشتمل صورة

التخصيص

صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا فانه لم
يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فخرج بعدم افادة التقوي من عدم
قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بانه نحو انا سعيت عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لامتناع ... والمسند فعل لا جملة كما في سعيت انا
وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل المص عنه
لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه فتوهم انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه
عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لان السببي
انما المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق
... بالنسبة الى زيد لا الجملة اليه ... جزء الجملة اذ ظاهر انه لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد ثبت
اليه وفي قوله فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو انه ثبوته
له او بانتفائه عنه فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد يعني
انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب وانه وصف اعتباري
فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا
مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده كما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح
لهما ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم المستدل

على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو ابوه باسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وبهذا ضبط
ظ لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
منطلق وحده ظ لان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي
بل انه ليس بسببي والا لكان المسند اليه ابوه في الفعل مثلا لان هذا التفسير لانه
المختار به اولى بان يجتزبه وايضا الفعل [illegible] مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد
بخلاف مفهوم انطلق ابوه لكنه يحكم [illegible] ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان
نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وجعل هذا الكلام
القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يعتبر به [illegible]
الحمد او غيره ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكريم
[illegible] في الدار [illegible] التقدير [illegible] او حصل على احتمال [illegible]
واستغنى بعضهم [illegible] الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند [illegible] جملة
[illegible] التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
[illegible] واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل [illegible] مبني على مذهب الاخفش والكوفيين
[illegible] اشترطوا في عمل الظرف الاعتماد [illegible] ثم قال وانما قيد المثال الا
[illegible] بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا
[illegible] لم يصح التركيب وصح [illegible] ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا حال التقدير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند مثالا فان الا

لان

لان المعرف [illegible] او نحو [illegible] بامثلة [illegible] اغراضه فيكون التمثيل ايضا
صالحا [illegible] ايضا [illegible] على ما ذكرنا انه [illegible] فرغ من الامثلة [illegible] نقول
الحكم [illegible] في تقديم المسند [illegible] امثلة لافراد المسند لكان [illegible]
بالخبر [illegible] الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي
فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون فيه [illegible] للفطن العارف
بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق بتفسير لا شكال
وتحصيل ضبطه [illegible] الاولى ان يختص بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه [illegible]
ان يفسر بانه جملة علقت على مبتدأ بعائد [illegible] لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في
تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلقها على عبده
ليس بعائد ونحو زيد قائم وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه [illegible] ودخل فيه نحو زيد ابوه
قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا [illegible] داره وزيد [illegible]
[illegible] غلامه وزيد [illegible] نحو [illegible] ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان [illegible] او [illegible] العامل او بعدها والعائد [illegible]
[illegible] هذا المسند السببي [illegible] الجملة [illegible] صاحب
المفتاح [illegible] مفهوم [illegible] مع الحكم عليه بانه ثابت للشي الذي
بني عليه [illegible] المسند او جعل [illegible] بطلب التعليق بغير ما بني عليه
ذلك المسند تعليقا اثباتا [illegible] او تعليق بغيره [illegible] المسند
[illegible] بعده فيطلب التعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي
لكن ما بعد ذلك فتعلقا بما قبله [illegible] فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم

المسند

فانه نحو منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ اعني ابوه فيتعلق بزيد بالاثبات وفيه بحث

فانه منطلق عليه الا ان معناه ما جعل مبتدأ او في منطلق مسند الى ضمير عائد الى ما في الغير كزيد

منطلق ابوه او انطلق ابوه فان مجرد الحكم [illegible] الفعل [illegible] على شيء كما [illegible]

نحو عمرو ضرب اخوه فانه ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم يحكم على ما قبله وهو عمرو [illegible]

[illegible] منطلق [illegible] الى الضمير فان المسند السببي [illegible] قوله او [illegible] المسند [illegible] مخصوص معطوف على

قوله [illegible] المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط اي نحو ابوه

مرفوع [illegible] قوله اذا كان [illegible] جملة [illegible] اذا اريد [illegible] الحكم او اذا كان

المسند [illegible] المسند فعلا للاداة للعدو [illegible]

[illegible] الاقرب [illegible] اذا كان

المسند [illegible] الكلام [illegible] المسند السببي [illegible] ابوه منطلق [illegible]

[illegible] جملة [illegible] قوله زيد ابوه منطلق

[illegible] الكلام [illegible] المسند السببي [illegible] جملة [illegible] اللازم [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] المسند [illegible] الكلام جملة [illegible] المسند السببي [illegible] الا جملة

[illegible] المسند الى [illegible] الزمان [illegible] المسند

[illegible] اذا كان المسند [illegible] السببي [illegible] اذا كان [illegible] مسند [illegible]

[illegible] المسند [illegible] السببي [illegible] مجموع كلامه [illegible] الجملة

[illegible] المسند فعلا [illegible] المسند [illegible] الازمنة الثلاثة [illegible]

وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد

[illegible] الزمان [illegible] المستقبل [illegible] زيد يفعل الحال

اي بعض [illegible] بعضها [illegible] الواقعة في الاثبات الكثيرة [illegible] الكلام

على [illegible] الكلام [illegible] او الان او غدا [illegible] قرينة واما الفعل [illegible]

الازمنة [illegible] بجميعه [illegible] افادة التجدد [illegible] لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم

الفعل [illegible] التجدد [illegible] الحال [illegible] الزمان [illegible] لا يجتمع اجزاؤه

بعضها مع بعض [illegible] اي [illegible] يمتنع [illegible] كانوا يجتمعون

فيه [illegible] القسم [illegible] الكل [illegible]

الذي [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] الكافر [illegible] واما كونه

لا للافادة [illegible] التجدد [illegible] الثبوت والدوام [illegible] بتعلقه [illegible]

في [illegible] ذلك [illegible] الثبوت [illegible] الدوام [illegible] وهو

ما يجمع [illegible] الدراهم [illegible] منطلق [illegible] الانطلاق [illegible] قال الشيخ

عبد القاهر [illegible] الاخبار [illegible] الاثبات [illegible] منطلق [illegible]

الا باعتبار [illegible] ذلك الثبوت [illegible] بالفعل [illegible] الاسم [illegible]

للشيء [illegible] منطلق [illegible]

الانطلاق فعلا [illegible] زيد [illegible] عمرو [illegible] واما الفعل فانه [illegible] التجدد [illegible]

زيد منطلق [illegible] الانطلاق [illegible] زيد [illegible] انه

[illegible] واما التقييد بالفعل

[illegible] المفعول [illegible] ذلك المفعول [illegible] منطلقا [illegible] او [illegible] الحال

والتمييز [illegible] لازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص

يوجب انه لو [illegible] العقود العالية بكا مر في المسند اليه لان لا [illegible] فقط للسؤال وهو انه [illegible]
نحو المفعول وتقييده كان بالنسبة العالية اي لا فائدة ثم نحو كان زيد [illegible] الخبر ليسوي الخبر
لم يرتب عليه انه مستثنى من هذا الحكم فقال المحققون في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لانه
منطلقا هو المسند حقيقة اذ الخبر زيد منطلق في زمان كان لا على زمان [illegible] منطلق
مكانه نحو كان زيد منطلقا في الزمان الماضي او انه وضع النسبة [illegible] جعلوا نسبته على الحقيقة
غير مقصود فذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصيغة متصفة بمعاني تلك الافعال
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام متصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه
متصف بالغنى متصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها الافعال
الخبر حكم معناها ان المعنى في هذه الافعال حكم الاستقلال لانه [illegible] وهذا نوع آخر
في تحقيق هذه الافعال تحقيقه بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها
اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها [illegible] او الغرض بعدم
اراد ان يطلع السامع غيره [illegible] على زمان الفعل او مكانه او مفعوله [illegible] او خوف
[illegible] على التكلم [illegible] ذلك القيد
واما تقييده اي الفعل بالشرط مثل ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به
لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي ادوات الشرط من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان جئتني اكرمك
بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء
فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية

٩٥

حقيقة تقييد مخصوص محتمل في نفسه للصدق والكذب باعتبار انه في حقيقة التقييد المستند الى الخبر واما نفس الشرط
والجزاء فخارج عن الخبرية [illegible]
ولا يصح [illegible] الشارح العلامة [illegible] ان الجزاء جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب في نفسها بقطع النظر عن التقييد بالشرط لا مع تقييده على ما ظن [illegible]
بالشرط [illegible] الخبرية [illegible] احتمال الصدق والكذب [illegible]
الكلام اهل العربية ما ذهب اليه المنطقيون من ان الشرطية اذا جعلت جزءا من الشرطية فقد
[illegible] الشرطية لم يثبت لها احتمال الصدق والكذب [illegible]
فقولنا ان كانت الشمس طالعة [illegible] لا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود
جواب الشرط [illegible] في الجزاء اولا [illegible] قولك اكرمك اي جزء [illegible]
اكرمك [illegible] على التقدير [illegible] وقت مجيئك [illegible] التحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية باعتبار
المنطقيين [illegible] بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل
العربية النهار محكوم عليه بالوجود [illegible] مفهوم القضية ثبوت الوجود للنهار على
تقدير طلوع الشمس [illegible] الجزاء [illegible] احتمال الصدق والكذب [illegible] باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار [illegible] وعند المنطقيين المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط [illegible] باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وعدمها
فمفهوم الطرفين [illegible] احتمال الصدق والكذب [illegible] وقالوا [illegible] الجملة [illegible] انما قول
جازم [illegible] للتصديق والتكذيب [illegible]
الحكم [illegible] الطرفين [illegible] خلاف الجملة [illegible] كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فمعنى [illegible] وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان القضية النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس

تعريف الجنس المحقق يطلق عليها وعلى الحقيقة وتنوع الواجب لكثرة انتسابه
المحقق بكل نوع من الانواع بخلاف نوع الجملة لا يكثر كثرة جنس [illegible] اذا
فيما نقصد به الجملة النوع كقوله تعالى ان تعذبهم [illegible]
وهو ان علم الكثرة وعدم القطع بالحصر انما هو في نوع معين او فرد معين [illegible]
من الانواع او فرد من الافراد [illegible] القطع بحصر [illegible] القطع
بحصول نوع ما او فرد ما [illegible] انه لا يحصل [illegible]
الى [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] تعريف الجنس [illegible]
وزعم اذا اقتضى [illegible] لانه اراد بالعهد [illegible] صحيح اذ لم
يتقدم ذكر الجنس [illegible]
ان [illegible] القطع [illegible] المطلقة [illegible]
بالكثرة [illegible]
[illegible]
[illegible] المطلقة [illegible]
الى المطلقة [illegible]
البلاغة [illegible]
فيفيد [illegible] التعريف العهد [illegible]
[illegible] البلاغة [illegible]
[illegible] التعريف العهد [illegible] النوع

وطلب الجملة [illegible] على هذا الوجه [illegible]
[illegible] في علم النحو
[illegible] الشرط [illegible] الجزم بوقوع الشرط [illegible]
الا على [illegible] الجزم بوقوعه [illegible]
عدم الجزم بوقوع الشرط [illegible] عدم الجزم [illegible] النحاة [illegible]
انما يستعمل [illegible]
[illegible] بالجزم بوقوع الشرط [illegible] عدم الجزم [illegible]
وقوع الشرط [illegible] الجزم [illegible]
[illegible] الجزم بالا [illegible]
[illegible] الجزم [illegible]
ووقوع الشرط [illegible]
[illegible] الجزم [illegible] وقوع الشرط [illegible]
[illegible] عدم الجزم بوقوع الشرط [illegible] الجزم [illegible]
[illegible]
مع اذا [illegible] القطع بالوقوع [illegible]
[illegible] اذا الشرطية [illegible]
[illegible]
[illegible]
مع اذا [illegible]

يرهبون انهم اتقوا بان فتحت هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها

فتم انبع ان الجملة الاعتقاد او شوم معاملة ولا يلزم منه في تعريف الجنس اذ الجنس يصير من المعارف

المطلق كرمه من العارف الكثير لانه قد سلم الاول دون الثانية والاشراك على القليل كثير كما على الكثير

ثانية فهو تعريف الاول دون الثاني واما الفعل ماضيا فلان اذا اقترن بالماضي تقع واقعة فوجودها فيه قطعا

اذا جاء كلام في الجنس فانه لا يلزم من عرفها ان يجب بوجوب كلما بل يقول انهم اذا ادعوا الحقائق

واحتقارهم [illegible] على الحسنة كرمه [illegible]

وغيره فيقول بوقوع الاتقاء وقوع جنس الحسنة [illegible]

اذا علمنا بالوقوع يقع على الامر المحقق واذا عرف الحسنة فالواقع جنس مجهول جنس المراد مطلق الحسنة

كما هو مقرر وصح بمطلق الفتح على المثال انه اقتضى بحسب الحال لكونه بالحقيقة بالانتشار واما مجاز ما الالزام كونها

بيان لا حاجة معه الى تحكيم النكارة الا حال ان القول المراد بالحسنة بحسب المعقول

ان المراد بالحسنة المطلقة وحكى الجواب بان يعنى كونها معهودة انما عرفت في جهة تعيينه من الحسنة

المحض والرخاء وعلى كونها مطلقة ان المراد بالمطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض افراد

بطلب صحة ما ذكره من كونه اقتضى بحسب الحال والسيئة نادرة بالنسبة اليها ولهذا عبر عنها بلفظ

الماضي مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل على التقليل

على التعليل بالاول ثم جاء باستعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله فاذا مس الناس ضر دعوا

ونحو ما في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس

المنبئ عن معنى القلة والتنكير في الضر للتقليل والى الناس المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده

عن الحق وارتكاب الضلالة فيه بلفظ اذا والماضي على ان فيه قد يستعمل في القرآن لفظ ان

بمعنى في حكم المقطوع واما الثاني فلان العذر من ان الانسان المعرض المتكبر المعرض بقوله

واذا

واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فيه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا

بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط على سبيل الاتفاق

التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك

لنكتة ما مع ان السيد كما اذا استعظمت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح او ينقضي الليل افعل

كذا فتجاهل بالحالين او لعدم جزم المخاطب العموم كما تقول لمن يكذبك ان صدقت فماذا

تفعل مع علمك بانك صادق او لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل

[illegible] لعدم جريه على موجب العلم [illegible]

لاشتماله على ما يتعلق الشرط على الاصل لا يصح ذلك الا في مقام الا الغرض اي معرفة الشرط

الخلق لغرض يتعلق بمعرفة كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحوها كما نحو افنضرب عنكم الذكر

اي افنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض

عن او مع صفحا اي لان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر

مقطوع به بالنظر الى الخطاب لكنه جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف في هذا المقام

يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على

ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ولهذا يجب في مقتضى المقام الايجال

المستعمل في فرض المحال بنبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى لو يسمعوا ما استجابوا لكم بعض

الافهام دون ان لما مر انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط او لا وقوعه والحكم مقطوع به ولو

فلا يقال ان قولهم ان تقصد لا يستقيم كما كذا لا يقال لو نطقت لانا نقول المراد في هذا المقام منزلة ما

لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فيمن [illegible] احتمال انه فيه

كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان اخوك ان كنتم ما اقسمتم به فقد اشتد والله من باب

الكتب لانه دين الحق واهل الابوجه [illegible] بمظنة الشك على سبيل الفرض والتقدير ان

حصلوا في ريب [illegible] في الحجة السيد او فقد [illegible] وانه حوله تع انه كان [illegible] الحجة [illegible]

ما [illegible] عليها [illegible] انكاريا واراد نفي حقيقة وتعليقه [illegible] بكونه [illegible]

مع اعتقاد انه باطل بتعليقه بالمحال [illegible] قوله تع [illegible] للرحمن [illegible] فانا اول العابدين او تغليب

غير المتصف به [illegible] على المتصف به [illegible] القيام قطع الحصول بالنسبة الى البعض بغير قطع

الحصول بالنسبة الى الاخرين [illegible] المجمع [illegible] تغليب [illegible] لا يقطع بانهم [illegible]

ام الاعلى [illegible] القيام قطعا وقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا [illegible]

[illegible] على الارتياب [illegible] الارتياب [illegible]

الاعلى سبيل [illegible] وفيه [illegible] والاية الدالة على انه منزل

من عند الله [illegible] التغليب غير المرتابين [illegible] على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف

الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] الشرط [illegible] الارتياب [illegible] الاستقبال

[illegible] الوجود والعدم [illegible] على [illegible] الارتياب في المستقبل ولهذا

[illegible] الاستقبال

[illegible] الشرط [illegible]

[illegible]

[illegible] الاستقبال [illegible]

في قوله تع [illegible]

[illegible] العقول [illegible]

ماضيا

ماضيا [illegible] وجعل [illegible] فيما [illegible] البعض [illegible] قطعا والبعض غير

[illegible] قطعا [illegible] المجمع [illegible] لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم [illegible] الاستعمال [illegible]

[illegible] التغليب [illegible] قطعا [illegible]

[illegible] لا قطع بارتيابهم [illegible] الارتياب [illegible] او التغليب [illegible]

على [illegible] الذكور على الاناث [illegible]

[illegible] الذكور والاناث [illegible] الذكور [illegible]

[illegible] التغليب [illegible] الذكور والاناث [illegible]

كانت من القانتات [illegible] القانتين [illegible]

[illegible]

[illegible] تغليب جانب [illegible] على جانب اللفظ [illegible]

[illegible] الغيبة [illegible] اللفظ [illegible]

تغليب جانب الخطاب على جانب الغيبة [illegible] كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما [illegible]

[illegible] او [illegible] على الاخر [illegible]

[illegible] الاخف [illegible]

[illegible] تغليب [illegible] كالعمرين [illegible] الابوين [illegible]

[illegible] تغليب [illegible] الاخر [illegible]

الذكور [illegible] الاخر [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible] الاتفاق [illegible] الاعلى

[illegible]

وصيغ الجمع لانهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلّم فيكون مجازا

وجميع باب التغليب مجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للمذكور فيهم

بهذا الوجه فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة

والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك

الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس من الملائكة بكونه

جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل في [illegible] بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى

حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب

في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط [illegible] ومنه تغليب المتكلم

على المخاطب او الغائب نحو انا وانت [illegible] فعلنا وانا وزيد [illegible] ومنه تغليب المخاطب

على الغائب نحو انت وزيد تفعلان وانتم والقوم تفعلون قال الله تعالى بل انتم قوم تجهلون فيمن

[illegible] الخطاب [illegible] انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين [illegible] خاطب بغيره

[illegible] التغليب [illegible] اي مخاطب [illegible] او جمع بانهم

وقال الله تعالى [illegible] يا ايها الناس اعبدوا

ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم [illegible] الذين

اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم [illegible] بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله

اعبدوا [illegible] لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء

على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما في قوله تعالى [illegible] الانعام [illegible]

[illegible] المختص بالعقلاء [illegible] ومنه تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم

كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم يا ايها الناس

من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم

ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل [illegible] التوالد والتناسل [illegible]

والمعنى [illegible] الكثير [illegible] فخطاب [illegible] الانعام المذكورة بلفظ الغيبة

فيه تغليب المخاطب على الغائب [illegible] ذكر جميع الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام

غيب وتغليب العقلاء على غيرهم [illegible] بلفظ [illegible] المختص بالعقلاء ففيه تغليبان

ولولا التغليب لكان الصحيح ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف [illegible] بقوله

جعل الخطاب [illegible] الغرض [illegible]

[illegible] يذرؤكم ايها الناس [illegible] هذا التدبير [illegible]

والناسل [illegible] التوالد والانعام خلقت

لكم [illegible] ازواجا [illegible]

التقدير [illegible] وجعل لكم من الانعام ازواجا [illegible]

الانعام في انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب

الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك فان المراد المنزل كله وانما

نزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت

ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا

ولكونه تغليبا [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] التعليق [illegible] حصول [illegible]

الشرط [illegible] تعلقه بغيره [illegible] الاستقبال

ولا يجوز ان يتعلق بتعليقه امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لان [illegible] الاستقبال الامر كذا

ما ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل
كما ذكره جلبي في كل منهما اي واذا بلغ الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في
الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في الاستقبال ويجب ان يكون اي الجزاء
يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل
فيجوز ان يترتب على امر يحصل في الاستقبال بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا
فالفعل والماضي لفظ ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى [illegible] فتقتضي الماضي
غير ان يقتضيه بالشيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين اي جعلت كلا منهما او واحدا منهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولك ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان
تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ
اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك [illegible]
الطلبي بالخبر [illegible] لانه [illegible] الصدق فانه [illegible] يترتب عليه [illegible] قد يستعمل ان في
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب [illegible]
[illegible] والحال [illegible] للوصل والربط ولا بد [illegible] نحو زيد وان كثر
ماله بخيل [illegible] وان اعطي [illegible] العلماء [illegible]
[illegible] لسانك [illegible] ذلك [illegible]
وجد النفوس [illegible] المعنى على [illegible] الاستقبال وقد يستعمل اذا الماضي كقوله تعالى حتى
اذا بلغ بين السدين [illegible] اذا ساوى بين الصدفين [illegible] حتى اذا جعله نارا [illegible] كقوله تعالى واذا

لقوله الذين آمنوا [illegible] كما [illegible] في حصول
[illegible] الطالب [illegible] الانعقاد [illegible] على قوة الاسباب [illegible]
وكذا [illegible] يعطف [illegible] على الاحراز [illegible] كما لو وقع كقولك
[illegible] انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة
في وقوعه [illegible] الشرط [illegible] بحسب العاقبة [illegible] لا للتفاؤل واظهار
الرغبة ثم اشار الى بيانه اي اظهار الرغبة [illegible] الى حصول [illegible]
الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر [illegible] تصور الطالب ذلك الامر [illegible]
الامر [illegible] الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي [illegible] اظهار الرغبة في الوقوع
[illegible] ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا [illegible] بلفظ الماضي دلالة على توفر
الرغبة في ارادتهن التحصن [illegible] تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن [illegible]
الاكراه عند انتفائها [illegible] الاول [illegible] التعليق بالشرط [illegible] انتفاء المعلق
عند انتفائه [illegible] انتفاء الشرط [illegible] لانه [illegible]
وجود الشيء [illegible] الشرط [illegible] اللفظ [illegible] الشرط النحوي [illegible]
[illegible] وجود الشيء [illegible] حصول [illegible] جملة اي حكم
بانه [illegible] عند حصول [illegible] بعدما [illegible]
كذا اذا [illegible] الجزاء [illegible] انسانا [illegible]
حيوانا [illegible] بانتفائه [illegible] الشرط النحوي في الغالب
ملزوم [illegible] لازم [illegible] انه لا خلاف [illegible] التعليق بالشرط [illegible] عند انتفائه
اذا لم [illegible] في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه [illegible]

أي تحصن إذا أردن التعفف فالمولى أحق بإرادته ولان الآية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن المولى على الزنا الثالث أنه لا نسلم أنه يلزم جواز الإكراه إذا انتفى طلب الكف عن الإكراه
وعند عدم إرادة التحصن ينتفي حرمة الإكراه أو طلب الكف عن الإكراه لجواز انتفاء الإكراه حينئذ
لأنه إنما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه وعند إرادة [illegible] الامتناع عن الزنا لا يتحقق الإكراه
الرابع أنا سلمنا أن الآية تدل على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظاهر نظرا إلى المفهوم لكن
لكن الإجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي أو للتعريض بأن إبراز غير الحاصل
في معرض الحاصل [illegible] أو للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد أوحي
إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك فالخطاب للنبي عليه السلام وعدم إشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي إبرازا للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك
بأنهم قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول والله إن شتمني الأمير لأضربنه ولا يخفى عليك
أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان
في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسب إلى السكاكي والأظهر [illegible] تقدم ثم قال ونظيره أي نظير
لئن أشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا أعبد الذي فطرني
أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل وإليه ترجعون إذ لولا التعريض لكان المناسب [illegible] والآية
أي وإليه أرجع ووجه حسنه أي حسن هذا التعريض إسماع المتكلم المخاطبين الذين هم أعداؤه الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو أي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين على قبوله
أي قبول الحق لكونه أي لكون ذلك الوجه أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه
[illegible] لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه [illegible] أولا المتكلم فقد انتصف [illegible]

من مرتبة أي طلب وسمي أيضا المنصف لأن [illegible] كاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم وهو من لطائف
الأساليب وقد كثر في التنزيل والأشعار أي ورد فيها ومنه قوله تعالى إن يثقفوكم أي إن يجدوكم ويظفروا بكم
يكونوا لكم أعداء خالصي العداوة ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء
أي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون أي تمنوا ارتدادكم عن دينكم فيكونوا أقتلهم
[illegible] العداوة والقتال فقد ذكر في موضع جزاء الشرط [illegible] معاطفه وقوع على
اللفظ الماضي [illegible] ذلك [illegible] وجهه أن [illegible] في الكشاف أن الغرض من الوداد
على أنهم ودوا قبل كل شيء كفرهم [illegible] لأنهم [illegible] أن يلحقوا بهم مضار الدنيا
والدين والبسط [illegible] إلى [illegible] يرتدوا المؤمنين كفارا [illegible]
لأنهم [illegible] الأرواح [illegible] [illegible] في الامتناع أي لزوم وداد
كونهم كفارا [illegible] والظفر بهم [illegible] الشبهة [illegible] لزوم الأوليين [illegible] أعداء
الأيدي والألسن [illegible] لأنا واضح اللزوم [illegible] لأن وداد [illegible]
ثابتة [illegible] لكفرهم لكونه [illegible] والمؤمنين [illegible] فادة [illegible]
وانتفاع [illegible] والمشاجرة [illegible] وبسط الأيدي والألسن فإنه يجوز انتفاؤه [illegible]
[illegible] الغزاة والمعارضة [illegible] إذا [illegible] وداده كفرهم
بالإسلام [illegible] لا يحتمل [illegible] البعد [illegible] وإذا عطف [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] يصح [illegible]
[illegible] المعطوف على المعطوف عليه [illegible] لا يصح [illegible]
[illegible] الآية [illegible] القرب [illegible]
مجموع [illegible] الماضي [illegible] القرب [illegible] وداد الكفر

بان ... فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يقال ... ودوا عطفا على
الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده ... تعاطف الشرطية ونظيره في الكلام قال الشيخ [illegible]
... لا ينفعون ... على مجموع الشرط والجزاء وقال الشيخ لولا انه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الكفر والنفاق ... في العقبة ... [illegible]

ثم ... ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام واما ... فهو انما التعليق ... بامتناع غيره ... سبيل القطع كقولك لو
[illegible]
[illegible] امتناع الشرط ... امتناع الجزاء ... [illegible]
[illegible]
[illegible] الحكم بالوصف [illegible]
[illegible]
[illegible] التعليق الامتناع بالامتناع

القطع وعلى ما ذكرنا فالتعليق الثبوتي بالثبوت مع القطع بالانتفاء واما اذا فرض الجملة [illegible]
اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا
والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم
الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان
الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب [illegible] فقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اي لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة
انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله [illegible] انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين اي
دليل بطلانه ظاهر اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غير ذلك نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما ثانيا فلان الشرط
ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس [illegible] الجزاء لعدم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع
الثاني لا لبيان انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا [illegible] الثاني اي رفع التالي يوجب
رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره [illegible] وتلقاه غيرهم بالقبول وكلا
نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في
الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى قوله تعالى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء
المشيئة فمعنى عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون الشرط

عند غير الثقات الى ان علة العلم بانتفائها الجزاء فاما في الاثر نحو قولهم لولا الاشتباه [illegible] لوجود
الاول نحو لولا علي لهلك عمر فمعناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر
لم يهلك ولهذا صح عندهم ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري لو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا
ولكن ما لهن دوام فان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيرانها لاجل ان الفرس لم يطر ذو حافر قبلها
عليها فاما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان نحو جاداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء
للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في
الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء
الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر
لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان الغرض منه التصديق
بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان ان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وشيعته انما هو على ما هو
المشهور من كلام القوم وهو غلط فيه غلط [illegible] لا يصح فانه قبل [illegible] لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض [illegible] لعدم العصيان علة فهو يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
بل يكون نقيضه ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيوجد دائما اما لكون الشرط والجزاء متنافيين نحو لو انتفى لا تثبت [illegible] نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او مختلفين

او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك [illegible] اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع
استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو
لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق
بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل لم لا يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف فيكون معنى [illegible] عدم
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا التقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل
ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم
قطعا ان المنفي في قولك لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء ولئن سلمنا ذلك فلزوم
نفي الشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم بقيد التذكار الشيء وزعم ابن الحاجب انه يستقيم
فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز نحو لو اهنتني لاثنيت عليك اي لو ثبت
الثناء المنفي بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا
فلو قدر ثبوته نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء
في المثبت صح المعنى في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لو
لم يخف الله لم يعصه عصيانا مرتبطا بعدم الخوف وهو منفي قطعا فيكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه [illegible] وقد يشكل في قوله تعالى [illegible] لو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهذا صحيح لانه على التقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل [illegible] التولي بل الانقياد واجب [illegible]

للمقام وذكر من الشكل الاول يجب ان يكون كلية والشرطية الكبرى والحمل فانما ينتج ان لو كان [illegible]

وهو لو لم يسلم ان معنى النتيجة ممنوعة لانا نعلم ان الله علم فيهم خيرا [illegible] والحمل جاز ان يسلم

ويحتمل انه غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس

الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الثاني لامتناع الاول ولهذا لا يصح استثناء

نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تع وتقدس انه قياس اخلت فيه شرائط الانتاج

واي فائدة في ذلك ولا يجب في القياس الا حصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة

اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا وقال ولو اسمعهم لتولوا على طريقة

لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود

كما ذكروا او نقول يجوز ان يكون التولي مستندا الى انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو

الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض

عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انه انتفاء التولي ضرورة [illegible] لا خير فيهم حتى لا يلزم

ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع ضرورة وانما يلزم خير لو كان نوع من [illegible] ثم انتفاء

لم يؤمنوا ولهذا اكثر يقال لا خير في فلان لو كان [illegible] لقتل المسلمين [illegible] وعلى عدم العقل والقدرة

[illegible] وانما نحوه ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل انه [illegible] العلم [illegible] بعضه

يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل كجبرئيل اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو مع

انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه في صورة رجل [illegible] لو المشروط

في ماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لو فهو الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول

[illegible] الغرض [illegible] جملتيها [illegible] الفعلية الماضوية الا لنكتة [illegible]

[illegible] المستقبل استعماله [illegible] العلم [illegible]

فان عدم قتل المسلمين [illegible]

يوم القيمة

يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو [illegible] في دجلة [illegible] الاوا العلوي [illegible]

اي بحيث انه [illegible] على مفارقة بغداد وشوق الى [illegible] دجلة والمعنى انه [illegible] لكنه جاد بلو في قصد

[illegible] ووضع [illegible] الذي [illegible] دجلة كانه امر [illegible] الباب [illegible] الرجاء وصار في حكم [illegible]

بالانتفاء [illegible] على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك

لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عم على ما يستصوبونه وانه

كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تع الله يستهزئ بهم لقصد

قوله انما يحدث استهزاؤه حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصد الحدوث لا [illegible] والتجدد

وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا

كانت نكايات الله فيهم [illegible] والبلايا النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا

قيل انه اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة [illegible] ان انتفاء عنتكم

بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار

امتناعه عن الطاعة وان اراد به امتناع الطاعة ليس [illegible] استمرار راجع الى الامتناع عن الطاعة فهو

خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فيما دخل عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار

الامتناع [illegible] الاول [illegible] ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت

يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الدوام عليه [illegible] استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة

الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي وثباته

لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ

وجه واكده وان قولك ما زيد ضربت وما انا ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص فمع انه

بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى

الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اى اروها حتى يعاينوها
او اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا
فهمته وعرفته وجوابه محذوف اى لرأيت امرا فظيعا وكذا فى قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اى المضارع منزلة الماضى لصدوره اى
المضارع او الكلام عمن لا خلاف فى اخباره فهو الله الذى يعلم [illegible] غيب السموات والارض
فالمستقبل الذى اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى مستقبل لانها انما
تكون فى القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضى ... لم يقال
لو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى
فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو
رأيته لرأيت امرا عجيبا كذا ذكره بعض الائمة فى هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى صلعم فلو للتمنى
فلا جواب له لان لو للتمنى يدخل على المضارع ايضا كما فى ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج
وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتعليل فى الماضى
وجوزنا ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فحمله على ان يود منزل منزلة
الماضى لانه فى كلام ... واما الكوفيون فحملوه انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان
بعد ربما واما حيث ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف وقال رب شىء يود الذين كفروا
تحقق وثبت فلا حجة فيه فى التعليل ... النظم ... التعليل ... انه ... الهول ...
فيه سؤال ثان وهو ... فما معنى ذلك ... السعادة ... وذكر ابن الحاجب ...
من التعليل الى التحقيق كما نقلوا قد على المضارع من التعليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة
قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية لودادتهم وجىء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم

كما يقول

كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو
بعد فعل يفهم منه التمنى حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعنى لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا استحضار رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسى رؤوسهم فيقال لهم بتلك
الحالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله والله الذى ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة ... وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه ان يشاهد كأنه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا تفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو فى الكلام كثير ... دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
من الفظاعة بحيث يجب ان يخبر عنه بلفظ الماضى لكونه مما يدل على الوقوع فى الجملة كما تقول لقد اصابتنى
صواعق لو تبقى الى الآن لما بقى فيه اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية
الاسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه خفاء واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر
والعهد الدالة عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ... اذا قصد حكاية المنكر كما
اذا قال لك قائل عندى رجل ... الذى عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم
نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا ...
او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لانه لو كان المسند اليه نكرة والمسند
معرفة سواء ... ممتنع مطلقا او لا يمتنع الا فى كلام العرب ... قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء ... على ... اطلاقه ... لانه يجب ...

نكرة بهم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في جاءه الحنف على انه يكون المعنى اي شيء

الذي حنفته نحو صرفه في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ او المعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على انه الخبر

نكرة والخبر معرفة بيتمنع تعلما بوجه الاول الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما كالمراد الحكم على الشيء والعلم

والاصل في المسند التنكير لعموم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني

ان العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل

عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الضعف اما الاول

فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه مبتدأ حتى لو كان نكرة المختصة بل النكرة المختصة معلوم من وجه وكلم

على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قولنا الفائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما سيجيء في تعريف

المسند ولان ما ذكر على التقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به وانما يلزم الاقسام لو كانت الثاني فلانه

لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه

معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلما مر من ان الفائدة اتم كما

ان زيادة التخصيص توجب زيادة الفائدة وجعل معمول المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة

والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل

لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء لكلام الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه

ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان الخبر غير الايجاب كذلك فمعنى ان لا يكون

الوصف نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باحتمال اعتبار احتمال الصدق على كل فرد من غير

دلالة على التعيين فمعنى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره

وكذا ما يتعلق به يحتمل ان يكون من جهة النفي وغيره فاذا قلت راكبا او جاءني اليوم وجميع المعمولات تخصصه الا ان

صحة قولنا ... والوصف واما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق

فيدل تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له

للسامع باحد طرق التعريف بهذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه معرفة اذ ليس

في كلام العرب كلام يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر منله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثله في

ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد من طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب

هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند

بحسب المفهوم ليفيد الكلام فقيدا ضمنيا نحو انا ابو النجم وشعري شعري فمتأول بحذف مضاف باعتبار

شعري الآن مثل شعري فيما كان المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس في التأويل بلازم في كل

ما لا خبر فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع فيمن لم

تقادم العهد به فهو فاصل الضمير بينهما لسمعه والاخر لزيد وهذا فيه غير باق وبرادوا اللازم فكلم

عطف على حكما امر لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحد من طرق التعريف بامر اخر مثله

اشارة الى انه لو كان المبتدأ والخبر معلومين لا يشتمل لزوم الكلام فيفيد السامع فائدة مجهولة لانه

السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او نفي المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب

العلم بانتساب احدهما الى الاخر والى حكل ان السامع قد يعلم ان زيدا لكنه يجوز ان يكون متعددا في

الخارج فكيف يعتقد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي يجب الذهن نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق

حال جعل المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس فهذا تصريح بما سيجيء من بحث

القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس ثانيا فكونوا ابراد من جنايته ثانيا من نفر الجاني

هو الجاني اي هو يعني ان الامر للجاني واي لسان يحكى معنى ان هذا ذاك وذلك بهذا لا فرق

بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بل في اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل

في الجناية المرتبة على كل جان ولما ان من نفر الجاني نفذ جناية جناية حتى يصح التنكير والعكوس في بعض

الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة فمعلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة

يجب

لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على احد طرق التعريف
يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ونوقش
فيما ذكره الشارح من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بينك
وبين المخاطب وهي طلب باعتبار تلك النسبة لا الغلام من حيث انه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم
قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وكلام الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد
من ان يكون معلوما فلا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسها اي ونحو عكس المثال المذكور وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والعمدة بلا مجرد التقديم
انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الآخر فيجب
يجوز ان يكونا وصفين لشيء متعددين في الخارج وايهما كان يعرف السامع اتصاف الذات به وهو
كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما
كان يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب اي الحكم بثبوته للذات او انتفائه عنها يجب ان تؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يظهر في نحو قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا
يصح رماحها الغاب لانه قد ثبت للسنان [illegible] وانما الغرض اثبات ان القصد [illegible] تعينه
لان السامع يعرف [illegible] ولا يعرف تعيينه انما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف انه زيد او غيره فاذا بان انه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق
وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق الذي [illegible] انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت

المنطلق

المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فتقول زيد التائب محل نظر
وقد يفيد ما ذكر من سائر طرق التعريف واتحاد اعتبار تعريف الجنس فقط تفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
او قصر الجنس مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة او قصرا غير تحقيقي
لاجل المبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فتخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن
رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين
ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو لان اللام ان حملت على الاستغراق [illegible]
[illegible] او كثير اي [illegible] لام الجنس [illegible] لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة
انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا او جنس الامير وعمرو او جنس الشجاع
[illegible] في الخارج وان المحمول [illegible] بالموضوع في الوجود لظهور اشتمال [illegible]
في الوجود الخارجي على الآخر ويجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا بصدق زيد وعمرو وهذا
معنى القصر فان قلت يجب في الاخبار بعينه الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود مع
انه لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول اذا كان مفهوما فرديا افراد كالانسان او القائم
فلا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فانه لما حمل على الجنس
نفسه فلا يصدق فرد منه بغيره لاقتضائه تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر ثم ان القصر
المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم
التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد وان كان غير معرف فالقصر
نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس [illegible]

على واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن بحكم تحقق [illegible] في الجملة بدون
الجنس [illegible] ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في [illegible] الا انه لا يلزم [illegible] مقصورا
على الاتصاف بالكرم [illegible] فليتأمل فانه دقيق [illegible] اظهر ان تعريف الخبر [illegible] للجنس يفيد
قصر الجنس على الاتصاف بكونه للعلم [illegible] او ان يجعل [illegible] على [illegible] نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
[illegible] مقصور [illegible] الجنس [illegible] ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في
الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك
كقولك في القصر تحقيقا ومبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي
احد الا احد وهو الواهب الف قنطار وقال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشار
تعز عليه بنتا الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا المائة المطلقة باي حال كانت ولا المائة
مطلقا لو كانت بنتا الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد
هنا الى جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وهذا نكتة ذكرها
الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب معناه انك الكامل في المحبة [illegible] حتى انه لا محبة
في الدنيا الا [illegible] كما في انت الشجاع ولان اصل المحبة [illegible] حتى ان سائر المحبة
[illegible] بخلاف قولنا انت المطلوب على معنى لم يجد احد الكلم [illegible] الذي اصابك حتى كان
[illegible] معناه ان المحبة منه بجملتها مقصورة عليك [illegible] لغيرك حظ في محبة منه [illegible] زيد المنطلق
[illegible] الانطلاق المعهود [illegible] الا انه [illegible] في الجنسية لان المعنى ان المحبة منه بجملتها مقصورة
عليك ولم تعد الى محبة واحدة [illegible] زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية [illegible]
زيد المنطلق في [illegible] شانه ان يسمى [illegible] فيه معنى الجنسية [illegible] انت الحبيب وقوله
قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رأيت

الخنساء مرثية اخيها صخر

بكاءك

بكاءك الحسن الجميلا فانه لم يرد [illegible] على البكاء لانه لا [illegible] الى شئ آخر الا [illegible] لقوله
اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فيه فقوله اذا قبح البكاء على قتيل [illegible] الا [illegible]
[illegible] بالسان الكلام [illegible] ثبت [illegible] البكاء الحسن [illegible] من [illegible]
قبيل القصر [illegible] والجنس [illegible] انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة
او انه يكون لقصر الحسن على البكاء بمعنى انه لا يتجاوز الى شئ آخر [illegible] بالجنس
امر لا ينكر ولا يشك فيه [illegible] قول [illegible] تسام [illegible] العبد
[illegible] للعبودية [illegible] طاهر الامر [illegible] الاعجاز فان قيل اللام في
لا يكون للجنس [illegible] الفعل [illegible] باعتبار تعريف الخبر مفيد للقصر [illegible] قد سبق ان اللام التي
ليست للعهد انما هي للجنس [illegible] المعاني [illegible] فرعه وكذا المعنى الذي [illegible] في بحث ضمير الفصل
[illegible] حكم القصر [illegible] تعريف الخبر لان القصر [illegible] العموم والشمول في الجملة
والمعهود [illegible] زيد المنطلق [illegible] المبتدأ والخبر [illegible] الاخر وكذا قولنا
انت زيد [illegible] وهذا عمرو [illegible] وكذا اخو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا [illegible] اصل
وضع الاضافة [illegible] القصر في الاصطلاح [illegible] اللام [illegible]
او تأخر لولا انه [illegible] والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت [illegible] لانه ليس
المبتدأ [illegible] لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه [illegible] المعنى [illegible] الخبر [illegible] لكونه منطوقا به
ثانيا بل لكونه مسندا [illegible] الذات [illegible] الصفة [illegible] فسواء قلت زيد المنطلق
او المنطلق زيد [illegible] مبتدأ والمنطلق خبر [illegible] القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب [illegible] الاسم فالصفة [illegible] دالة على الذات [illegible] مسندا
وقد سبق [illegible] زيد [illegible] صاحب هذا الاسم [illegible] لا يشترط في الخبر ان يكون

مسندا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد
عرف ذلك الشخص بعينه انما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما لا
فادة هذا المعنى [illegible] منها الاول واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة
بخلاف الثاني [illegible] واما كونه اي المسند جملة فللتقوي [illegible] كثير من
النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا تصلح ان يكون [illegible] لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا [illegible] ثابتا للغير وجوابه ان خبر المبتدا
هو الذي يسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط [illegible] اي اللفظ ووجه ثبوت الخبر
للمبتدا [illegible] الخبر والصفة لا مطلقا خبر المبتدا لان الاسناد [illegible] من النسب والاضافات الا
يرى ان الظرف نحو زيد في الدار [illegible]
زيد [illegible] خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدا وكذا قولهم [illegible] لا مرحبا
بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه [illegible] على احد القولين لا يخفى ان تقدير القول
في جميع ذلك تعسف [illegible] او لكونه سببيا [illegible] افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي [illegible]
والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه يكون الا جملة وقولهم [illegible]
[illegible] ربط لان الخبر الاصل هو الخبر وكل جانية [illegible] الى الشيء و[illegible] على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدا [illegible] اي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند الى ذلك المبتدا [illegible] سواء كان [illegible] الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا
كان متضمنا لضمير [illegible] الضمير [illegible] ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
[illegible] التقوي [illegible] مسندا الى ضمير المبتدا [illegible] نحو زيد ضربته وينبغي
ان يجعل سببيا [illegible] على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به

معرى

ومعترض بين العوامل الاحتياجية فتقول مثلا [illegible] فاذا جاءت زيد فقد شعرت [illegible] السامع بانك
تريد الاخبار عنه فهذه توطية او تقدمة للاعلام به فاذا جاءت [illegible] قائم دخل في قلبه دخول المأنوس به
اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به [illegible] الجملة الواقعة [illegible]
[illegible] في صور التخصيص [illegible]
ذلك مما [illegible] التخصيص [illegible] في التقوي [illegible]
[illegible] للتقوي [illegible] التخصيص او لا فليفظ التقوي [illegible] التخصيص [illegible] التقوي و[illegible]
عبارة [illegible] عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا
التقوي و[illegible] التخصيص [illegible] لا يفيد الا التخصيص [illegible]
التخصيص الا تاكيدا [illegible] فساد ما ذكره العلامة في شرح [illegible] المغني [illegible] التخصيص
[illegible] التقوي لانه لا يرد التخصيص [illegible] بعد تسليم [illegible]
الى [illegible] العرف [illegible] جملة الا للتقوي او لكونه سببيا [illegible]
المسند [illegible] عند قصد التخصيص جملة و[illegible]
وطرفيها الاستقرار الفعلية [illegible] فذلك بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل
[illegible] انما يعمل [illegible] عند الاحتياج [illegible] الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها
بالفعل [illegible] نحو الذي في الدار اخوك [illegible] التردد [illegible]
المقدر [illegible] لان الاصل في الخبر [illegible] الاصالة المفرد [illegible]
[illegible] في الدار [illegible] عبارة [illegible]

المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد بهذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان
معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او يجب لا معنى لعبارة اصلا مع ان
فيه مخالفة الاخر لانا جعلت على تمام بها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح
وفساده واضح لان الظرفية ذلك المحذوف مفرد لا جملة فالاولى ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل
واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي
لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه
الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند
اليه المقصور عليه بل على ما ذكره المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم
الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
والحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير
حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي ودين
مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فيكون ضمير الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض
ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره فالقصر حقيقيا حتى يلزم من كون دينكم
مقصورا على الاتصاف بلكم انه لا يتجاوزه الى غيره من الصلاة وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول ومن هذا
يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز
اليكم ودين لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم

سكان

كما ان معنى قائم انه المختص به القيام دون القعود ولا انه غيره لا يكون قائما فليضبط الى فانه لهذا الكلام
ثم الخبط والخروج من القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر
كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب
وسائر الكلام لان القصر لتحقيقه يكون بالنظر الى كتب الله تعالى وهو الحق وقع في مقابلة القرآن
هو ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر في الكلام الى
انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم ان
هذا التقديم لا يجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة كما في الدار رجل لصحة الابتداء بتقديم الحكم عليه
كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم كما قال الشيخ فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قائم رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل
بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وارد على نحو في
الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص وقد قيل ان التخصيص
لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان الحكم على ما لا يخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره
ابن الحاجب وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي
نكرة شئت نحو رجل جاءني وعلم علمه سطح ومثلهم كوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك

بغزة وجبهتك الايام او التسويف الى حكم ذكر المسند اليه كقوله اي خول محبوبنا وابت في حتف العنفهم
باله نكتة هو اهو محسن المقدم والمسند اليه الشمس الضحى وما عطف عليه تشرق وعينه صار
ضيفيا وفاعل هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف ... نكتة هو ... اي حسنا
او تعبير الدنيا فيتولة ... التالية وبيانها ... بعضهم تشرق ومسند الى ضمير نكتة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى ... وهو مسند الى شمس الضحى وابو اسحاق
هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم
نحو عليك الرحمن فاستحق ... اما الاول ... ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هو معنى مقتضي للتقديم
وجميع ما ذكر في تفاصيل ... جار في تقديم المسند اليه مما جعله السكاكي مقتضيا التقديم المسند
... من افراد الجملة افادة التقوي ... لانه كلام يغني عن ضبط واشكال ويشتمل
على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون من افراد الجملة افادة التقوي دون الشبه فيجعل المسند فعلا
ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانا عرفت وانت عرفت فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده ذلك الضمير
الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية وذلك اشكال فيه من وجهين الاول ان هذا الكلام صريح في
ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ وان اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في ... تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان
المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد

الحكم

الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض والثاني انه ان اسناد الفعل في هذه الامثلة
الى نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى الضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره فهو كيف
يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كلها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في زيد عرف ثلاث اسانيد مترتبة في التقدم
والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد ... اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير
اليه ممنوع وثانيها الاسناد الى الضمير زيد وثالثها الاسناد الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان الضمير الى
زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية واما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا
تتحقق بتحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الغائب انما يكون بعد
الفعل والمبتدأ وقبله فكما تحقق الفعل ~~المسند الى ... يتحقق ... ثم~~ اذ تحقق الضمير الا ...
انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر ... ان الاسناد الفعل الى
ضمير المبتدأ متقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير ... بطريق الالتزام
وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير
متقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا ينافي ... انما هو
الالتزام لازم ... الالتزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله بجانب
اولا وهنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة ... بانه ... اول
الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه
في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن يبقى ههنا اعتراض صعب لا يندفع وهو ان

نحو قام انما الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير الذي ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز
عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير المحظ
او نسبة اسناده الى المبتدأ بخلاف ... الكلام يعني من هذا المقام ... وانما الصالح لذلك ما او
اراده في بحث التقوي بانه الذي يدل لكن ... اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى وهذا
خلاصة ما اوراده في بحث التقوي بانه الذي يدل ... اسناد الفعل بعينه ما يجي في شرح المفتاح
وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرفه يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه لعله
تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما طويل الذيل ومن جملته ان الاسناد على قسمين قسم
يقتضيه العامل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة لشيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة لشيء كاسناده الى المبتدأ
بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ وقوله صرفه المبتدأ الى نفسه محمول على القسم ... وقوله صرفه ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول يعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه
العامل ثم لا يستقيم هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح لما اراده الشارح في دفع المناقضة من تخفيف
المناقضة النفسية وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد جملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة
الضمير فلا بد من بيان تقدمه على الاسناد بواسطة ... به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه ... الاشكال ... لفظ القسمة
والانقسام وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام
الشارح ولم ينتبه لما فيه من الغلط ... لتحقيق ... هذا المقام ... ولا يطيق
ضبطا ثم بالغ في التشنيع على الشارح بما كان عنده المناظرة وتشغيبا بما جرى عليه وانا اقول

في كلام

في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في
ان نحو المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد عالم في
الدار يحتمل التجدد والثبوت بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان
كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يفيد ذلك اذا لم يكن الخبر جملة
فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسمية والفعلية
بطلانه اظهر من قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى آخر كلام
ظاهر في ان مراده بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان ... قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدأ
الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه
مبتدأ او مسندا اليه يقتضي اسناد الخبر لطلبه اي تقتضيه انما هو مع الخبر لا غير
وما يجري في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى
الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل فعل
الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فلا شك في نحو
انا عرفت الاسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد
به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يغني عن الاسناد الى ذلك
الشيء اصطلاحا كما في نحو رجع ... على زيد فقام وان الاسناد
عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين العامل ومعاطه

فلا بد لهما من زيادة اعتبار هالي فانه ان اراد بالاسناد بواسطة
الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه متفق
على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مقصودا مع ما فيه من
الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة
اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ والثاني اسناده
الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ والرابع اسناد
الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يعتد به احد ولم يلتفت اليه ضرورة
ما نه قلت فقد ظهر مما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد بالدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك
وكلام المعارض [illegible] بتمام المفهوم مما ذكرنا في تصحيح كلام صاحب المفتاح
وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التقوي بانه مفيد للتجدد دون ال
ثبات اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية
واحد بالذات متغاير بالاعتبار لانه ما اسند الفعل ان اعتبر من حيث انه
[illegible] الاسناد في الدرجة الاولى ان اعتبر من حيث انه عبارة عن نسبة آخر
والاسناد الى الضمير العائد الى شيء هو اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا
تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا
يقتضي الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا حلف ان لا يدخل على زيد
فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامهم صريح في
تقدم الاعتبار الاول [illegible] وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر

الاعتبار

الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ ولانه الذي
يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى
نفسه اذ كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر
بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه
عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن
وصف له متأخر عن ذاته فلهذا الاعتبار حال ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ وثانيا يجئ بعد المبتدأ والخبر الى نفسه ان
كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار
الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الا
عتبار الاول منه وهي لم يستلزمه كلام الشارح فقط ولا الثلثة
على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم الشارح واما الثاني فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع في تلك الجملة فعلا ومقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هناك اسناد آخر كما في زيد عرف
وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها
من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في

في الدرجة الاولى نحو زيد عرف يعني ان اسناد الفعل بتوسط الضمير الى
المبتدأ وثانيه في الدرجة الثانية والاستقلال في افادة التجدد بتقديم الفعل
البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز
ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه
في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والا فات التجدد اشار
بقوله البتة وبهذا يعلم الاحتراز عن نحو زيد عرف وانت عرفت وانا
عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد لما
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند
اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه انما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه
يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم
يصح ان يجيء جملة فعلية واما ما يقال من ان الاشارة الى ان جميعها لا يجري في
غير البابين كالتعريف باللام والتمييز وكالتقديم في [illegible] الله خلق كل شيء
لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من
المذكورات في كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب

الباب الرابع

احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى
ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين السابقين
اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع خصوصية ومزيد دقة ونحو
هذا التركيب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما
لكنهما يفترقان فان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد له
وان كان في سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فكان الغرض في ذكرها
مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير
ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو
كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ
ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك
المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل
وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله

او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر بقرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منه ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتحقق
[illegible] الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن
غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا
خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد وانما لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل
عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله وذكر السكاكي
في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الا
ستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد

نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل
المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف
باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد
حقيقته فيصير هذا الفعل معرفا بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق
الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين ويمكن ان يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الا
طلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه
فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم
اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور
اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وهذا الحمل بقرينة ما غير مرضية لان ما ذكر من الحصر مما لم يرد به
نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم اي وانه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره

والمعتز بالله والمستعين بالله هما خليفتا عراق

لان الامامة باستحقاق الرجال لا بالغلبة والتسلط واذا استحقها الرجل

مؤذنا بالاعطاء اعا انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة نواتك على ما
ذكره الشيخ في تحقيقه ما ذكرنا طبق ما عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم والاول من هو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول
البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان
يرى مبصر ويسمع واع اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطف على يجدوا المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة اي منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم اي يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين
باد عائم الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره
ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما في التغافل عن ذكره الا
على ما عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم
انه المتفرد بالفضائل والآ اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص والحاصل اذا قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل قصد

اعانه

اثباته او نفيه باعتبار خصوصه من افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول
لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قيل فلان يعطي كان مقصودا
او مرتبان اي يفعل الاعطاء مثلا من غير تعيين المفعول او فلان يعطي مع قرينة تعميم
الاعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ان
بينهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم
الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب
يدل عليه ويبينه مما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو
ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه وقيل
نفسه لشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكره
ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله اي قول ابي الحسن علي
بن احمد الجوهري وهم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقه به على
ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا اذ لم يجد
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس منه هذا القبيل لان

وذهب اليه صاحب الفرام

المراد

لان بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
ان ابكي تفكرا لبكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم
يخرج بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير
معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسير الاول
وبيانه انك اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كان معنى
الانكار ومعاني شأن من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الا
بهام بل لغرض آخر لا يبعد ان يحتمل ان يراد انه ضعف ونحل بحيث لم يبق فيه
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا
لبكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق
مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس الا في
الكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بل في عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكر فحينئذ ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالعلة
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا
مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقعدوا هم اما
عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقطعه نحوهم

متعلق

١١٧

كقوله اى البحتري وكم ذدت اى دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي
اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل كقوله تعالى كم
تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام
اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم
ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الا
مر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا
على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه
عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اى البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اى طلبنا
لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضمير
اى فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال
العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم
والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك لاجل الا
ويجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا
مما يدل على تجويزه جاء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والممدوح

في هذا الحذف بيان لئلا يتوهم الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعوا الى دار السلام اي يدعو العباد
كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل
اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وبهذا وامكن اصلا ان يجعلا من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول لكن
الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ويحتمل
يحتمل الحذف العموم في غير العموم المفعول به فيصح واياك نستعين اي كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان جعل
الحذف للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين
ح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما
هو من دلالة القرينة على ان الدلالة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو فصيح واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فقط يجب ان يكون التقدير بحسب القراين
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام القرينة الدالة على ان الحذف لمجرد

الاختصار

الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار
نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد وقعت هذه
البحث على بعضهم فقال اذا ذكر مفعولا نحو يولم كل احد فيكون الاعم داخلا في اللفظ من
حيث اللفظ وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا احذف
فيكون الاعم داخلا في العقل فظاهر اللفظ لا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فنقول
ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لا يمكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوزه العقل والوفاء بالاحاطة فعلت اولا التعميم
التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود محال اذ دلالة اللفظ الكلي عليه ثانيا ان الحذف
ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما
لم يزد اختصاص بالحذف فانه في دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب
وثالثا ان هذا السبقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم
والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا
لحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار فصيح قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله
او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي
الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه
ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام التخيير انما يكون بين الشيئين [illegible] لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولا [illegible] وجد عليه

من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر و
صاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر
منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل
يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما
ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من
حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما
غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد
التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف الكاف
لان فواصل الآي على الالف ولا يخفى ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض
المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر
المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عم ولا رأى مني اي
العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه
او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين

كفروا

۱۱۶

كفروا والمحذوف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي تقديم مفعول
الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك
عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد كانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في
تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد
يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا
وعمروا او غيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو فكان على المصنف ان يذكر
بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه
القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمروا لا تكرم في الامر والنهي
فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في
تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك
لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان
يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا
ضربت وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بل لغرض ما اذ الكلام فيه واما الثاني فلان
مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ
في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا
واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب

نحو عرفت زيدا اي عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور في نحو بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ولمجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح شارح المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولا يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارضي فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفيه جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا واما الفاء في الثانية فاولاهما التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير

الفعل

الفعل مقدما نحو اما فهديناهم ثمود للزوم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه لانه جعل لازما لوقوع شيء ما في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز اما المقدر حذفه ينبغي ان يشتغل بجزء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزومه لما بعد الفاء ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لا لاجل الا لغرض اقوى فيجب تحصيلها بالفاء الحائل ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص نظيرا الى ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة

وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا
ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك
في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا
كما يقال تحرك الفلك الاسفل لازم لمضيء غالبا اي بخلاف الشماخ وقوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع
والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فا
سلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من الصور التي
لا يحسن فيها اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في مثل
السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري وشا
انه بمعنى قوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره ونسبته
بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت
والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا
سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام

ولا

ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والا
هتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في
الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم بشانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء
ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه
اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولتخيلهم ذلك
ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة
على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما
يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه ولهذا اي ولان التقديم يفيد الاهتمام يقدر المحذوف في بسم الله
مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين
كانوا يبدؤون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص
اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم
فيه الفعل فلو كان حقيقة التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته و
اجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة
اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح

وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرار
والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني
كلاهما ينزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما
اى اقرأ القرآن والباء للاستعانة والملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا
ومبتدئا به ولا ينعقد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول محذوفا اى بسم الله وتقديم بعض
معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على
البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمروا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة
قد يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا
يفصل بينهما شئ والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله
التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف جر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم
المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير
فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان
او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا قسيما
لكون الاصل التقديم وجعل في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه من افراده بالاهمية
ههنا

ههنا العارض يجب اعتناء المتكلم او السامع بشانه وانه يهمه بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المهم الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فان المهم
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل على او لان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى
ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاث صفات وقد
قدم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على
الثالث الا ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا
اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه والاعتناء بشانه
في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى فمن قال
لك حال الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في نحو قوله وجعلوا لله شركاء على
انهما مفعولا جعلوا اى ان ذكر الله وذكر الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهم ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم

بتقديم المجرور على العامل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان المقام مقام ان ينتظر السامع الى ان يسمع حديث ذكر القرية هل فيها منيب فخير
ام كلهم كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين فحيث فقد لم يقدم في سورة القصص
وجاء رجل من اقصى المدينة فانه لم يقع فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التأخير
خللا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها هنا اسم التفضيل من
الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا
برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون متعلقه جعلهم لله الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون
جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا حكم لله
فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم
يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار الآخر اذا قدم احدهما على الآخر لا يصح
تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا
بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان تعلق المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالتقديم
اتم في ايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على
هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود ورعاية الفاصلة
من القسم الثاني وليس منه وجوابه ان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب

كما توهم ان يكون نصب العين وتمام النظر ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير التأخير
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن
لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم في الحيوة
التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد وهو ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان
كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل التقديم في جميع
الامثلة من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه انه
قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر
نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد
يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بتقديمه
على العامل كما في تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل
من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق
معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه
لا يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا

من قبيل الاضافات ولم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعلمه
جميعا فتوهم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع
الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بالثاني والآخر ما يصدق عليه انه ثان
او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
يخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد
انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا
وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا امثل ما يتوهم اختصاصه بتفسير غير
الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا
بكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن اختلال ما كما
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس بغير وليس الا ومثل ما ضرب عمرو الا
زيدا وما ضرب زيد الا عمرا واذا زيدا قلت وجدته فسر الى التقسيم الغير
حيث قال حتى اذا دخلت النفي على الوصف اتسلم ثبوته وطلب ما شاع نحو
النفي يحكم العقل الى ثبوته لمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او
في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعر اخبرنا في
النفي ثبوته كذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير
الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق
بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في
الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس بغير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان

حاصلة

ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك
الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون
لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون
النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم حكم وبالعكس في قولنا
جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه
مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف
بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء او
ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على
صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى
المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب وعنيت

انه

لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالحرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان
يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير
نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان
يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي
كما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم العدم
ويسمى هذا القصر حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لثبوت المقصود فالقصر الحقيقي
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا
في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد ببقية الصفات والفرق
بين القصر الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق يتأمل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه وقوله
او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما
ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا
دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد
الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون

آخر

آخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج
عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا
ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك
وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا
التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون
سائر الامور وكذلك على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع
الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا
او احتمالا وهذا محال لا يتصور وكذا الكلام في البواقي فلهذا الاقتضاء تحقق
بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع
انه ليس ردا لخطأ من اعتقد ان جميع من في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه
ليس بصدد التعريف بل غرضه في هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد
والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردد
ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من
هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى

وتخصيص صفة بأمر دون آخر أي تخصيصه أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة
بأمر مكان آخر والمخاطب بالأول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف من يعتقد الشركة أي شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد في
قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين أو أكثر في صفة واحدة في قصر
الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة
والشعر وبقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصر إفراد لقطع الشركة أي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني أي المخاطب
بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى أو تخصيص صفة بأمر مكان
آخر من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما
زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر إلا زيد
من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب أو تساويا عنده الظاهر أنه عطف على قوله يعتقد العكس مع لفظ الايضاح صريح
في ذلك أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران
أعني الاتصاف بتلك الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف والاتصاف
بغيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم
من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر إلا زيد
من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين ويسمى
هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص
بشيء دون شيء آخر قصر إفراد والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب

فيه العكس فقصر قلب وإن تساويا عنده فقصر تعيين وفيه نظر لأنه إذا تساوى الأمران
عند المخاطب وعين المتكلم أحدهما يكون هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرى لا تخصيص
أمر بصفة مكان أخرى لأنه لم يثبت الصفة الأخرى حتى ينفيها المتكلم ويجعل مكانها
الأخرى إلا أن إذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود
على التساوي فقد خصصته بالقيام مكان القعود لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين القصر الإفراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فإن قلت
المراد بالأخرى إحدى الصفتين وبالآخر أحد الأمرين فإذا قلت ما زيد إلا
قائم لمن اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان
الصفة الأخرى التي هي إحدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر
الصفة قلت فمقتضى قوله مكان أخرى أن يكون الصفة المذكورة ثابتة والأخرى
منفية وإذا أريد بالأخرى إحدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة
لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بإحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لأن ذلك
تخصيص محال بل اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان أخرى
بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الأخرى فإن قلت قوله مكان أخرى لا يقتضي أن
يكون المخاطب اعتقد والمخاطب نفي الصفة المذكورة وإثبات الأخرى بل
يكفي فيه تجويز نفيه وإثبات الأخرى وههنا كذلك لأنه إذا تساوى الأمران

عنده فكما يجوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقط يجوز ان يكون هو القعود
على التعيين فهذا احق ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان القعود
الاخرى التي يجوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد
فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما خاصة فقولك
ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها
علقت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان تحقق
في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يتحقق فيه تخصيص
شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا دافع له فالحق ان يكون
قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
بمن يعتقد الشركة بتا او من لا بتا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال
في كلامه حذف واضمار وتقديره اي المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا
عنده وبالثاني من يعتقد العكس او يتساويا عنده وليسمى القصر الذي يكون
له من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ويخص
دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله
نحوه صدرت عنه من غير قصد الى الغة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا
عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية
والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على

الصفة

على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد بالتنافي المعنى الاول يلزم ان يكون ثبوت
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فساده واضح لان هذا الانتفاء قد حصل
فيما فيه لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون
اثبات المخاطب تلك الصفة نفيا باعتقاده كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو المتكلم
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس حكم المخاطب فيكون قصر قلب فيلزم فاسد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من خارج فيحسن ان يصرح المخاطب به ويقول
ما زيد الا قاعد وانه يخرج في قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا جهة لتنافي كونه قصر
قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما
يقال من ان هذا الشرط لحسن قصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل بمادة لفظ الا
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نعلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان
لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر
صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول القوم انه لم يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم

تنافي الوصفين تنبيها على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور
ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وبتعريف المسند وبتقديم
مقصور على القيام وتخصيصه به وما اشبه ذلك فانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف
المسند اليه من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند
مع التوقف لهما فيما يصح بخلاف العطف والتقديم فانهما وان صحا كثيرا بما يكون
غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون
ان يقول الاول وثانيها ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر ومثل بالمثالين
اشعارا بان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والعكس بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل خاصة دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر
ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد
وينبغي ان يعلم من اثبات القيام بما وعلى تنافيهما لكن لم يعتبر فيه كون
المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر ولانه على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه
خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد او في قصرها اي قصر الصفة على الموصوف

زيد

زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم
رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان
العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل ما وكذا اذا لم يعمل اما
لان اصله العمل واما لانه لغة العالية وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا ان يكون مثالا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا
يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما وما كان
كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم
وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا
انما زيد قائم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ان المراد
بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون شريكا
للاول في الفعل الا بمعنى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو ان عمرا لم يجئ مثل ما جاء زيد
حتى كانه عكسه فهو كما جاءني زيد وعمرو بل معناه ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لم يكن ينبغي ان يكون قد جاء مع زيد
غيره بل ينبغي ان الذي اشتبه انه زيد او عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا
نعم ان زيدا او عمرا جاء ثم انه فان زعمت ان معنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده

فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لا ابلغ
الى الفهم انتهى كلامه وانما كان مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام
اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني
باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على
الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ الفهم
الى انه ليس بمعنى ما والا حقيقة كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استشهد على تضمنه معنى ما والا بثلثة
اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع لما
رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول
كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة
قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق
الكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما
متضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا

يفيد

يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة كما في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما
هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اي بعد انما ففي قصر الموصوف نحو انما زيد
قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر
الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام
عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين بحسبه
وظهر انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء
الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف
واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم
انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا

التعذر ح

الا لتعذر الاتصال ووجوه تعذره محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما
لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه
الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا
الانفصال ببيت الفصيح وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد
بها لاثبات القواعد لا انه من قبيل الوضع بمجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا
الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس
هو حامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه
يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا
ادافع الا عن احسابهم فليس كذلك معناه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان
يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان
يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي وان الذي يدافع انا
لان قوله انا الذائد دليل على ان الوجه الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع
انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الظاهر
في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند

اليه

اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما
والا بانفصال الضمير الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قام
ابوك مثل ما قام الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي
بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان ليس الا تاكيد
الحكم على تاكيد لا حصر وذلك لان نحو قولك جاءني زيد لا عمرو لمن
يتردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا وفي قولك زيد جاء ضمنا
في قولك لا عمرو ولان نفي المجيء لما كان حسم الثبوت لاحدهما فاذا
نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات
لا تاكيد على تاكيد قلت اما ان اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفي المجيء لانه كان حسم الثبوت
قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا
معنى ما والا فلا يلزم اطراده حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا
للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم
ما حقه التاخير كخبر المبتدا ونحو معمول الفعل عليه كقولك في قصره اي
في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالا آخر لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الا
افراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصر انا كفيت مهمك افراد الحق

اعتقد انه مع الغير لصفته وعليها لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن تساوى
الصفتان عنده احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه ومن
الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما
في قصر الافراد فحكمه صواب في بعضه وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعضه
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين
فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي وتختلف
من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه
اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه
القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في
الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في
لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم
النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر

وحذف

وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام ووقع
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو
لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد يتقل في المفتاح في هذا المقام نحو
ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك
النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر
متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا
ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يخرج العطف طبعا
فانه وقيح والاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود
والنفي فقط اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل وطريق العطف كما
في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا
قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في
كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في
المفتاح ونهاية الايجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها
موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا
الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة
وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت

لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عمروا او بكرا او غيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي
وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز ان يكون منفيا بها
منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت احترز به عن تكرار كلمة النفي على ما صرح به في
المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم
او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك فانما
لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك كان احسن ان يجري المطلق على
قوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مندفع بالتاء فان في قولنا
وابى الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المعلوم منه انه لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الظلم لذلك الشخص
معمول لغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها فكذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع
نفيه قبلها بها لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد على ان
يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا
احسن لان المنفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واداة

وان يكن ما صرحا به

الا غير ان صرح خلاف النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى
الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من احد الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله
الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واجيب بهذا المعنى لا
ينفي الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا نفيا لذلك عن عمرو
فينفي عن المجيء وجوبه لا الاول بخلاف ما جاء لا زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون
لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا
عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي لولا دلالة قولنا امتنع زيد عن المجيء
على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا
القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء
من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم
المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال
السكاكي شرط مجامعة اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب
الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون
الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في
نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن

في غيره وهذا أقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأ
كيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف
من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد
وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت نذير لست
عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على
امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي
التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من
وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو
له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح ونقله عن
دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب
ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا
يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر
على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت

شبحا

شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك
الشبح غير زيد بمعنى انه مصر على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي
حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى
التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون
بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا
يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال او
قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم
الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين
لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا
مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول
اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من
التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا
اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا

نظنه سؤال وهو ان المخاطبين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان
المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه بتسليم بعض
مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث
يراد به تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم
السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن لا يمنع ان يكون
الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا الجواب يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم
واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظر
ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن
عليهم وجوابه مبني على تنزيل المعلوم منزلة المجهول فهو قصر قلب في قوله تعالى حكاية عن اهل
انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عم ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب لان المخاطبين وهم
الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله
صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي
ان الكفار يرى المخاطبين ويشبهم على ان ظنهم بكونهم صادقين حمال لا ينبغي ان يعتد
عند العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو

ظ

ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك
لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن
يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لم يستعمل على
ما هو عليه فكانه اخطاء في مقام انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان
كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم
هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف
الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة حصر
الذي هو تأكيد وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وهو
اليه مصروف ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله
ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك
الثلثة الاول في ان ولا النزاع في القصر بالوضع والثلثة الاخير في انه لا يحسن في
على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع
العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد
قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعدا وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب الوهم الى
عدم القصر اولا الاعرى كما في العطف وحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا

اولو الالباب. فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل
منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها
اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن
يراد التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن يراد ان يذم الكفار وان يقال
انهم من فرط جهلهم كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل
والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرو
وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت
درهما الا زيدا او ذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما نام الا بالليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذلك بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبت زيدا الا ثوبه
ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك في كل
وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يلي الاداة المقصور عليه

علي

على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول
والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير
ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر
المعمولات وانما قل ذلك اي تقديمهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو
في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو
لا مطلق الضرب فلا يحسن تقديم الفاعل في الاول ولا المفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما
جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال
في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرو الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع
تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود فالحاصل ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء
كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان
تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقد اولوا الخلاف في قوله تعالى وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع
بمضمر اي قامت النوائح ونحو ذلك وفي قولنا ما ضرب الا زيد عمرو منصوب بمضمر كانه
قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا واقول المقصود

وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بد له من
استغراقه عمن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك
من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو وبكر
المذكور مضروبا بالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد
خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا اذكر الاقتضاء قائلين بان الفعل المقصر لنسبة اداة
القصر فيه انما يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يجاب بانا نلتزم اقتضائه القصر في الفاعل
والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه التخصيص الى المجيب افادة
النفي والاستفهام القصر فيما بين المبتداء والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك لان
المفرغ في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل
الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم
التخصيص بغير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى [illegible]
قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت
الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال تأنيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ وفي الضلوع حكم
فاعل الفعل كما في الكشف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والتحقيق فان الفاعل
في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا كيف يسند الفعل المستثنى الى الفاعل المراد وقوع

منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وليس بمذكور ففي الفعل ضمير
عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن
عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء التحتاني
فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى هذا ينبغي ان يكون نحو
ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا الحكم
الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه في اللفظ بالكلية والانفصال
على الضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانصرف العامل الى المستثنى فناسب
المستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما
كسوته الا جبة لباسا وفي ما جاء في الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي
ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما جلست الا في المسجد مكانا
من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون
المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة
شيئا مما يصح اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد [illegible]
في ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك
واذا كان متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب بعد الى جزء ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا
ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة
وهي اما خبر لمبتداء نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او
تقييد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا

بجده اللعين عقود الهوا ونحو ما اشبه الالماني وفي الحديث ما ابليس الشيطان من بني
آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله
الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ابليس الشيطان من بني آدم في جهة غير
النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا اي جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع المحصل وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره
للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالباس حيث
علم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه
وههنا ليس كذلك الا مذكورا بل الكلام متضمن بمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد
عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان
نفس التقديم مفيد القصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب
على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي
ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا او تعيينا فتقول في قصره ما زيد
غير

١٢٧

غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر
غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد
ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما
واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له
كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني
وكذا البواقي ولا يشتبه ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان
المقصود ينجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو
ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل
اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار
هو الخبر والطلب في الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك فحينئذ
اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن
ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي التمني على ما ذكره المصنف التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا
الثاني

اي التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن فهو الاستفهام والا
فان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي والا
فان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني
وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما
تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان
ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا
فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستدعاء للاستفهام الجهل
بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني لكمال
العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني
فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكلمة لو هنا غير الواقعة وافعالا كولك
بطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل ان لو التي تجيء للتمني فعل فيه
معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل
التمني فينتصب المضارع بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال
قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم

والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كانها
مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزام جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما اي يعني ان الغرض
من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنة
فيهما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو من
ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب
منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله
الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال
حركته مع ما ولا المزيد بايهما مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل
ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي
وكذا قوله ليتولد ايضا مفهوم كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واما الجملة تركيبها
من اول الامر لتضمينهما معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا
على مقتضى المناسبة فان هل ولو يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم
وما يستقبل التحضيض فلهذا والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع

بذلك في الاستعمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض في غير اعتبار
التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل
فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه لبعده عن الحصول المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني ثم بين انه طلب المحال
او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو
لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو
التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين
واني ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدم
الهمزة وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور
اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء
ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور

المسند

المسند أفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة
في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه
اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح
في طلب التصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانا لا نسلم
ان التقديم هنا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على
مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد
للاهتمام ونحوه وبناء على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لانه
مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي
على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو
لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما
ففي هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق
بينهما بجعل القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن
وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا

كان

ان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد وفي المفعول في ازيدا ضربت اذا
كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك
قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يدق ذلك انك تقول اعلمت شعرا قط اانت
رأيت انسانا فاذا لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل ذلك لان ذلك
انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان يقول من قال هذا
الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس
مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله وهل لطلب التصديق فحسب
ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق
امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كون ام متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فلا يكون
الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه
يقبح ولا يمتنع كما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت
التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور
احدهما على التعيين وهو غير التصور الذي يتوقف على التصديق لانه التصور

بوجه ما

بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان
يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد
الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الاصل في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب تمنى على قصد الاهتمام دون
الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير
المفسر قبل زيد اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل
على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
التصديق فحسب وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في
الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز عنده
هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل
عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق
من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف
رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم
يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي
ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره
صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه

قبيح البعيد لانه شايع حسن وايضا فلو ان هو انما لام لزوم ذلك لجواز ان يكون
قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا توجب انتفاء الحكم مطلقا
غاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه
يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل
زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار
بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة
وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قيل
هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان
نحو هل عمرو خارج والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل
زيد خرج قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما
اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار
اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة
فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار اثبات الفعل الواقع
في الحال لان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في
الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال
في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا كانت

القرينة

القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قولك للمتقولين على الله ما
لا تعلمون وقولك اتضرب اباك و اتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في
هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها بامكان
ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي
سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد
الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما ستذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل
المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على غفلته ولم ينقل عن احد امتناع
تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التوسل الى مثل هذه المباحث مما لا ينبغي ان
تشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ويعتقدوها
مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما يقال نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ
خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان الفعل

انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي
والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من
حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث
هي لان الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي
ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد
بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت
ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها داخلة على الفعل حقيقة في هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون
وان كانت للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك
اي كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي
يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود
بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان
الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله

وهي

جامعة الرياض المكتبة المركزية قسم المخطوطات

وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود
الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا
كانت مركبة بالنسبة الى الاولى فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقي
من الفاظ الاستفهام يشترك في انها يطلب بها التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان
يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو
كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل
وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم وما التي لطلب الماهية
بمعنى مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن
لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا
حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل
من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان
عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات

علم انه لم يكن له الا مفهوم فعلم انه لم يكن له حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من
حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب الاسم
ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالنسبة الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبمن للعارض المشخص لذي
العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من
في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل
من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح في جواب
ان يكون طلب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت
تلك الاوصاف نظرا الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه
لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجوابه الكلمة الدالة على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي

الى الرسول ونحو ذلك مما يفيد تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى
حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففيه نظر لظهور ان
جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه انما اجاب بما يفيد تعينه
وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي
الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر
الامر المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي وهو مضمون قوله في المفتاح يقول القائل
عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في
الثوبية قيل انه اذا اضيف الى معرفة كقولك ايهم يفعل كذا فجوابه اسم مختص
بالاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى الكلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة
فلا بد للتمييز وبكم يسأل عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة اي
كم آية اتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع
والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من فانوا
اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما عرف في الحجرة وذكر بعض المختصرين من النحاة ان مميز الاستفهامية لم يقع مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو وافهم سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع
التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون

بعد فعل نحو قالوا نحن نعلم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان
يكون بمعنى ... موضع الحرث ولم يجى انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى
لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل
ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ولو
قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة
كما فى قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى
من انى اى من اين فقال بعضهم انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان من
جهته اضمر من او برزت فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق
كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فانها تجى لطلب التصور لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز
ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات
والنور وقوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون وقوله
ام عرام كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وام هاهنا بمعنى بل التى للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام
كقوله ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا انحل ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم
باياتى ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فمن شرطها
ان يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان
كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوعها مع الاستفهامية بعدها اذ لا
يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى

اكذبتم

اكذبتم ام لم تكذبوا وان لم تكذبوا فاى شىء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا
المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبعث السقط
الآن وفيه تعلق ركاكة ... ان يكون ... والتعجب نحو ما لى لا ارى
الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسىء الادب الم
اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك والتقرير فقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل
المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المص هاهنا بايلاء المقرر به
الهمزة اى بشرط ان يلى المقرر به الهمزة ... اى طلب على الاقرار ... فى حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار
بالفعل وا انت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا
ابزيد مررت واراكبا ... وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى
حكاية أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر
الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم
أانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان للتقرير بالفعل لكان الجواب
فعلت او لم افعل واعترض عليه ... بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ
ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذى كسر
الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو
انه قوم فى حلفه بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا

كسر الأصنام ثم قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له إبراهيم فالظاهر أنه قد علموا ذلك من حلفه وذمه الأصنام وقد روي أنهم
خرجوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد فلما الخبر وهو يكسرهم أقبلوا إليه
ليكفوه وقوله بإيلاء المقرر به الهمزة يعني إذا كان التقرير بالهمزة فإنه يجب أن يلي
المقرر به الفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فإن هل يكون للتقرير
بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاستفهامية للتقرير بما يسأل عنه نحو كم أتيناهم
من آية وما جعلت ببلاد ومن الذي قتلته ونحو ذلك والإنكار كذلك أي
بإيلاء المنكر الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة وأما غيرها فإن صح مجيئه للإ
نكار فلا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا الغرك لو فعلت ومن ذا
فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي أباك ومنه أنى تؤذي ما لواو من الرتبة
وما أشبه ذلك وأما الهمزة فهي للإنكار وما يليها هو الفعل في قوله أقتلته والمشتري
معناه فيجب فإنه ذكر ما يلزم مقام الفعل فلو كان الإنكار للفاعل أنه ليس
يتصور منه الفعل على ما سبق إلى الوهم لاحتياج إلى ذلك وكالفاعل في قوله
أهم يقسمون رحمة ربك فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة
وكالمفعول في قوله أغير الله أتخذ وليا فإن المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا
اتخاذ الولي وأما قوله أتتخذ أصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا
أولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراجلا تسير وكذا غير ذلك من المتعلقات نحو
أزيدا ضربت يحتمل الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا
إذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الإنكار على نفس الفاعل بحسب التقديم على

ما مر وقد يكون للإنكار الحكم على أن يجوز التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى
أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرا إلى أن المخاطب
وهو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد استقراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا إلى أنه عليه السلام لفرط شغفه بإيمانهم وتهالكه حرصا على ذلك
كأنه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال الهمزة الإنكار بمنزلة حرف النفي وقد مر أن ما يلي
حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف جعله السكاكي على التقوي دون التخصيص لأنا
نقول لو سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي فذلك قال السكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف
النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص إن كان مضمرا أو منفيا للتخصيص
إن كان مظهرا منكرا أو للتقوي إن كان معرفا وقد أشار هنا إلى التذكير بهذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل قوله نحو قل آالله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الإذن ينكر من
الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الإنكار وهذا النوع أعني
مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وإن كان الفعل فاعلا أو ما ساعد عليه
وهذا اختلاف ما لا يعبأ به بما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم
بني هذا على مذهب القوم وقد تأتي الهمزة للإنكار أليس الله بكاف عبده أي الله
كاف لأن إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات وهذا المعنى مراد من قال إن الهمزة
فيه للتقرير أي بحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس
الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد
ان الهمزة للإنكار وقد يقال إنها للتقرير وكلاهما حسن فعلم أن التقرير ليس يجب
أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم عليه قوله

أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير
اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك اي
صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل
الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا اضربت ام
عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه
بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين
حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من
اصله وكذا اذا اولي الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وكذا
الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى
غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو
اعصيت ربك فان العصيان واقع والغرض بهذا الاستفهام توبيخ المخاطب وانكار
انه كان ما لا ينبغي ان يقع وعليه افوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتوبيخ
شائبة من الانكار رباه وعاده انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك يعني
لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم
بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي الهداية
او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون
يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله هل جزاء الاحسان الا الاحسان يقول
ان عمرو هل يدخر الفقر عام قوتا لعامه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون

استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ اليه كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بمعنى اي تبعة
ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللزوم والتوبيخ والاكمل مثله فيه
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير
نحو من هذا او التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من
العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان
عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم
تولوا عنه فهذا كله ظاهر واي حاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد
منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا انحصار لما تولد في ذكره المصنف ولا ينحصر
ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الكلام في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك
بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو
بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة
الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس
وصيغته نظرا الى نحو الكف عن القتال ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها
حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف

من ذلك واشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته
من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فيه اشارة
الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالغيب على
انه طلب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من افعال سمي اسم فعل والاولى
لكلمة يستعمل ايهام في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء تسمى عند النحويين
امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر
لي امر عندهم واما الثالث فعلى كان اسم سمي اسم فعل امرا بين الباب من موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح والنحاة الحجة اللغة على
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يجعل كونه حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء اي
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل
الامر في عرفهم حقيقة في كلامهم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من
اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي
والمضارع ومثالهما فليتامل وعليه ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو
قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يجعل ذلك في الحقيقة وان لم يصلح دليلا عليه
وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مجازا بسبب المقام بحسب القرائن

وذلك

قوله التسخير التذليل — قردة مبعدين خاسئين مطرودين

وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء كما في
في الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد
اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه
دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي
الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة انه كان المخاطب
في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل
والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوي بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح
الصبح والانجلاء الانكشاف قيل اظلام بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي لاني اقاسي الهموم في نهاري كما اقاسي في ليلي ولان نهاري يظلم في عيني
لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك
تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق واستطالة تلك
الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يبقى طمع عنه ولا توقعه فلهذا يحمل على التمني دون
الترجي والا [illegible] اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء بقوله

والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع الخ هذا ولكن الالتماس في ...
يقال للطلب على سبيل التواضع من الملتمس فلا يرد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم
عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة
التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر
الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ...
الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة
للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي حرف النفي ليس بنفسه بهذه الصيغة
نهيا ... كما يسمى الفعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى
الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور
والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك
للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل
بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل ... متقارب

فيه بحث وقد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب الكف
عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما
على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون
التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب
الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم
ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة
مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر بعضهم
وجه ذلك ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل
للطالب عليه وهو وجود ذلك السبب حامل السبب عن ذلك الطلب اي ادعى لان العلة
الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة
الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج
عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
حاملا مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب يدل عليه ذكر السبب الذي
يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسببية ...
ليس معنى الشرط وايجاد الاشياء ... الاولى وسببية الثاني فانجزم السبب ... بان مقدرة

بعد هذه الاشياء وغايتها ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه واي حامل على
الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته
او لغيره بمعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا لهذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا
معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة
للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان
توضأت صحت صلاتك واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا
نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا
عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد
الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب
خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول
مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد عنه بقرينة الحال عرض النزول على
المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار

النفي

النفي اثبات فعلى هذا يصح تقدير الشرط المثبت بعد النهي نحو ان تنزل فان الشرط
المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت
وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر وان لا تكفر
تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه نظرا الى المعنى وجوز تقدير الشرط
في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله
هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد
انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت
لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله
هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على
ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف أتضرب زيدا وهو
اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم جعلوا
الاستفهام بمعنى النفي لم يقصدوا انه لا فرق بينهما اصلا الا ان كل سليم الذوق يجد
من نفسه التفاوت وانه يصح في احدهما بحسب الطبع وقوع الآخر وقوع
الشرط والكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا واي
وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه عاليا او سافلا حقيقة او
بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه بلغ من علو الشأن او الانحطاط ان المخاطب
لا يعي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل

عنه

بعيد وأي والهمزة للقريب وقد يستعملان للبعيد تنبيها على أنه حاضر في القلب
لا يغيب عنه أصلا كقوله أسكان نعمان الأراك تيقنوا بأنكم في ربع قلبي سكان
وأما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لأنها لطلب الإقبال مطلقا وقيل في
البعيد واستعمالها في القريب إما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو
نحو يا الله وأما للتنبيه على عظم الأمر وعلو شأنه وإن كان المخاطب مع ذلك على الإقبال
كأنه غافل عنه بعيد نحو يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك وأما للحرص على إقباله كأنه أمر
بعيد نحو يا موسى أقبل وأما للتنبيه على بلادته وأنه بعيد من التنبه نحو أتسمع يا أبا
الغافل وأما لانحطاط شأنه بعيد عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل
صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الإقبال كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم يا مظلوم
فإنه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلا وإنما الغرض إغراؤه على زيادة التظلم وبث
الشكوى والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل فإن قولنا أيها الرجل
أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ونقل إلى
تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه وهو إما في موضع المدح نحو أنا
أكرم الضيف أيها الرجل أي مختصا من بين الرجال بإكرام الضيف والتصاغر
نحو أنا المسكين أيها الرجل أي مختصا بالمسكنة أو بوجوب المخصص بذلك الفعل لا
للتفاخر ولا للتصاغر نحو أنا أدخل أيها الرجل ونحن نقرأ أيها القوم فكل هذا
صورته صورة النداء وليس به لأن أيا وما جعل وصفا لم يرد به المخاطب بل
هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا يجوز فيه إظهار حرف النداء لأنه لم يبق
فيه معنى النداء أصلا فكره التصريح بأداته فقوله أيها الرجل فأي مضموم والرجل مرفوع

كما

كما في النداء ولكن محله نصب في محل النصب على الحال ولهذا قال الشيخ في تفسيره أي مختصا من بين
الرجال وقد يقوم مقامه أي اسم منصوب إما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس
للضيف أو مضاف نحو إنا معاشر الأنبياء لا نورث وربما يجيء على نحو بنا تميما يكشف
الضباب قال ابن الحاجب وهو ليس منقولا من النداء لأن المنادى لا يكون في الأمم ولو
أيها الرجل منقول عنه قطعا والحق أنه محتمل أمرين النقل ويكون حينئذ منصوبا بمقدرة وكونه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعني أو أخص قال الإمام المرزوقي في قولهم إنا بني نهشل
لا ندعي لأب الفرق بين أن ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين أن يرفع على الخبرية
بيانه أنه لو جعل خبرا لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب لكان فعله ذلك لا يخلو
عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم وإذا انتصب أمن من ذلك فقال مفتخرا أنا
أذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من ألم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كأنه لغرابته يدعوه ويستحضره
ليتعجب منه ومنها التوله والتحسر كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك
كقوله أيا منازل سلمى أين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد أفنت أناتك صبري
وعمري وأحلاسي وأنساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة
كقولك يا محمداه كأنك تدعوه وتقول تعال فأنا مشتاق إليك وأمثال هذه المعاني
كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل
بلفظ الماضي على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية نحو
وفقك الله للتقوى أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من أن الطالب إذا

عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقه الله
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما اي التفاؤل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر
كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر
وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون
المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب
تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا
صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز استعمل
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال
ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات
تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند
اليه والمسند والمتعلقات والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر
الناظر بنور البصيرة في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا
اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او
غيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه
اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثلها جار في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار بعد

الاحاطة

الاحاطة بما سبق والله المرشد **الباب السابع** الفصل والوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة وانما
قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه
الاصل والوصل طار عليه عارض حاصل بعطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف
كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء
كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست بجملة
لان اسنادها ليس باصلي والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو
ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر
مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك وجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا لوقوعها
موقع المفرد فحكمها حكم المفرد فشرط كونه اي كون عطف الثانية
على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو
زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ونحو يعطي ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا العطف

على مفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقط ونحوه الظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف
العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو
لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه
الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على
ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين
كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع
مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا فقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من
انه نسي عهدها يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم فقال لا نفي زعمت صبر الحبيبة والخطاب في هواك للنفس على الالتفات
سواك لحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت
الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا
فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه مشاركا له في كونه مفعول قالوا وهذا باطل
لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزءون لان قوله
بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد

ربطها

ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت بها اي عطفت الثانية
على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا
قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك
معاني محققة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو
وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست ام في مثل قوله تعالى ام له البنات او هو
اقرب ونحو مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف بمعنى الاضراب بعض
بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في عطف المفردات الا انه قد تكون
لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار
الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء
وثم فالفاء تفيد ان مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها
كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في
الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان
مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال رب ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيه معنى التعقيب نحو قام زيد فعقبه
عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية متراخية تمام حصوله في
زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد وكثيرا ما يكون على

قوله فظهر هذا العذر مشترك حاصل الجواب ان العذر بين الفاء وثم والواو فيما سوى الواو من التاكيد ثم امر زائد من تعقيب او مهلة فلا بد في الواو من زيادة معنى يخصه حتى يحسن العطف الا ترى ان هذا العذر موجود في الجملة المناسبة مع ان العطف لا يحسن في جميعها بل بعض المشتمل على الجهة الجامعة فيجوز هذا من الفائدة ليتكلف في صحة العطف

لاستبعاد مضمون الجملة الثانية من الاولى وعدم مناسبته له كقوله ثم انشأناه خلقا
آخر وكقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا
قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المرتبة بين الايمان
وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله وهذا في النثر بل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء
من غير اعتبار التعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك
جده وكذا قوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك اذا عرفت هذا فقوله
اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معنى
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي
وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول
نحو الامثل اذا قلت الخبر زيد يشفع من عمرو او اضحى ان يلحقه فقولك يشفع رجوعا عن
قولك يعز وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز فقد يظهر الفرق بين الواو والفاء وثم
وبالجملة المشتركة في مجرد الحصول غير متناسبة فيتميز ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن وهو الذي
يشكل فيه العبارات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى
الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم
من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم
قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم المفعول ونحوه من
الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان ينزل بهم الهوان
وما يتوقف له مستند حقا ايانهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم

الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في
الآية ظرفية بل شرطية ولو سلم فلا نسلم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقديم الظرف كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان
العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي الظرفية
الظرفية استعملت استعمال الشرط والمشهور ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد
لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد
المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك
نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على
جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا
فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ
الله بهم وهذا غير مستقيم لان استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم
وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك
لنفيهم عن انفسهم والشتم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز
والا العطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه

لقرينة النصب فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد
الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا
ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم
عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعطف فاخذ المصنف في
تحقيق الحالات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا
ومعنى اي لكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم
لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا
نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى ونزاولها خبرا لفظا ومعنى لم يعطفه عليه ولم يجعله مجزوما جوابا للامر لان

الغرض

الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في [illegible] بالحكم [illegible] تعبير [illegible] لنزاولها
كانه [illegible] قال قلت هذه الاقسام كلها على التقدير [illegible] وهو ان لا يكون للجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على
انه مفعول قال قلت نعم [illegible] لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما
من الاعراب كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه الاحوال
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل من الاعراب او لا يكون
فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع
في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى
انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب علما او معنى اي لاختلافهما خبرا
وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين
او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا
يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير لما ان لا جامع
بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه
زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا منها او بيانا
لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز
او غلط وهو قسمان لانها اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي

من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان
يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر [illegible]
المفهوم كانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب [illegible] في قوله ببلوغه متعلق
بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله بولغ
متعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان
تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده
ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة
نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب الكامل كان ما
عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما
تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس
برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع
قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن
روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب
فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله
ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك
التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان [illegible] في جاءني زيد نفسه
نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب الكامل في

الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم فكانه
[illegible] حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد للمتقين
وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في
الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية [illegible] اي
على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه
فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق
ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد
زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه
وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي ولكن
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من
كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية [illegible] بدلا من الاولى
لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لشبهه بغير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي
بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او
عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية منزلة الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه

كمال ح

فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من الاتصال ولم تعتبر بدل الكل
لانه يعتبر عن الثانية تاكيد الاول لفظا او غير لفظ متبوعه وانه مختص بالنسبة دونه يخرج ان
وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان
تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا
في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتادية
تادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني
في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو
ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر
والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
بقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد كما سيجيء النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه نهي
لكنه واما اظهار كراهتها فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام
دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولهم لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار
الكراهة لاقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن

عندنا

١٥٦

عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال ان المراد
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا اصليا حتى
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه
شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة فحواه والا فكن في السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب الخوف من الغائلة
وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه
العرفي لان ارحل معناه العرفي طلب الرحلة وقد يفهم في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة واظهار
كراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دالا
عليها بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فيكون ارحل
دالا بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وانما قال
اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة
غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة واللزوم فيكون
بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل ذات محل من الاعراب او لا
مثل ما مر في تحقيق الاية السابقة ان الثاني اوفى بتادية المراد بدل على ان
الجملة الاولى غير وافية بتمام المراد لكنها كالغير الوافية ولا تكون الاية الثانية من الاجمال والابهام
فيجب ان لا يكون بتمام المراد من المقصود او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة اي الغرض الثاني
من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى لخفائها اي الاولى فتنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة
الايضاح فلا تعطف عليها لما بينهما اي المقتضي للبيان بين الجملة الاولى والثانية خفاء الاولى

مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر
بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفصل للفاء او
قطعا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس عليه
وقد تقطع الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى
كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون
بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل
التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون
قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداتها كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى
مرجعكم فانه بيان لعذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا
على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير
الى شبهيهما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون
عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود الى
فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف
المراد كما ان الاختلاف بين الجملتين خبرا وانشاء او اتفاقهما لا جامع بينهما يشتمل على
مانع لكون [illegible]
الفصل لذلك قطعا [illegible] وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فان بين الجملتين [illegible] اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها

ظاهرة

ظاهرة لا يخفى وجه جامع بين المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاول محبوبة وفي الثاني المخاطب لكن
لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس
كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تخبر في اودية الضلال
ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد
والظاهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه يجوز
العطف على الجملة الشرطية لا يقال انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على
الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها
وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين
المسندين اعني استهزاء الله بهم وقولهم انما نحن مستهزئون بل لا تكاد تجد
في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكون كل منهما متقابلا بالاخر بدليل انه على
قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بمانع لا لعدم الجامع بينهما فليتدبر
كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي
[illegible]
[illegible]
[illegible]

عن ان يسال او ان لا يجمع بينهما عطف علي كمال الانقطاع اي مثل ان لا يجمع من اسبابه شيخ نحو يخفى في
وكرامة لمساعدة كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الي تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك مما لطيف في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى
تنزل منزلة السؤال لكونها كلام الحق فكان الحق نظرا الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب
عن السؤال لكونها كالمنفصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا
حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي جواب
كالمنفصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان
الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى
للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين
في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما
اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان
الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه لسبع الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا
وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان
السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان
يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن

لانهما

١٥٨

لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد
ايضا يشير بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على
ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد
الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا في طلب الحكم حسن تقويته بمؤكد ولعل
ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق
له واذا قلت فالعبادة حق له فهو وصل حتى تقدير الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق
السبب اي لم تأمرني بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت بهذه النكتة
بحيث وقت ... واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا
سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على حدوث اي نسلم
سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا غلطه ان يتوهم ان غمرته مما تنكشف كما هو شأن
اكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل صدقوا
عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل هذا يكون بغيرهما لان السؤال عن غير السبب
اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني

فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه وايضا منه
باب واسع منكثر المحاسن والنف عنه ههنا آخر الاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة
اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستيناف فحذف المفعول ... الاول ما استؤنف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة
ما استؤنف عنه دون اسمه ... يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من استؤنف
الاستيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه ويبني العبارة اوضح في قوله
ومنه ما يأتي باعادة صفته اي الاعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب لتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يفهم من ترتب الحكم على الوصف ان
الوصف علة له واما اذا اطلقت المستانف عنه في الكلام السابق لصفات ثم ذكر
في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق
بالاحسان فالاظهر انه من قبيل ... وعليه ... على ... من ربهم على وجه
فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة الاسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم
العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجه
انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سببه كذا فانه يصح
لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة بما ... باعادة الاسم وذلك الشيء ويكون

سبب

سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم
كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول ... زعمتم
ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الارتحالين المعروفين لهم في التجارة رحلة
في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين
المعروفتين ... اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا كانهم
قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله
لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف
جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم فقالوا لم كذبنا فقال
لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت
هذا هو الوجه الاول بعينه لان قولهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان
يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام السبب قلت بل يحتمل التاكيد
والبيان فانه جعل في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدلا منه
او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول
اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا
ولم يقوم شيء آخر مقامهما ودل ... من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل ...

وهنا يجوز العطف الانشاء على الاخبار او بالعكس وان لم يكن له محل من الاعراب ولم يعتبر فيها جامع ولا يعطف هنا بغير الواو لانه لا يتحقق مع الفاء وثم وحتى
عطف عليها لان

في كلا شيئين مختلفتين بين الوصل فيقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله
فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية
وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هاهنا
توهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع
هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية هذا لو اعلم ان الكلمة
لو لم ترك العطف في صورة القطع نحو قلت سلمى البيتة فقل لا ايهام واما للتوسط اي
اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان مكبر
الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطف على اما الاول نحو وقد علم مما مر ان الوصل
اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل
لدفع الايهام فقد مر واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا
كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان يكون انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا
والثانية انشائية او بالعكس فهذه تسعة اقسام ثم الاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى تباين
اسمية وفعلية والحقنا بتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكره الاصح لا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعلم فيه الكلام بتنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق

بني

بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا
للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفتا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان
لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد
الامر وهو ابلغ من صريح الامر والنهي كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون
بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثال الاتفاق في الانشائية معنى وهو ان يكونا انشائيتين
معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما
هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا وحينئذ فقوله في صورة الصيغة
المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عم وحينئذ وان كان كلاهما
بشارتين للمؤمنين لكن الاول انه لحسن عطف عليه جملة على الامر المخاطب الاخر للتصريح بالبدل وكونه
بازيد فهم واقصر بالحكم وجوا الى قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا
كيف نفعل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف وبشر عليه وفي الكشف انه عطف على فعل
مراد قبل يا ايها الذين امنوا اي فقل يا محمد يا قوم كذا وبشر او على محذوف وبشر يا
محمد وبشر بقوله البشرى فانذر اي اسر واما اتفقت الجملتان في الخبر معنى فقط والثانية
انشائية معنى الاخبار فقوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون
اي واشهدكم بالعكس فقوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله
الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف في

عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس على ما توهم عطف
الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة الى قوله تع وبشر الذين امنوا
انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي فيعطف عليه وانما
المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب
الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا
وجه حسن لكن من يشترط تناسب الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره
ولهذا قال ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فحكاية امر النبي بان يؤدي معنى هذا الكلام لا نه قوله
فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لفلان احكم وقد قال
زيد قال زيد اما ينبغي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما
اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند
في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند
تغايرهما فلابد من ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او
الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له

زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد
المسندان منهما بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف
في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين
زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول
القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين
بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى
الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر
كان خلفا فقول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل اليه كلامه وتصرف فيه
بما جعله مختلا فظن انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره
السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة
من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
بالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو ويعني بالصورة ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعنى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب
بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض
وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس

يستخلصها بحيث لو لاحظ زيد فان استخلصها بواسطة القوة الوهمية فهي متخيلة وان
استخلصها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي متفكرة اذا تمهد
هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي
بان يكون بينهما اتحاد في التصور او بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك
فظاهر انه اراد بالتصور الامر المتصور واكثر ما يطلق التصور والتصديق
على المعلوم فالتصديق والتصور نفسه او تماثل هناك اي في تصور ... فان
ثم اشار الى السبب لكون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان
العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فاذا تماثلا ... المتشخصين صارا متحدين
حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال في الخارج لان كلا منهما
حاصل في العقل لا بد له من التشخص العقلي ضرورة انه متميز عن ...
انه لا يدرك الجزئي بذاته وانما يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانا نحكم بالكلي
على الجزئي كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك ... الطرفين
والجزئي بالذات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ...
تجريدهما عن التشخص في الخارج لا في العقل ...

كلية

كلية حاصلة في العقل مثلا ان نعلم من زيد انه رجل احمر فاضل
ومن عمرو انه رجل اسود جاهل مثلا فاذا قطعت النظر عن الاوصاف كلها كان
الحاصل من زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات صورا على السوية باعتبار
العقل وان كانت بحسب الخارج متفاوتة بعضها عن بعض وبهذا ظهر
وجه ان التماثل جامع عقلي يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر ...
من الجواب ان المراد بالتماثل الاشتراك في الماهية ... ولو اختلفا
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول
كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر فيها ولهذا يمنع
الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر
اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاخر
معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر والاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر
اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين
الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوس والمعقول
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين
مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا من ان تعقل ... والوهمي

ليب بالقياس الى تعقل ذات مجهولة فانه وبالعكس وكذا تعقل محمد
من الرجال ذيب بالقياس الى تعقل السنة وبالعكس والمعقولات صيرورة
معقولا لا محسوسة وان اراد ان ما صدق عليه الاقل والاكثر
يجوز ان يكون محسوسات وان يكون معقولا كما في العلة والمعلول
كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد العلية والمعلولية
معقولان لكونهما نسبيين فالاقلية والاكثرية كذلك ايضا او
واجمع عطف على قوله تعقل والمراد بالجامع الوهمي امر بسبب يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة فان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقلي فانه اذا
خلي مع نفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
لكونهما بياضا وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه
يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد هو اللون
وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي لان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
وتحسين الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم
يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما
اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها حتى ان
ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين

امرين

امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق
ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو
هو التصديق بالنبي عم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول
النفس لذلك والاذعان له من غير اباء والاجحود على ما فسره المحققون
من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون
ضد الايمان لكونه وجوديا وما يتصف بها اي بالمحسوسات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وبهذا السواد والبياض والا
فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود
مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات
فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية
الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني
فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على
الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين باعتبار تضادين لكونهما عبارة عن المحل الموصوف
بالاولية والثانوية فانه حل كما جعل كالاسود والابيض من قبيل

باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما كما في الباب صح

المتضادين بأن باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين طبعا كنحو
السماء والأرض والأول والثاني أيضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار وإلا
فالفرق ظاهر لأن الوصفين المتضادين في نحو الأسود والأبيض جزء مفهو[م]
بهما بخلاف نحو السماء والأرض فإن معنى الارتفاع لهما خارج عنهما أما الأول
والثاني فإن كانت الأولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما
متضادين لأن بينهما غاية الخلاف لأن الثاني العدم الثاني مع أن
العدم معتبر في مفهومه فلا يكونان وجوديين ثم تمثيل السبكي في التضاد
وشبهه جامعا وهميا بقوله فإنه أي الوهم ينزلهما منزلة التضاد وشبه التضاد
منزلة التضايف في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين إلا والآ
يحضره الآخر ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد من المتغا
يرات التي ليست أضدادا له فإنه قلما يخطر بالبال السواد إلا ويخطر به
البياض وكذا السماء والأرض يعني أن ذلك مبني على حكم الوهم وإلا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس بشيء فإنه يقتضي اجتماعهما في
المفكرة وحينئذ لا يصح عطف على الوهم والمراد بالجامع الخيالي أمر بسببه
يقتضي اجتماعهما في المفكرة وأما أن العقل من حيث الذات غير مقتض
لذلك وهو بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على
العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك وأسبابه أي أسباب التقارن في الخيال
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها أصلا في خيال وهي في خيال آخر لا تجتمع

أصلا

ب

وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلصاحب
علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع لأن معظم أبوابه
الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فإن جمعه
على مجرى الإلف والعادة بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور
في خزانة الخيال وتباين الأسباب مما يفوته الحصر وله أمثلة
وحكايات ذكرت في المصباح وقد ظهر لك مما ذكرناه أنه ليس
المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك
بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لأن التضاد وشبه التضاد
ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن ليس من الصور
التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم
يقف على ذلك اعترض أولا بأن السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف
يصح أن يجعلا من الوهميات وأجاب ثانيا بأن الجامع كون كل منهما
متضادا للآخر وهو معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم وفاد هذا أيضا
لأنا لا نسلم أن تضاد السواد والبياض معنى جزئي فإن أراد أن تضاد هذا
السواد وهذا البياض جزئي فمثل هذا في التماثل والتضايف أيضا
معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التضاد فإنها
إذا أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات وإذا أضيفت إلى الكليات كانت
كليات فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم
إلا أن يجمع الخيالي هو تقارن في الخيال ظاهر أنه لا يمكن جعله صور

الصو

من تشبه في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل
في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وهذا واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم
الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما
انه هل بهذا الجامع يكفي صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا مناسبة بين المخبر
عنهما او بين الخبرين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون
باعتبارهما جميعا والحق كما اعتقدنا ان كلامه في بيان الجامع سهو منه ولو
اراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام
الاتحاد في التصور مقام قوله اي في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه
او قيد من قيودهما لفظ التشابه في قول اهل الوهم انه يكون بحسب
ربما اغنى العلم بما ذكرنا التقارب انما هو بين شيئين في التصور
يجب ان يريد بتصوريهما فهو فيما حتى يكون له وجه صحيح واما
انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد
السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد مر هذا الكلام على السكاكي
علي انه

على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما
لا يدل عليه لفظه ولا يناسبه قوله في التصور مع ما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام على انا في هذا المقام نأتي بتحقيقه على ما ذكرت
من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوز
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي بكونهما اسميتين او فعليتين
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما يشاكل ذلك ككونهما
شرطيتين مثلا فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في
احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم
الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو فاعلين لفعل مقدر خبرهما او ان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما او ان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو فاعلين لفعل مقدم خبرهما مبنيين وقدما عليهما
فيجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية
والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط وما كان ينبغي ان يحمل
على مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية كان المناسب رعاية
ذلك في الثانية ايضا للتنبيه فقط على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يأتي
بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره من ان الخبر في

هم البنوع من نحو زيد قام وعمرو أكرمته من أنه إذا رفع عمرو فالجملة
عطف على الجملة الاسمية وإذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الجملة
الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف أي أكرمته عمرو أعنده
أو نحوه وإنما ترك سيبويه في أمثال الإحالة باعتبار الضمير وقدر
اعتمادا فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لأنها ذات وجهين
فالرفع بالنظر إلى اسميتها والنصب بالنظر إلى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وبهذا يحصل التناسب ولا يخفى على المصنف لطائف هذا الوجه وقد
اتفق ذهول عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا المجانين ومنها أنه يراد
في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد وأنه
يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى إن الذين
كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون
أو يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل أكرمك
زيد وإن جئتني أكرمك أيضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر تذنيب تشبه تعقيب لبحث الفصل والوصل
بالجملة التي لها محل في الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو أخرى
بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكأنه نوع التتميم لبحث الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون

الجملة

الجملة الاسمية على رأس مضمون الجملة مطلقة على رأس الحق أنه الحال
التي ليست بحال ثابتة بالواو تارة وبدون الواو أخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية
أيضا فلم يشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لم فائدة بجعلها قسما
آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولنسم إياه ذابة فبالجملة الحال الغير
المنتقلة ليست محلا للواو أو شرط ارتباطها بما قبلها فلا يبحث عنها
الا في المنتقلة فنقول أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لأنها معربة
بالأصالة لا بالتبعية والإعراب في الأسماء إنما هو للدلالة على
المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
بينها وبين عواملها فيستغني عن تكلف تعلق آخر كالواو وهي تدل
أيضا على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فيما لأنها أي الحال
في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ من حيث إنك تثبت بالحال المعنى لذي الحال
كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فإنك في نحو جاءني زيد راكبا تثبت الركوب
لزيد كما في نحو زيد راكب لكن الفرق أنك جئت به لتزيد في
الإخبار عنه بالمجيء ولم تقصد إثبات الركوب له بل أثبته
على سبيل التبع بخلاف الخبر فإنك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف
له لأنها أي الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت
إلا أنك تقصد في الحال أن صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فإنه لا يقصد

بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الجهود والابيض والطويل
والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبا
لجملة يكن اما من حق الخبر والنعت من حيث هو هو ان يكونا بدون الواو فكذلك
الحال فانه مثل الخبر والنعت فى بيان حال شى الواو ايضا اما الخبر فلكون يجب
كان كقوله المجالسى علما حرم الشرف وهو عريان وخبر ما الواقع
بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الحال
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو
ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب
صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي
فتعم وذهب الى كما يجئ معرفة يجئ نكرة مخصصة وحمله على الوصف كما هو مذهب
صاحب الكشاف سهو واصل الحال ان يجئ بغير واو ولكن خولف هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها و
يصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها الواقعة حالا
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من حيث انها يتوقف على التعلق بما قبلها وان
كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق
عليها لما مر من ان الحال لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت ما في الحكم
ثم

ثم قد يصدر بها الحال وتجعل من صلة الثبت على سبيل التبع فتحتاج
الجملة الواقعة حالا الى كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالة انه لا
يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد
في الربط لانها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجئ بعد تمام الكلام
احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه
جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه دالا على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فانها مع الموصول
لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالضمير
والكلام فيقول الجملة الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير
صاحبها او لا فان خلت الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
التي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة غير منقطعة عنه فلا يجوز
من جهة زيد على الجمع وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على [illegible]
ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز
ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة
خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون

قوله ولا نكرة محضة لجواز ان ينتصب عن النكرة المحضة حال بتقديمها عليها او ايراد الواو كما صرح به السكاكي عبادي
قوله وانما لم يقل هاهنا انه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعل صاحب الحال قبل تحقق الحال العامل وهو مجاز والحقيقة اولى
وانما قال يصح دون يجب لان جعل الثانية عطفا على الاول جائز ان لم تقصد عبادي رحمة الله عليه

فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لاجميع او لا نكرة محضة
وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله يصح ان تقع
تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت بهذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح
اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع
لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حالا اخر الجملة وخرج بقوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حالا
منتقلا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير كما ذكر فيصح استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل
قوله ويتكلم عمرو حالا عن زيد كما سيأتي من ان ربطه مثله يجب ان يكون بالضمير
فقط فانه ملك قوله كل جملة الى اخره شاملا للجملة الانشائية وهي لا يصح
ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون العامل بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة
على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية [illegible] اراد كل جملة يصح وقوعها
حالا من الجمل لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فانه حكم على الجملة
الشرطية حالا ام لا فانه لا يقع وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسألني
يعطيني الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية لصدق [illegible]

المقتضي

١٦٣

المقتضي لصدر الكلام لانه كما لا يرتبط بشيء قبله الا انه يجوز ان يفصل نحوه
ومن هو اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر
يصرف اليه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاشتراك والاتحاد في المعنى حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال
فانها فضلة تستغني عن صاحبها واما الواو والفاء الداخلة على الشرط الحمل لها
على جوابه بما قبلها من الكلام وذلك اذا كان جزاء الشرط ما ذكر او اولى بالجزاء
لذلك الكلام السابق الذي كالعوض عن الجزاء من ذلك تعطيك وان شتمني
واطلب العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل
فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبيصي انها للعطف على محذوف
هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم تشتمني وان شتمني واطلبوا العلم
لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية
ويعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله
صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله
انه حذف اي انه لم يجعل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فانها يكون
فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا وكل
منهما اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعضها يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها
يستوي فيه الامران وبعضها يترجح احدهما فاشار الى تفصيل ذلك

وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي
الحال المفردة لعراقتها الموصوفة في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها
موقعه وهي اي الحال المفردة تدل على حصول صفة لا ثبوتها البيان الرابعة
التي يطلبها العامل او المفعول او الهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة
غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت
الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال وهذا معنى المقارنة وهو
كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما
جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما
الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا
فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول
واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للحال ايضا اما على
انه يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وبالعكس
وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر
ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال التي يجب ان يكون مقارنا له زمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت

على وزن

على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه
منه ولما كان هاهنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو
قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله ابن
همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل
على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول
الواو ومنه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي
وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في
نحو قمت واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا
وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت
وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في
هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو
وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فنحو قراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان اي بتخفيف النون فانه لا للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا مع عطفه على الامر قبله

من حاشية القاضي البيضاوي لابن كمال باشازاده

فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ بتشديد النون
فإنه معطوف على الأمر قبله والنون للتأكيد وأما مجيئه بغير الواو فيما أشار
إليه بقوله لنا لا نؤمن بالله أي أيّ شيء ثبت لنا ونحن ما نصنع حال
كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم إيماننا وإنما جاز في المضارع
المنفي الأمران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه
منفيا والمنفي من حيث إنه منفي إنما يدل على عدم الحصول لا على
الحصول وإن جاز أن يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية
لكن الأصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي بما أو لا دون لن لأنها
حرف استقبال وتنبيه فاعلم أن الجملة الواقعة حالا لا تصدر بحرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لأن هذه الحال هي الحال التي تقابل الاستقبال
وإن شابهتها معنى لأن المقارن كما في قولك يجيء زيد غدا راكبا حال
مع أنه غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم
استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقضه بحسب الظاهر بين الحال
والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة أن المنفي بلفظ ما يجب أن يكون
بدون الواو لأنه كالمضارع المجرد ويصلح للحال بكيف إذا انضم إليه
ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه أنه فوات الدلالة على الحصول
جوزه ألا ترى قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع أتاه داهم في
نوم عوني وكنت وما ينهنهني الوعيد أنه كأنه قال وكنت والجملة لا أحد
يطلبها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير

مبال به

وغير مبال به ولا معنى لجعلها مانعة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز
الأمران أعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير فيما كان الفعل في الجملة
ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى أنّى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
بالواو وقوله أو جاؤوكم حصرت صدورهم بدون الواو هذا فيما هو ماض
لفظا وأما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم أو لما فإنهما
تقلبان معنى المضارع إلى الماضي وأشار إلى المنفي بلم بقوله أنّى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم
يمسسهم سوء وقوله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم واقتصر من أمثلة المنفي بلما على مجرد الواو لأنه
لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم أشار إلى سبب جواز الأمرين
في الماضي مثبتا كان أو منفيا بقوله أما المثبت فلدلالته على الحصول
يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه
ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة شرط
في الماضي المثبت أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة لأن قد تقرب الماضي
من الحال ويرد عليها الإشكال المذكور وهو أن المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم وإذا كان العامل
في الحال ماضيا فيجوز أن يكون الماضي متقدما على زمان وإن كان مضارعا عند داخل
لفظا وأما المنفي فما في الماضي إلى الحال اللفظ بل الاستقبال وهو زمان التكلم
فربما يكون حالا في الماضي سببا لعدم مقارنته بمضمون العامل كما في قولك

جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وإن كان ح معنى المضي المقا
رنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو
إذا العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الأمير تقاد الجنائب بين يديه
لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن أن
يقال في هذا المقام أن حالية الماضي وآنية كانت بالنظر إلى العامل ولفظ
قد إنما يقربه من حال التكلم فقط وإلى الآن هو مبنيان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي معنى الحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظا
هر الحالية وقالوا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب كلام في استعما
له في الجملة الحالية من حرف الاستقبال فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ
قد لمجرد تحسين اللفظ وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة
الاستبعاد كقول ابن العلاء أصدقه في مرية وقد أمرت صبابة موسى
بعد إبانة النسع وبالجملة يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة لا
يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وإنما اشتبها بأن الغفلة
وبهذا أبطلنا ما قال السجاوندي من أنك إذا قلت جئت وقد كتب
زيد فلا يجوز أن يكون حالا إن كانت الكتابة قد انقضت ويجوز أن
يكون حالا إذا كان يشرع في الكتابة وقد مضى منها جزء إلا أنه حينئذ حال
مستديم لها فلا انقضاء وجزء منها جيء بالماضي والمضارع حكاية ودوام عليها
صح أن يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال وأما الماضي المنفي فلما جاز

فيه

فيه الأمران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا
احتاج في تحقيق المقارنة فيه إلى زيادة بيان فقال وأما المنفي أي أما جواز
الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول أما الأول
أي الدلالة على المقارنة فلأن لما للاستغراق أي لاستمرار النفي من حين الانتفاء
إلى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم أي عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم وغيرها أي غير لما من نحو ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع أن الأصل استمراره أي استمرار ذلك الانتفاء وإن جاز انقطاعه
دون زمان التكلم كقولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم فيحصل به أي
بالنفي أو بأن الأصل فيه الاستمرار الدلالة عليها أي على المقارنة عند
الإطلاق أي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع فذلك الانتفاء
كما في قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فإن وضع
الفعل على إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل استمراره فإذا قلت
ضرب زيد مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي وإذا
قلت ما ضرب أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء زمان الماضي وذلك لأنهم
أرادوا أن يكون النفي والإثبات متقيدين بزمان واحد في طرفي
نقيض فلو جعلوا النفي كالإثبات متعلقا بجزء من الأجزاء لم يتحقق
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الإثبات بوقوعه قطعا
الوجود وقصدوا في النفي الاستغراق إذ استمرار الفعل أصعب
وأجل من استمرار الترك ولهذا كان النفي موجبا للإثم أو دوام الإثم

وكان نفس النفي اثباتا واما منع حالا وحال الفعل ونحو ذلك تحقيقه
اي تحقيق هذا الكلام فان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
لان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان
بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه يعقب
وجودا في الوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود
والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا
مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالحكم من الوجود وبالجملة
لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا
هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز
تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على
الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فيمن
رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع عائدا عوده على بدئه على ان البدء
مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي المشهور ايضا ان دخول الواو
اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع
ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا

وانتم

وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية
عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير
ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو
يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو
حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى
تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للمبتدأ اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب
من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا
اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب
تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي حاضرا

جامعة الرياض المكتبة المركزية قسم المخطوطات

والد والكرم وتنفر نيل الشيء منه لانه غير ليس بعرضه لكلامهم ويجوز ان
يكون جميع ذلك على الاحتمال او لكل جاءني على ارادة فيه لكلامه
في دلائل الاعجاز والاول يلوح منه الى وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد
يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع او اليه في نحو
جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا ادخلت
جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد
يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات فانك
لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذا الا فتظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجوز تجردها من الواو والا بعد بين العام وقيل التشبيه بالمفرد و
بهذا ابتسع كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قا
قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل
فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو
فارس فجيء وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في
موضع الحال اي متعادين يعاديها ابليس ويعاديانه فاولو انزل له
منزلة الصحيح وهذا بخلاف جاءني هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فهذا الكلام بانه خبيث والاولى بيان ذلك ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز من انك اذا ادخلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني

مسرعا

مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر
وتجعل الكلام خبرا واحدا انك اذا قلت جاءني وهو بهذه الهيئة واذا قلت
جاءني زيد فهو مسرع او غلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان
المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية ثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها
واو حال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى جملة كالعاطفة ونحو جواب
الشرط فانها بمنزلة العاطفة فيما انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها
ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني
عن الفاء لانها من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء
الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف
حالا كثر فيها ان يجيء بغير الواو نحو قول بشار واذا انكر
بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل
بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مصاحبا للبازي
الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لانكشاف
الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير

اسم الفاعل دون الفعل اللازم الا انه يقدر فعلا ماضيا مع قد
المحصول لعل انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفرد
ولهذا الحكم فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالا
طبلا لقوله وان امراء الحصر من البيك ودون الارض هو حادث وبيدا السملة
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها
بالواو وهذا الكلام وفيه نظر لانه لما ان اصل الحال الافراد فكذلك الخبر و
النعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت ولانه لا تم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى
انه اختير التقدير بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع المفرد اولى بامتناع
الواو من المضارع والحق انه نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا
بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد
وافائم زيد ويحتمل ان يكون فاعلا مقدرة بالماضي او المضارع ويحتمل ان
حالا مفرده بتقدير اسم الفاعل والاول كان مما يجوز فيه الواو ترك الواو
والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو هذا
اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ قوله ويحسن الترك اي يحسن
ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول الحرف على الجملة اذ يحصل بذلك

الحرف

اخرى نوع من الارتباط لقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني
كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جرا اغضب فقوله بني الاسود جملة
الاسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني والا دخول كان عليها لم يحسن الكلام
الا بالواو وقوله حوالي في الكسائي وجوابه حال من بني وكانما من حروف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب
مفرد حال لقوله اي قول ابن الرومي الله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل
وتعظيم فمن الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
والحال ان الجملة وسالما يجوز ان يكون من الاحوال المترادفة او
ان يكون صاحبها المتداخلة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل انه
يجعل قوله برداك بتبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم اذا كان
المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة
سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في او اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبر
نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فالحكم بضعف تجرداه عن الواو اولى
الرابط في اول الجملة وهذا ان الشيخ من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل
لقوله نصف النهار الماء غامره الباب التاسع في الايجاز والاطناب
والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء
اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالنسبة الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك

التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان في
هذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب
يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء
على امر عرفي اي والاقرب البناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد
من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم
ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف
كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس
المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني كما يوصف
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل
من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم
مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب
شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ

في ذلك

في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من
عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى المقام وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا
كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من
عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي
حذف المسند اليه كما وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم
مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق
الذهن اليه مما ذكره في الايجاز والنسبة بين الاطناب بهذين ايضا عموم من وجه
وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب مطلقا فقد توهم من كلام
السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل ان الا
يجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم
يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق
معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان مراده
بعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام
ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس مراده انه لا يمكن ان يبين

معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تقريب لفهم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بانه يقال ايجاز الكلام فخرج في كونه اقل من المتعارف
وقد يبين لانه المقام مطلقا تكلم ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا
يعرفان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان
المذكور اكثر منه او اقل وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على
تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب
مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال
والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات
المرجحة بلا تكلف الصنع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي
البسط وان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تفصيله في الابواب
السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب ان يقال
التعبير عن المعنى اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا
عنه او زائدا عليه الناقص اما ان يفي وافيا به او لا والزائد اما ان
ان يكون لفائدة او لا فهذه ستة طرق ثلثة منها مقبولة والثلاث
مردودة اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساو
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة قال

فالمساواة

قال واف اي ان يفي اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يفي اللفظ
بانقطاعه وافيا به والاطناب ان يفي اللفظ زائدا عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة والعيش خير في
ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش اي من عيش من عاش كدا اي
مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان
العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه
غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد يعتبر في العرف ان العيش
المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء لما
فكرهم في عواقب الامور فيجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المنحصرين في امورهم وانشاء
بالعطف وجه الدال العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان
العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل
لكان تكرارا وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل
وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا كقوله اي عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش
وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب
والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي

تحدث وقوله بالتزيد ادعى الى الحقد اى واحكم زيادته عن الحشو

اليف وهو الزيادة لا العائدة بحيث يعد الزائد متعينا وهو قبيح لانه

ذلك الزائد واما انه يلزم منه المعنى او لا يلزم فالحشو المفسد كالندى

في قوله اى كلفظ الندى في بيت ابي الطيب لا فضل فيها اى في الدنيا

للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اى المنية غير فهم في

للعطية والتاء للتانيث والمراد منه لا للفرق فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا

للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما

في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود وهان

عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك

فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان

عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بمرور طول العمر فانه يهون

على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال يعطى اصبر ايوب فهو ابلغ

لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود وشق عليه بذل

المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت

فيهون عليه بذله ولهذا قيل فكل ما انت اكله واطعم اخاك فلا الزاد

يبقى ولا الاكل فما يقال ان المراد بالندى بذل النفس حيث يشتمل لا

نه لا يلزم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل

النفس الا عدم التوقي عن الامور التي من شانها الهلاك الا الهلاك وهذا

بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكر الامام ابن جني وهو انه في الخلود

وتنقل الاحوال

وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن

النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد

كقوله اى غير الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن

ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان

قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل [illegible]

هذا من الحشو لو وقع في التنزيل نحو [illegible] مما كتبت ايديهم قلت ان

ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه

يا هذا انا كتبته بيميني واما قوله تع ذلكم قولكم بافواهكم فمعناه انه

قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالفاظ المهملة

التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه

مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا

قال الله تع يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قد مر انها

الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اى قول النا

بغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى

عنك واسع اى موضع البعد عنك ذو سعة وتشبيهه

بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهو في المعنى اي لا يفوت عنه وجه وا

البعد والهرب فيظهر اي اقصى الارض [illegible] وطول يده ولانه في

جميع الافاق مطلق لا دوامه [illegible] الى انه قيل كلا المثالين غير

صحيح لانه في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فافهم

الايجاز لا المساواة حلما اعتبار ذلك الامر لفظي رعاية للقواعد النحوية
من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا
بل رعايته تطويلا وبالجملة لا نقص لفظ الاية والبيت باقتضاء اصل المراد
ثم علا انه قوم جم كثير من الناس فجان منهم بهذا الشأن الواقع حال الاحتجاج
الى الجزاء والايجاز ضرب بان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله ولكم
في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان
اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى انه لا يقدم على القتل فا
رتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان
ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل
الذي يتعلق به الظرف بل لما اسند الظرف صر وجب تركه لعدم
احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا لا يصح ان يقال ليس
فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر
لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحانه قوله
ولكم في القصاص حياة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه
هو في القصاص حياة لان قوله ولكم لا دخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى
قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حياة احد عشر اعني الثابت في
التلفظ وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا

لا المكتوبة

المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص
على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها
وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما
كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي
هو القصاص حياة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم
في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل لانه
اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطراده اي يطرد قوله ولكم في القصاص حياة مطرد
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم فان القتل الذي
هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما
ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي بخلو قوله ولكم في القصاص حياة
عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار ان جعلت
انه تكرار عيب في الكلام بمعنى انه ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه
خلا يلزم من هذا انه يكون التكرار مخلا بالفصاحة فانه قد يقع هذا التكرار رد
العجز على الصدر وهذا لا ينافيه احسانه الى خالي عن التكرار لهذا قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى اخر واستغنائه اي باستغنائه قوله ولكم في القصاص حياة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج الى ان القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة

اي وبما بشتماله على صنعة المطابقة وهو الجمع بين المتقابلين كالقصاص
والحيوة وايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت
للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة
التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين
متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من
التناقض بحسب الظ وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة
محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان
تقديم الخبر على المبتدا ههنا لكونه منكرا لا ليفيد الاختصاص وايجاز
الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء
جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا بمعناه كانه
او فضلة مفردا كان او مضافا نحو جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل
القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني الثنية العقبة وطلاع الثنايا اي
ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا
الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في
كقوله تع ومنهم دون ذلك وكقوله فما القوم دون هذا الا غيره نادر
لا يجاء اذ لم يكن اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف
التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

لا لانه

١٧٩

لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان شرط
هذا الوزن ان يختص بالفعل او لا يخرج او له زيادة كزيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل اذا نقل الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة
علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة او ما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة
او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو
واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تع وما تأتيهم من آية من آيات ربهم
الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط
به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او
مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
يتعين ويهون امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله
لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما
لا يتزاحم لو نص على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المكتئب
اذا رأى شيخ شابا وسكت حالات لا افتخار له بما لم تجلب به لو اتى بالجواب
مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف والحذف

لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو
ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ونحو ذلك عطف
على قوله جواب الشرط اي والحذف في غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند
والمفعول الفعل كما مر في الابواب السابقة وكالمضاف نحو [illegible] اي
عنه والمحذف نحو زيد جاءني [illegible] والمضاف اليه نحو [illegible] وجيه
[illegible] ويا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب
كأنما [illegible] للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو ولا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
واما الجملة عطف على جز جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق
ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في
شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا لانا اتيناه
على الهرم [illegible] على المسبب [illegible] سبب مذكور نحو
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضربه بها [illegible] جملة محذوفة
[illegible] وهو قوله تعالى فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة
واحدة فبعث الله النبيين [illegible] فاختلفوا فبعث [illegible] ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا [illegible]
[illegible] جملة [illegible] قوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا

بحق

بحق فالله هو الولي [illegible] مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة و[illegible]
كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير [illegible] وهو ان يجيء
[illegible] والكلام المفتاح على [illegible] فصيحة على التقدير [illegible]
[illegible] قوله تعالى فالواجب [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] او بغير [illegible] السبب نحو [illegible]
[illegible] على ما مر في بحث [illegible] على حذف المبتدا والخبر
[illegible] المخصوص خبر مبتدا محذوف [illegible] من جملة
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
[illegible] اي [illegible]
[illegible] ثم [illegible] العجب [illegible]
وشدة [illegible] على وجهين [illegible] مقام [illegible]
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه [illegible] جزاء [illegible]
لعدم الحزن والصبر [illegible] مقام [illegible] لا بد له من دليل [illegible]
منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها [illegible] الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالافعال دون [illegible] الا [illegible] محذوف والمقصود الاظهر
دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من [illegible] تناولها

وتقدير التناول او غيره من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا
حرام وقوله منها انه يدل فيه تسامح لان انما يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست
من الادلة وكانه على حذف مضاف ومنها انه يدل العقل عليهما اي على الحذف
والتعيين المحذوف كجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع
المجي على الرب ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اي احدهما او
امراد انه يدل على تعيين العذاب مطلقا ومنها انه يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه مضاف
محذوف اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما
تعيين المحذوف فانه يحتمل انه يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته
لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة و
العادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في
العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه غلبته تغلبه فلا ينبغي ان يجوز
في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين انه يقدر في مراودته نظرا الى العا
دة ومنها انه يدل عليه الشروع في الفعل نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال اي مكانا
صالحا للقتال ولهذا اشاروا بالبقاء في المدينة ومنها اي من الادلة على تعيين
المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو
الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هو من جهة ان الجار و
المجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تقرر به القواعد النحوية ويدل
على تعيين الشروع في الفعل كقول بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له

اي يقدر

اي يقدر مقدم الشروع فيه في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام
والقعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران كقولهم
اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المحذوف بالفعل كقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين اي اعرست فانه لا يدل على ان الكلام صادر عن الاعراس اعني طلب بالرفاء
والبنين دل على ان المحذوف اعرست والبا للملابسة والرفاء الالتيام والا
تفاق يقال رفات الثوب اي رفوته اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب اما
بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله
النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها من ان يبين
اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان
عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور فلا الم
في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه ما تشوقت النفس الى العلم
بالمجهول فتتالم بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت
لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يواخي ذلك ما في قوله
تع هل ينظرون الا ان ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليعني الشر
لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا
يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من
العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا

نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما
للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقوله ولكمال التفخيم
اي تفخيم الشيء تحسين وتعظيم كقوله تع وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
ثم بيان فائدة البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد
الاختصار كفى نعم زيد فقيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كما
يا ابهم فيه الفاعل او لا وفيه ثانيا فقوله اذ لو اريد الاختصار تنبيه على ان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة و
هذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى
ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدأ الذي هو هو لسبق الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين اي الايجاز و
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين
من الامور الغريبة المستطرفة التي تنتهي الى النفس بسببها وجدانها
بالتعجب وانفعال العجيب وانما قال ايهام الجمع لانه حقيقة جمع لمتنافيين
ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد
في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد

الابهام

الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل لو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص و
طول الامل لكنه ابهم الحال او وضح ويسمى هذا التوشيع لان
التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد
بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام يعني يكون
بعد العام ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال
بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضله اي مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من
الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك
نحو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي
الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة
العصر على قول الاكثر ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله و
جبريل وميكال وفي هذا نظر نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فذكر الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر بعد دخولهما في قوله تعالى الى الخير ومنه قوله اصبروا وصابروا

لان المصابرة ... من الصبر وكرر بعده تخصيصا لشدة وصعوبة
واما بالتكرير لنكتة ليكون الخطاب ... كتاكيد الانذار في كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر
لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه والا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار
ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم
ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان
بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان ثم الدالة على التراخي الزماني
لكنه يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو
والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايجاب ... الغفلة
ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت
للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ومنها ما يجيء لطول في الكلام وهذا التكرير قد يجيء لمجرد [illegible]
كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني

انك اذا علمت ايها العبد اني مظهرها وقد يضيق من ابطالها ثم قوله لا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
بعد ما تخلل الفصل واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها
واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا
لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت
بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه
في قوله اي قول امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا
وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم
يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد
فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما
موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح
ديوان امرئ القيس وهو تشبيه بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت
مسايرتهم في المفازة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا في [illegible]
المقصد في بيت السقط ... ثم ... من الدرر [illegible]

بتقبيله جاز فكذا فانه في انه نوهم جعل الفم كانسا ضبعا مستوحشا من الدراهم و
كان الكاتب غالبا مما يحتاج فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك
بانه وصيف بانه لم يقبله ولا متكبر فكيف لم يره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل
لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من
دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتأكيد فهو
للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص
منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان
يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله واحترز به
عن الوجه الآخر وهو ان يراد بالجزاء العام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى
المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما
كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب
فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد
اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افإن مت فهم الخا

لدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افإن مت فهم الخالدون تذييل من
الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل
على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان
هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه قد ينقسم الى القسمين المذكورين فهو
ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا
تقسيم للضرب الثاني لتوهم نظرا الى الاقرب بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
اما ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه
الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا
لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من الضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون
صفة لاخا بوصفه بالنكرة يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لم
تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال فهو لم الشعث اي الصلح
ما تفرق من اموره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دال بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك
ولو لم يرد ان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال فيه نوع
ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكره مثالين لانه ما يدفع الايهام قد
يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى
ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله

مصحوب بالربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وذكره تتميم اي تكميل
لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فلا يحصل المطلوب
نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على
المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على الكافرين ربما دفع اليه الوهم
وتسعادا بانه من اتضاعهم لعلل نقيضه بمعنى العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
بعلى لان على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضين
لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم
زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بانه حليما هو في وقت يكون زينا
الحلم لاهله وهذا انما يحسن عند القدرة والاثم يكون زينا واما الحلم ... ثم
ان تأكيد للازم ما يوهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم
حين لا يكون الحلم زينا لاهله فانه من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو لا محالة ففيه هذا التذييل التأكيد المفهوم لا تكميلا
كما زعم بعض الشارحين وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم
يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون عفوه مما لا يكترث ولا يعبأ به لعلم
والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الثاني او في مما يشعر به كلام
ان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما يحسن فيه الحلم يوهم انه تلك
الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب

والمهابة

والمهابة تقتضي ذلك بطلت الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب
يعني انه مع ... تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث مهابة العدو والتمكن
مهابته في نفسه ... نفس تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه في
وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمون مع حبه والاحتياج
واذا جعل الضمير لله اي ويطعمون على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه
لما ذكر اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا فذكر مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تأكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله ... وكالدعاء في قول
عوف بن محلم الشيباني يشكو الكبر وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد
احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر وقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة

ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب كما في قوله الا هل
اتاها والحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا
على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومنها ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى لانه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى واني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تع اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم [وانتم ظالمون حال]
اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني
ان المقدر اتية البتة وان وقع فيه تاخير في هذا تسلية وتسهيل للامر
وقوله فعلم المرء ينفعه جملة اعتراضية بين اعلم ومفعوله والاعتراضية
مباينات يتبعه من السببية ومما جاء اي من الاعتراض الواقع بين
الكلام هو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة
قوله تع فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى وتشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم
الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء

الشهوة

الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في
هذا الاعتراض الترغيب فيما امر به والتنفير عما نهي عنه ومن نكتة الا
عتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تع
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير لوصينا وقوله حملته اعتر
اض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا
ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت
لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم
والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجر
ه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان تكن
هي الحب فطلوبا للحب امر غريب فبينه بسببه بان في الياس راحة
وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع
الايهام حتى انهم جوزوا ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز
بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون
دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز بعضهم وقوع الاعتراض
اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصطلاح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هولاء ان يوتى في اثناء الكلام او في اخ
ره او في كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها

من الاعراب لنكتة لانهم لم يعرفوا الاول وبين الاخير جواز كون النكتة
دفع الايهام وجواز انه لا يليها جملة متصلة بها فينبغى اشتراط انه لا
يكون لها محل من الاعراب كما له فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل سواء كان بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول
الحماسى وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فانه اعنى
المصراع تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم وهم انه ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصاف من قاتلهم وكلاهما دال على ان
الجملة في التذييل يجب ان يكون لها محل من الاعراب وهذا ما يشعر به تفسيره
لجواز ان يكون جملة واسمى محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها
معنوية باعرابها بدلا منها او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا
ان يقال انه اعتبر في هذه الكلمة اطباق الافادة والاعتراض بهذا التفسير
يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من اعراب وبعضهم
كونه اى وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد
يكون دفع الايهام انه يكون الاعتراض بغير جملة فالاعتراض عندهم ان
يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو
ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه
على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة بينته لها
في الاعتراض انه يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل

ما كان

ما كان واقعا على احد الوجهين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل
من جملة او اكثر فبينهما تقابل لانه احدهما يشترط في الاعتراض ان يكون جملة
وان لا يكون له محل من الاعراب لانه يشتمل طرفيه وقوعا ولا يشترط في
الثاني لكن يصح ان يكون غير جملة لانه اعم وما لابد له من الكلام من الاعراب
لانه يشتمل ما كان واقعا في احد الوجهين سواء كان له محل من الاعراب واما
قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهو لا وجه له هو اقل من الجملة لا بد
من ان يكون له اعراب في الجملة لا يخلو الكلام من خبط واما بغير ذلك اى الا
ما سبق يكون بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا او اما بغير ذلك كقوله
تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون الخ بحمد ربهم ويؤمنون
به ويستغفرون للذين آمنوا فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر
قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما به حملة العرش
ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق
ظاهر بالتامل فيما ومن الامثلة المذكورة التي اوردها الخ في هذا المقام
كقولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ونحو ذلك
وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد
والدلالة على ان هذا قول يجرى على اللسان من غير ان يكون له عن علم بخبر
في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة نحو جالس

جالس

الحسن او ابعد لسببه الاثر انه لو جالسها جميعا واجد امنها كان
ممتلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف
المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل
التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم
انه مما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي
اصل المراد او زائدا عليه فلذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة الى كلام اخر مساوله او لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن اي ظهر
سوددا اي سيادة وتماده ولو برزت في زي عذراء او ناهد الزي الهيئة و
والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي
الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني السياحة مع التعب
والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فهم
الكلام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته في اصل المعنى مع قلة حروفه
والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجاز
بالنسبة السابقة وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل الاطناب
وقريب منه اي من هذا القبيل قوله تع لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

وقوله

وقول المحلى وتعذر ان تشبه على الناس قولهم لا ينكر من القول حين
تقول اي تخبر فاعل نريد تغييره من قول غيرك واحد لا يجري على الاعتراف
لمثل انقياد الهوى وافقنا الحرم بالصفة بالستهم وتعاد حكمهم
ورجوع الناس في الحاجات اي اذا تم في الاية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال تقريبا لان ما في الاية يشتمل كل فعل والبيت مختص بالقول
وانه كان يلزم عنه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعاني بعون
الله وحسن توفيقه ونحن نطلب جزيل نواله ونصلي على النبي واله ونسأله
التوفيق في اتمام القسمين الاخرين بمنه وجوده

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج

اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس
الاصول والقواعد المعلومة بمعنى ما يقتضيه نحو علم العاني علم النحو علم
بالقواعد اراد ركبها او الاعتقاد بها على ما تقدم واراد بالمعنى الواحد على ما قد
القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد
بالطرق التركيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب
يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قوله
زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة

على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من
البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بانه في
وضوح الدلالة احتراز عن ان يورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء حيث انه يورده بالفاظ مترادفة مثلا
لا يعد ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها
لان ... بالنسبة الى ما هو اوضح منه وفي اختلافها في الوضوح
ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتعبير
المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث فانها ... الاختلاف في الوضوح فهذا بابه
القوم في الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لم يقصد ان تعريف علم البيان كما ذكر هنا
اولى ان تعريفه ... ايراد المعنى الواحد كما في ... ودلالة اللفظ يعني كما يتعلق
التعريف على حصر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من
العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب
والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار ... في الدلالة التي
اللفظ احترز عن الدلالة الغير اللفظية ... على انه يعتبر ... للوضع
مدخل فيها احترز عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ ... لا يجوز
للوضع مدخل فيها ... التي سماها القوم وضعية ... ينقسم

اي المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع
له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والحصر فيها بالنظر الى ان ما يكون للوضع مدخل فيها بالعدم
انضباط الطبعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والحكم
ترك القيد لوضوحه وان سوق كلامه في بيان التقسيم مشعر بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو
عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان
من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله
على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى عند الاطلاق للعالم بالوضع وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان
معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة تصلح ان يشتق منها
صفة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن
الاشتقاق منه الا بربط فمرا ان يقال اللفظ مفهوم منه المعنى الا ... الصحة
قول اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا المقدار ...

حصول صورته في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي
تكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة
الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية
لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فتسمى الدلالة
المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في
الذهن مستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم مستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا ويعبرون عن الاولى بالمطابقة
لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الموضوع له والثالثة
بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به
الجزء فدلالته يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها
ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به
الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة

لا التزام

لا التزام ومع ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد
تعريف الدلالة حتى يبالغ في رعاية القيود بل انما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين
القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان
دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال
عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد
ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك
الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع
له فالدلالة مطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان كان خارجه فالتزام وفيه نظر لان كون
الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا نجزم قطعا
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء
في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء
او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم اضمحلال الدلالتين لامتناع ان يراد

بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرح بان كلام الشيخ في الالتزام يستلزم
المطابقة لتناول جميع وذلك كله مما لا يعتد به في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الكل لا يعلم انها مطابقة ام تضمن
وابحاث [illegible] بين الاثر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فنظر
ان التعقيب بالحيثية مما لا بد منه ويشترط اي يشترط في الالتزام اللزوم الذهني
بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في
الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والامارات
الخارج الموضوع له [illegible] الخارجية اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
يكون [illegible] اعتقاد [illegible] او غيره او لو كان من ذلك اللزوم
الذهني [illegible] اعتقاد المخاطب بسبب [illegible] لانه المفهوم من اطلاق العرف وغيره
كان شرعي واصطلاحات ارباب [illegible] وغير ذلك مما يجري مجرى [illegible] وكلام [illegible]
دلالة الالتزام [illegible] ابن الحاجب [illegible] مشعر بانه لا يشترط اللزوم الذهني ووجه الدلالة فيه
[illegible] بان بعضهم لم يشترط [illegible] دلالة الالتزام انه يفهم من اللفظ معنى
خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن
الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني انه لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك فظاهره انه لو اشترط [illegible] اللزوم
لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات والايراد [illegible] اي ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح

دلالة

دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا اطلع [illegible]
بيت [illegible] فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع
ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بالدلالة المطابقية دلالة اوضح منه ودلالة قولنا
خده يشبه الورد او اخفى لانه اذا فهم مفهوم كل كلمة منها حاصل او فهم السامع
ان كان عالما بوضعها لذلك المعنى فكانه فهمها بما من مرادفاته كفهمه اياها
من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من مرادفات
بل كان المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا اي لم يقل لم يكن
واحد منها دالا لان المفهوم والمتقدم من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه ما اشار اليه بقوله والا اي انه لا يكون عالما بوضع كل واحد
منها وهو اعم من انه لا يكون عالما بوضع شيء منها [illegible] منها دالا او يكون
عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض [illegible] على التقدير [illegible]
لا يكون كل واحد منها [illegible] لا يحتمل ان يكون منها بعض دالا [illegible]
[illegible] فيها الوضوح فان قلت لما يتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين [illegible] موقوف على العلم بالوضع هو
فهم المعنى [illegible] اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على العلم [illegible] فهم المعنى
[illegible] لا على فهمه من اللفظ [illegible] ما يقال انه فهم المعنى في الحال يتوقف على
العلم [illegible] بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بعضها اوضح من بعض

لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل
بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون
بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط
المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق العلم بوضعها الى معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس [illegible] على العقل
فالمراد انه يجب بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يجوز ذلك بالنظر الى
الدلالة وجلالة الالتزام كذلك لانا نجيب انا دلالة الالتزام [illegible]
والخفاء بحسب اللوازم القريبة وعدمها فيه [illegible] في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع ولنسلم [illegible] بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطؤها انما هو من جهة [illegible] السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاذهان [illegible] بالعقلية او والايراد المذكور
يختص بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح او مراتب
لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام
فلجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب
الوسائط فيكون اوضح لزوما له فحينئذ يمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ
الدالة على تلك اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وكذا اذا كان للشيء واحد
لزم بعضها اوضح من البعض لا محالة فانه يمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات
المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لانه [illegible] في دلالة الالتزام [illegible]

ليكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان
بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا فمثال العقلي قولنا زيد جواد فانه يدل على لوازم
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية
هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في
التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء اخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء
الذي ذلك المعنى جزء من جزئه فمثاله دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن المفهوم [illegible]
بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع
له فالفهم [illegible] اذ لا علاقة في التضمن [illegible] فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء
انه [illegible] يخطر بالبال معنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما [illegible]
[illegible] الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الى [illegible]
الى [illegible] كلام [illegible] المراد بالمعنى ما يؤدى به الكلام المطابقي
المقتضى للحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا [illegible] بالعبارات
المختلفة انما هو [illegible] الواحد بما ذكرنا [illegible] عليه

اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو
من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هو في المعاني الافرادية
لكن لما ساعدنا القوم في هذا القيد نقول اي نوع الكلام او وضع صالح على
معناه التركيبي يجوز ان يطلب به اجزاء ذلك الكلام او وضع دلالة
على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي اذا اعتبرنا من المعنى التركيبي تراكيب بعض
مفرداتها او وضع دلالة على ما هو خارج في ذلك المعنى كان المعنى ... للمعنى
الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في
هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ
له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه
كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز
والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما
سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من
اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم
والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المسمى لا على الملزوم ثم ظاهر هذا الكلام يدل
على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا على
... افساده على ما سيجيء وقد يجاب عليهما او على الكناية لان معناه ...
لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل

بالطبع

مطلب التشبيه

بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه لم يجعل الكل فقدم في الوضع
ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فذكر ... به واريد ... بعض الاستعارة فتعين التعرض
له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه
فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا برأسه
دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده
ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو
الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي وان خير بما ... في
الايضاح والاخرى ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز ثم
يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في
صدر هذا الفن التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة
وهو المقصود الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
والحاجة الى التشبيه بالمعنى اللغوي اختصارا ولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق
التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك
فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام
في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فهي عين الاول ... يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر
... دلالة على مشاركة امر لامر ...

في نوع فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه
والظاهر ان هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو وجاءني زيد
وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت
المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فعلى
كما يسمى في علم البديع ثانيا في هذا الفن ولا على مشاركة امر لامر في معنى
مع انه يشبه منها ما يسمى تشبيها في الاصطلاح كما قال العلامة في المفتاح في التجريد
فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فيعني
التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا
على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وبشيء ما يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا الخ ليخرج قاتل زيد عمرو وجاءني زيد
وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية
وهو اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر
عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سنحققه انشاء الله تعالى
فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر
فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى
تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قوله تعالى

والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى
تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار
له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
ثم اخذ في التشبيه انشاء النوع والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد
انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا
ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في
الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث في طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه
معنى قائم بالطرفين والاداة آلة في التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اي المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد
والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس
الصوت الذي اخفى منه لانه لا يخرج من فضاء الفم [illegible] ويخرج الى الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وفي اكثر ما ذكر فيه تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان
المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق

طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد يتسامح في العرف فيقال ابصرت الورد
وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليا عطف على قوله حسيا
كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما يجيء تحقيقه
او مختلفين بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس كالمنية
والسبع فان المنية اعني الموت لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع
حسي او بالعكس مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل
ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذا قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك
الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل
فرعا وهو غير جائز ولذا لو حاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك
بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ولما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير
مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار تسهيلا للامر
على الطالب لانه كلما كثر الاعتبار كثرت الاقسام واذا قلت الاقسام سهل
ضبطها فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو

او حادثة

او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والشم والسمع والذوق
واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله
وكان محمر الشقيق هو من صبغ حمرة قطعة اريد به شقائق النعمان وهو ورد
احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا
تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى
العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته
التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر
وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير
منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد
يتميز عن العقلي كما في قوله اي كما في المشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي
يوعدني والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال جمع نصل السيف او حديدة السهم ووصف النصال بالزرقة
للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم

تحققها

تحقق انه اذا لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر وهما يجب [illegible]
لا في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال الحاصلة(?)
اليه من طرف الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم حتى [illegible]
تحقق انه بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية(?) [illegible]
التي الخيال من الحس المشترك اذ لم يتبع بها احساس قطعا ولان انياب الاغوال
ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا نالت مما لا [illegible]
يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا تحقق
لها اصلا مثيرة(?) وعداوة بعمرو بل التحقيق في هذا المقام انه من قوى الادراك
قسم متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها
واختراع اشياء لا حقيقة لها كما انسانا له جناحان او رأسان او لا رأس له
وهي لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها [illegible] منتظما بل النفس
الة يستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ومما يدرك بالوجدان اي [illegible]
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين [illegible]
من اطلاق [illegible] اللذة والالم العقليين [illegible] الوجدانيات [illegible]

العرفية

العرفية العلم والجنوة(?) وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند
المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
افة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فلادراك القوة
الحسية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال ككيفية الذائقة بالحلو والالم(?)
باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة
[illegible] بحصول شيء ترجوه وكذلك البواقي فان لكل منها قوة مستقلة الى الحس واما
العقلي فلادراك انه للقوة العاقلة كما لا [illegible] من المجردات اليقينية
والقوة(?) لا يدرك بهذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو اما اللذة
والالم الحسيان فلما كانا عبارتين من الادراك [illegible] والادراك بها ليس ادراكا
بالحواس الظاهرة دخلا بالفردية فيما عند المدرك بالحواس الظاهرة
وليس من العقليات العرفية لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل
ذلك والوجه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في
الوجود والجسمية والحيوانية [illegible] وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها
ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في
وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في

الشيء والمراد بالتخييل انه لا يوجد ذلك في احد الطرفين الا على
الاعلى سبيل التخييل والتأويل نحو قوله اي مثل وجه الاستدلال في قول
القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع
والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه
الشبه في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء
مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة
في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيانه وجوده في المشبه به على طريقة
التخييل انه الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها
كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فتقول شاهدت ... ولزم بطريق
العكس اي يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة
والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة
والسنة والعلم كالنور حتى تخيل انه اي الشأن السنة وكل ما هو علم من جنس البياض
والاشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلافه اي وتخيل ان
البدعة وكل ما هو جهل من جنس السواد والظلام كقولك شاهدت سواد الكفر
من جبين فلان فصار اي بسبب التخييل انه اي الشأن مما له بياض واشراق والاول مما له
سواد واظلام فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع تشبيها
اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده
فيما سواده مختف او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالنون اي لامعة بين

النبات

النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فهذا اشتراك النجوم
بين الدجى والسنن بين الابتداع ثم ذكر كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء
ذي سواد على طريق التشبيه بل هو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع
ولكن فيه لطيفة وهي بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع بين سنن كالنجوم
... باشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فسادا وجعل ... فساد
جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا
يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان
وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في
فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل ...
لو نوى به ... الوحشة عليه كما يوحشه الطعام الفاسد بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
فالمعنى ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى
ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة
احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة
المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة ونحو ذلك مما يخالف الظاهر وهو ما يخرجه عن حقيقته الى ...

الوجه التشبيه

١٩٨

وبالحركات حتى السريعة والبطيئة والمتوسطة بينهما وما ينبصر بالآخر بالمذكورات
كالحسن والقبيح المتعلق بهما المنظر باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل
مع اللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء
والمقعر والمحدب الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر
والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها
الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة
والنغم يعني الصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف
والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
بحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع
او ملاسته كما في اوتار الالحان المشتدة او في تقعر المنفذ او ضيقه او سعة الثقب
كما في المزامير المختلفة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والعفوصة
والقبض والحموضة والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك الروائح ولا اسماء لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة
الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة
المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن
كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهي الاربعة
اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض
فيتولد منها المركبات والاولان [illegible] فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها [illegible]

العارضة وذلك بان يكون تمام حقيقتها النوعية او جزءا منها فيشترك بينها وبين
ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كالملونة بالنسبة للثوب بآخر في نوعها او جنسها
او فصلها كالعيال لهذا الفرس فيشترك في ذلك كونها [illegible] او نوبيا او من القطن
او خارجة عن حقيقة العارضة فلا محالة يكون [illegible] قائما بها ولهذا قال صفة تلك
الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما
حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام فما يدرك بالبصر
وهو قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين
من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين
كنصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع
او غير ذلك والمقادير والاعداد [illegible] الذات ونعني بالكم عرضا يقبل القسمة
لذاته وبالانفصال [illegible] لاجزائه حد مشترك [illegible]
العدد [illegible] اجزاؤه [illegible] ثابتة [illegible]
والمقدار [illegible] يقبل القسمة في الطول والعرض والعمق [illegible] الطول
والعرض فقط وخط [illegible] الطول فقط والحركات [illegible] عند المتكلمين الحصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر [illegible] عبارة عن مجموع الحصولين
[illegible] الاينية عند الحكماء وهو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار [illegible]
الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر [illegible]

توقيف المتنا

الخلطات يجمع بين الطلات والبرودة كيفية من شأنها ...
يجمع المختلفات والآخر بأن الفعلية لأن الرطوبة كيفية ...
التشكل والتفرقة والانفصال واليبوسة كيفية يقتضي صعوبة ذلك ...
كيفية تحصل بأن بعضها ... أضعف وبعضها أرفع والكل ... كيفية
تحصل من استواء ومنع الأجزاء واللين كيفية يقتضي قبول الغمز إلى الباطن
ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة والصلابة
يقابله فيقبله الغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
وتقابل الأولى ... هذه الأربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والثقل
كيفية يقتضي بها الجسم يتحرك إلى صوب المحيط لم بعضه ... والثقل كيفية
يقتضي أنه يتحرك إلى صوب المركز العالم بعضه غاية وكل منهما في الحقيقة ميل
دافعة تحريكية ... يوجد مع عدم الحركة كما يوجد الانصال من الحجر إذا أمسكتي الجو
قال ... فإنه يحصل فيه ... ولا حركة فيه وكما يجد من الرق ... فراد حجر
بعيد ... فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ... فما ... عقب
الملموسات كالملاسة والخشونة واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
مما هو مذكور في هذا الفن أو عقلية عطف على حسية ... المحققة
كما أن عقلية في الكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس
... لقوة راسخة في النفس يعتد الإنسان ... الآراء ... وقيل ... الجوهر
سرعة انقياد النفس ... وسهولة ... التأمل ... ملكة للنفس ... الأحجج
بواسطة كثرة مزاولة ... والعلم ... على الأعمال ...

بحصول

بحصول صورة الشيء عند العقل أو على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت
... إدراك الحركة ... يتمكن بها من الإتيان ... صناعة
... صادر أثر البصيرة بحيث ... بها ونحال لها العامة
والغضب ... للنفس ... إرادة الانتقام والحلم وهو أن يكون النفس
... الغضب بسهولة ولا يضطرب عند إصابة المكروه وسائر
الأخلاق ... غريزية وهي الطبيعة ... بأن يصدر عنها صفات ذاتية
... الخلق وهو ملكة تصدر بها الأفعال بسهولة من غير روية ... الإنشاء
... الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والعفة والشجاعة
... فإن ذلك وأما إضافية عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية
كما تطلق على ما يقابل الإضافي الذي لا يتوقف ... فقط ...
التي ... بالشيء كما قالت ... متقررة في ذات الجسم أو الشيء ولا في
... يتحقق ... على ما يقابل الاعتباري الذي لا يتحقق ... إلا
... العقل كالصورة ... النسبية بالمحل أو النسبة للحقيقة والحكم
... فإن الوصف العقلي ... حقيقي كالكيفيات
... اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه ... الوجود أو
... كاتصافه ... متصور ... واعلم أن أمثال
... على ... وقد ... الجوهر وكان
... باطلاعه على اصطلاحات ... فلذا ...
... كلام العرب ... البلغاء فإنه ... هذا الكلام ...

الكثير من أمثلة أنواع التشبيه وتحقيق اللطائف [illegible]

وجه التشبيه إما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد [illegible]

حقيقيا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور وكل منهما أي من الواحد

والمنزل بمنزلة الواحد حسي أو عقلي وإما متعدد كذلك عطف على إما بمنزلة الواحد [illegible]

التشبيه إما واحد أو غيره وغيره إما بمنزلة الواحد أو المتعدد بل [illegible] المتعدد

أمور [illegible] اشتراك الطرفين في كل واحد منها ولهذا بخلاف المركب المنزل

منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراك في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة

أو الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك أي إما حسي أو عقلي أو مختلف [illegible]

وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد أيضا إما حسي أو عقلي

أو مختلف لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب فمن كل واحد من الأجزاء لم يتعدد

والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني أن وجه التشبيه [illegible] أو كان [illegible]

حسيا متعددا أو مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه إلا حسيين وإلا لم يوجد

أن يكون كلاهما أو واحد منهما عقليا لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي [illegible]

يعني أن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما [illegible]

وبوجوده يجب أن يدرك بالعقل لا بالحس لأن المدرك بالحس لا يكون إلا [illegible]

أو قائما بالجسم والعقلي أعم يعني يجوز أن يكون طرفاه عقليين [illegible]

وأن يكون أحدهما حسيا والآخر عقليا لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي [illegible]

لامتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله أوصاف بعضها حسي

وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه

الحسي

الحسي يعني أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس

فإن قيل هو أي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي [illegible]

[illegible] اشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لأن الجزئي يمتنع بنفس تصوره عن وقوع

الشركة فيه [illegible] فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لأن كل حسي فهو موجود في

[illegible] عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي [illegible] من وجه التشبيه بحسي [illegible]

[illegible] وجه التشبيه حسيا أن أفراده أي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فإن التشبيه بالوجه

[illegible] أفراد الحمرة وجزئياتها أي [illegible] مدركة بالبصر وإنما كانت الحمرة الكلية

مشتركة بينهما لا يدرك إلا بالعقل [illegible]

إلى التحقيق [illegible] وجه التشبيه [illegible] غير عقلي لأنه [illegible] التسامح

[illegible] الواحد الحسي [illegible] الأمثلة المذكورة [illegible] وجه التشبيه إما

واحد أو مركب [illegible] الأول إما حسي أو عقلي والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف [illegible] سبعة

[illegible]

[illegible] اثنا عشر قسما [illegible] ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة

[illegible] والخفاء [illegible] الصوت من المسموعات [illegible] وكذا

[illegible] من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات [illegible] من الملموسات [illegible]

[illegible] الضعف [illegible] الكثرة بالعنبر [illegible] الرقة [illegible] الناعم بالحرير

والعقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة [illegible] الشجاعة [illegible]

[illegible] الجرأة على [illegible] الشجاعة [illegible] بدون الأنف

[illegible] بخلاف الجرأة [illegible]

من الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء

فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية [illegible]

او غير نافع وهذا البسط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه [illegible]

[illegible] احكامه كاشبابه للرجل شجاعة الاسد وللعلم [illegible]

[illegible] لا ينفصل [illegible] بالنور [illegible] للرجل العطل [illegible]

والعدم سواء لم يثبت له شيء من [illegible] وجوده [illegible]

لا يسمى تشبيها ثم قال الا ان [illegible] نظرنا الى قولهم موجود كالمعدوم

شبيه بالعدم فان التشبيه الا انه [illegible] بهذا اللفظ [illegible]

فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور [illegible] فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي [illegible]

ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر [illegible]

المشبه محسوس والمشبه به معقول [illegible] الكلام [illegible]

من تشبيه بالتركيب [illegible] واستطابة النفس [illegible]

على ان تشبيه العلم بالحياة [illegible] ادراك [illegible] ان المراد بالعلم

[illegible] الحياة شرط للادراك والشرط [illegible]

للادراك [illegible] ان المراد بالعلم هو العقل [illegible]

[illegible] والموت عدم الانتفاع [illegible]

ينقسم باعتبار الطرفين [illegible] الحسي مطلقا لا يكون [illegible]

ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد

جامعا للامور [illegible] التركيب [illegible] هذا التقسيم [illegible]

[illegible] المشبه والمشبه به اي هيئة حقيقية مركبة من اجزاء مختلفة [illegible] ان

[illegible] مفردا لا مركبا وكونه [illegible] وجه الشبه [illegible] في قوله [illegible]

[illegible] بمنزلة الواحد [illegible] مشبها او مشبها به او وجه تشبيه

[illegible] التشبيه المركب بالمركب بان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة

[illegible] وجه الشبه الواحد بهذا المعنى [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] حقيقة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى

[illegible] منتزعة من [illegible] ثم [illegible] هيئة [illegible]

[illegible] مركبا [illegible] فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله

[illegible] ملاحية [illegible] وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود

[illegible] في [illegible] طول [illegible] هذا البيت [illegible]

[illegible] اذا [illegible]

[illegible] المستديرة الصغار المقادير في المرأى [illegible] الواقع

[illegible] الكيفية المخصوصة [illegible] الى المقدار المخصوص [illegible]

[illegible] والالتصاق [illegible] الافتراق [illegible] بالكيفية المخصوصة

[illegible] قريبة [illegible] الانجم وهذا الذي ذكرناه [illegible] الكيفية

[illegible] مقدار مخصوص [illegible] القرب والبعد [illegible] صاحب المفتاح

[illegible] مقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود [illegible]

[illegible] يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفية وبالمقدار

[illegible] المقادير على ما ذكرنا [illegible] فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء

والقصد إلى الهيئة الحاصلة منها وإنما قلت ان الطرفين مفردان لأن المشبه هو نفس الثريا والمشبه به
العنقود وفيه تنقيح لقوله ويسمى [illegible] وقد يكون مقيدا وانه لا ينافي التركيب وقد يكون مركبا الحسي في
التشبيه الذي طرفاه ليل [illegible] مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع
الغبار [illegible] فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه أي تتساقط بعضها إثر بعض والأصل
تتهاوى فحذف إحدى التائين [illegible] لكونه مسندا إلى [illegible] فقد [illegible] اللطائف
فقصد بيان [illegible] على [illegible] عليه في انثناء [illegible] فوله من الهيئة بيان لما في قوله إلى الحاصلة من
بقع [illegible] سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم
المشبه مركب كما من كون الطرفان كما صفة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه
به بالليل [illegible] كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك
وجب الحكم بان الأسياف في حكم الصلة للمصدر [illegible] تشبيه [illegible]
النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الانفصال [illegible]
فيه كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها [illegible] الأثر [illegible] تقول [illegible]
ترك فصيلها [illegible] الكلام جملتين [illegible] على ذلك لأن قوله تهاوى كواكبه جملة [illegible]
لليل فالكواكب [illegible] على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة بشأنها [illegible]
لم يقتصر على [illegible] السيوف في [illegible] الكواكب في الليل [illegible] السيوف
[illegible] تعلو وترسب [illegible] الزيادة [illegible]
لأنها لا تقع في النقع إلا بالنظر إلى الكثير [illegible] واحدة وذلك أن [illegible]
واختلاف [illegible] اضطرابا [illegible] ثم انك [illegible]
[illegible] والارتفاع والانخفاض [illegible]

وان السيوف باضطرابها [illegible] الأمور [illegible] ويتداخل [illegible] بعضها ببعض ثم ان أشكال السيوف
مستطيلة [illegible] على [illegible] واحدة [illegible] فيها [illegible] الكواكب إذا تهاوت اختلفت
جهات حركاتها [illegible] يتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل أشكالها فأما إذا
لم تزل [illegible] على صورة الاستدارة [illegible] فقوله إن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر
بمعناه [illegible] مثار النقع بل هو مما يتعلق به [illegible] الإثارة [illegible] الواو بمعنى مع
[illegible] قوله [illegible] في حكم الصلة للقرب [illegible]
[illegible] والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أي أحدهما مفرد والآخر مركب كما مر في
[illegible] من [illegible] الهيئة الحاصلة من نشر أجرام
[illegible] على [illegible] أجرام صغر مستطيلة [illegible] مفرد والمشبه به مركب
[illegible] الثريا [illegible] يشابه [illegible] بعض [illegible] كخفقة في تقسيم
[illegible] ومن بديع المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركة [illegible] وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
[illegible] على [illegible] وجهين أحدهما أن تقترن بالحركة غيرها
[illegible] كالشكل واللون [illegible] الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال اعلم
أن مما [illegible] وسمي [illegible] في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة
[illegible] أحدهما أن تقترن بغيرها من الأوصاف [illegible] الحركة
[illegible] الأول [illegible] أي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز [illegible] النجم
[illegible] الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة
[illegible] أو اضطراب [illegible] الحركة [illegible] بأن يبسط

حتى يصير بعضه من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بداله اذا ظهر والمعنى ظهر له راي غير الاول
فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا
حد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد
الاشل والوجه ههنا ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعتبر ...
ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فهكذا في الشيء لابد من اختلاط الحركات كتحرك الجسم الى
جهات مختلفة كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليتحقق التركيب والا كان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها لاتحاد ... بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكأن البرق
مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة
اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل شيء من هيئات الجسم في حركاته
جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات ...
الجسم ... ان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قوله ...
... كالقبان ... ضمن الحرير ... فاعتدل ... والرجح
ثم ... وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي قول
ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه ...
باربع مجدول لم تجدل ... من جدال ...
... ان الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه ...
عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة ...

كان ... جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار ... على الارض ومن لطيف ذلك
قول ... في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم
من نعاس ... يواصل ... من الكسل ... بالمتمطي ... مع التوضؤ
... والكسل ... الى ... لطيف ... التركيب ... بتشبيهه
... والبيع ... الراي للمصلوب ... العكس
... الاشتباه ... مع ... التعجب ...
... الجار ... واحد ... السبع ... فانه امر
... لانه ... محمول ... مخصوص ...
... العلوم وان ... بعلم انه ...
... وجه ... الشطر الاول من قوله
... كما يقال ابرقت القوم اذا اصابهم ... والرجل ... اذا
... الوجهين ... ابرقت السماء اذا اصابت ... برق
... اذا ... ابرقت الغمامة للقوم ...
... انقشعت ... تكشف ... وجه الشبه
... الوجه ... الجميع ... البيت ...
... الابيات السابقة ... الغمامة ...
... الاتصال ... وجه الشبه ... المشترك ... الاتصال
... للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه اماله وجوده
... التي ... في المشبه به لان

هذا المعنى مشترك بين الطرفين وهو في المشبه به اظهر لظهور الغاية ثم اشار الى ما هو مثال البا في قولهم
التشبيه بالوجه العقلي اعم ... فقيل تقتضي اي يقتضي بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد
يصفو ويكدر تشبيهان واحد لا انما الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
وصفه المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان لا يدوم على حال ... بينهما ان الغرض من البيت
ان يثبت الابتداء ويطلى منفصلا بالثاني ... الاخر ان زيد على الجمع بينهما والبيت
في قوله يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى اقتران احدهما بالاخر لان
لو قال يكدر ويصفو لم يتغير المعنى فكذلك وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء ...
حقيقة النظر الى قوله يكدر ثم يصفو ... ثم الترتيب المقتضي ...
بالايام كما ذكره الشيخ وقد تقدم في اسرار البلاغة ... قولنا زيد يصفو ...
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ... فانشاء البديع ثم مثال وقد ظهر
بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بان ...
لا يجب فيها ترتيب ... انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ... بخلاف
قبيل المركب فانا اذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف ... التشبيهات بنسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو سقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ... اقسام واحد ومركب
ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف
الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال
الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في تشبيه طائر بالغراب ...
... والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن ...

ويشابهه ... وحسنها ... في نسبة ... والله اعلم انه
... فقد ينتزع ... وقد يجيء بعض
... وعند المحقق ... وجه التشبيه من
نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى
بشيء مليح او تهكم اي تهزّء واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل من المثالين يحتمل
ان يكون للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة
من غير قصد الى استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح
هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر ان قولك هو حاتم مثال للتمليح
لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع والب
في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني
... فسل لغيظة الضحاك جسمي ... قد قصد بها الهزء والتمليح
... في قوله ... ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار
... الجراة وكذا بين البخيل وحاتم وجه التمليح والتهكم لانا اذا قلنا للجبان
كالاسد ... في التضاد ... الملاحة والتهكم في شيء وايضا
... ثم نزل منزلة التناسب ... لا يخفى على احد انا اذا قلنا
للجبان هو ... او هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد
... بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراة وحاتم في الجود ...
اي الذي هو ضد الجراة والجود ... والبخل ... منزلة الجراة

والجود بواسطة التمليح او التهكم كما مر اذكرها في الضدية كما يجعل في الاكذوب الضحكة

فوجه الشبه في قول الجبان هو سهدا انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا

ينبغي ان يعلم (واداته) اي اداة التشبيه (الكاف وكأن) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر

جامدا نحو كأن زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في الحقيقة هو المشبه

والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا وقيل انه اعلم في الموصوف كأنك شخص

قائم لان الخبر صفة لما هو في الموصوف وجعل الكلام بسبب التشبيه كانه تشبيه صار الضمير

يعود الى الكلام لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك ملك وكأنك مت (وقد يستعمل) عند

الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك

وكأنه فعل كذا او هو الكثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة

والمضاهاة وما يؤدي معناها (والاصل في نحو الكاف) اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ

نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) لفظا كقولك زيد كالاسد او

تقديرا (وقوله تعالى) كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد وقوله تعالى

وقصة العجيبة (او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) الآية فان

التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم عليه وحذف

عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل

الذي استوقد نارا لان المثل المشبه به فدولي الكاف لان المقدر كالملفوظ وانما جعل ذلك في

قبيل ما يلي المشبه به الكاف مع امكان الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما

مثل الحياة الدنيا كماء اي ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلم

انه اذا كان المشبه به مفردا ومقدرا فهو من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه فيهم فلا يقدح في نحو قوله تعالى بما

الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس

من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كما كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى

من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان

خفوق النجم فالمشبه به هو كون الحواريين انصار الله تقدير بل الكاف كمثل ذوي صيب فلذلك لم

تقم عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري

الى الله قال صاحب المفتاح او وقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله فيقدر بعضهم من كلامه قوله

او وقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول اشبه او المشبه به نجزم بان القصد في المؤمنين بدل

والثاني لعله قدره قوله هذا البعض بان الاية من قبيل نظير القول او كصيب في ان التشبيه

اللون بالقول محال لا وجه وهو اعلم انه لان مراد هذا القائل انه او وقع في الكلام التشبيه بين

كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين

كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف

ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء فيه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف

في رد هذا القول وهو ان يعني كلامه فان وقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام

للعهد والمراد ابين كون الحواريين انصار الله على ما يليهم منه ضمنا وبسياقه قولهم نحن

انصار الله وبين قول عيسى ما هو صريح في ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به

يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يليهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو

صريح لكن المراد هو الاول لانه اذ لا معنى بتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحوار

بين في قوله او وقع التشبيه بين كون الحواريين انهم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اي

حوارى الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم (وقد يليه غيره) اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به

بحث اداة التشبيه

وذلك اذا اى المشبه به مركب لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب
لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل بمعنى الى والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون
اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن فان قلت فليجعله اسما
ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيلي المشبه به الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب
هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون
اصابعهم في اذانهم لابد لها من مرجع بتقدير كمثل ذوى صيب قال صاحب الكشاف فلولا طلب
هذا الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لان المراد الكيفية المنتزعة
سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا
الاية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل ان طلب
مرجع الضمير اوجب الى التقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه
ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار
على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما

بحث غرض التشبيه

مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما اتفق حب الحذف والتقدير
فتقدير مثل ذوى الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود
واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا وليس قول
من توهم ان ما ذكرنا من ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف
المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد
يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
وادعى كمال المشابهة لما في علمت من الدلالة على تحقق
التشبيه وتيقنه وكما في حسبت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى
تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقق ففيه اشعار بان
تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي
كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك انما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه
انما يكون على التقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل ام لم يذكر كما في قولنا
زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
والغرض منه اى من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد
الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل
امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اى قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى
ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار

اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهو في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال
بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد
فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك ليسمى مثل هذا التشبيه
ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا
علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال او مقداره
اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما
في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة
السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه
في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على
طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية
شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الف النفس بها ... اذا اردت وصف يوم
بالطول فقلت يوم كان طوله ... او كانه لا آخر له ... السامع

من الانس

من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا
واصطكاك المزاهر وكذا اذا املت في وصفه بالقصر يوم كاقصر
بابهام القطاة وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم
ايام كاباهيم القطا وقول ... ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم
مثل سالفة الذباب وكذا اذا املت طلب اذا ابهم تشبيه لم يزل ذكره من
ذكره ونظر متناظره على اعضاء غير فيه ولم تشتغل عنه بشيء وفي السامع
لا ابعاد فيه من الاريحية فابعاد ومن انشاد قوله اذا ابهم الغني
بني عنقيه عزه وتشاغل ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة
تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي
وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان
كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما
يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه
وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا
بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما
اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض
مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي
كونه اتم بل يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به
في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه
ولهذا قال الحكماء كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة من الزيادة

والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما بيان
تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الا
شهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية
اجدر فان قلت لم خصص من الاربعة ...
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي
الاتمية والاشهرية في تشبيه وجه ... بالسواد
بمقلة الظبي للتزيين فان السواد لعين الظبي ... ليس
اتم فيها من وجهه ولا اشهر فيه بالسواد ولان الهيئة المشتركة
بين الوجه المجدور والسلحة الجافة المنقورة ليست في السلحة اتم
ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به انور
واخفى كان التشبيه بالنسبة بعض الاغراض اوفى وقد
اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق
المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى
حالا معها واتم ليصح ان يكون المشبه به لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض
التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
وتقرير الشي بما ليس فيه التقرير الابلغ انحو
او من نوع الاستطراف

كما في تشبيه فحم فيه جمر

كما في التشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لا
ممتنع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور
للاستطراف لصيرورته كالممتنع لندرة ابرازه او للوجه الآخر اي نقلا
لوجه حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لبعض ما لم
اي لبعد في استطراف النوادر كما ذكره تشاهد العلاقة وعلى هذا يكون
عدم كون ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في لون الاستطراف
حالا عن التطابق قيل معناه كما ان ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وهذا
انسب ببقية كلامه وبالجملة فيه لبس لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب
كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير كما انه لا
يدل فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في
الحسن او القبح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واعلم ان وجه الشبه
الذي هو الهيئة المشتركة فيما وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه
المقصود من وجه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه
لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من
التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون
المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص
ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او
زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد في وجه
التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر

الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان
امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي
او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او
استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في
صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة
وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه
جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية في صفة البنفسج
ولازوردية تزهو بزرقتها قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة اخرى
حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها اي الازهار اللازوردية الحق التشبيه باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن
بها اوائل النار في اطراف كبريت فانه صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين
غاية التباعد وجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق
رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا
ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام
انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص

في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كأن غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال لغرة الشيء
لاكرمه واكثره غرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح والغرض الآخر بيان الاهتمام به اي بالمشبه به
كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكر من
جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص
في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا
الكلام محل نظر لان ما تقدم يطلب ما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه
الشبه بالزائد على ما قرر سابقا فان اريد الجمع بين الشيئين في امر
من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء
وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين
ويعتبر في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى
ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت

جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء اي هطلت والباء في بالخمر

للتعدية وليست زائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد

التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد الى ان احدهما زائد على الاخر في الحمرة والاخر

ناقص عنه حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين

الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه

الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من

غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ

ونحو ذلك اذ لو قصد بشيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح

مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى

لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص

انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون

او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان

العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقيم فانه مع التساوي

ترجيح احد المتساويين يقتضي انه يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا

قلت التساوي فيما هو وجه الشبه لا ينافي ان يجعل المتكلم احدهما مشبها

والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة و

النقصان لكن لما كان المقصود الامر الذي يقصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك

التشبيه الذي يتبادر منه ان احدهما ناقص والاخر زائد في وجه الشبه هذا

تمام الكلام في اركان التشبيه والغرض منه واما النظر في اقسامه فهو انه له

تقسيما

تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه التشبيه وآخر باعتبار الاداة

وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على ترتيب السابقة واشار الى الاول

بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه

اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد

وكتشبيه الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس

لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد

منهما يصون صاحبه عن الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة

فان قلت اليس فيه لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه

لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل

من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل

من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه

الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين

ثم التقييد قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال ونحو ذلك

بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة

في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها

في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فههنا المشبه مقيد

والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو

قوله كأن مثار النقع البيت فانه قد سبق تحقيقه وجه في تشبيه المركب بالمركب

انه يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب

المجموع كما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء
فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة
من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها كما في تشبيه المركب بالمركب في قوله بحيث تحسن تشبيه كل جزء
احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامع درر
نثرن على بساط ازرق فانه تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي
تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وعد لا يلوح ... الحسن كقوله كأنما المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت
قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقوله بحيث
لا يحسن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد
تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فانه الفصيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء
يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلناهما من
المتفرقة فلا بد من تكلف وهو انه شبه في الاول المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع و

البلايا

والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما التشبيه المركب
فهو بين كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فيه تعدد في المشبه فهو مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى
ولكن تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والجحفلة نابت على
رأسه شجرتا غضا والفرق بين المفرد والمركب مضيق احوج شيء الى التأمل
وكثيرا ما يقع الالتباس فالمشبه به في قوله كان راقم على الماء انما هو
الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو
المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل
التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها
بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كأن مثار النقع وقوله وكأن
اجرام النجوم وقوله كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب
وبحثه كأن ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما لا يوجد فيه الامور المتعددة المختلفة
بخلاف الاول بانه قصد في الاول الى ما يقصد فيه الامور المتعددة المختلفة
بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد فكقوله اي قول ابي تمام
يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر

يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض
كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صورته فتصور اي صار له صورة حسنة
تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه
زهر الربى خص الربى لانها انضر واشد خضرة فكأنما هو اي ذلك النهار
مقمر اي ليل ذو قمر لان النهار المشمس الذي اختلطت به ازهار الربوات
نقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد مثل الليل
المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما فيه من التسامح وايضا تقسيم
للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها
كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب
واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة
يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انما
يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان
للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب
والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروس اطراف
البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون

٢١١

الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره
في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح كأنما يبسم اي ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ
منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور
شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن
برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب [illegible] من باب
التشبيه نظر لانه [illegible] الثغر بغير ذكره لفظا ولا تقديرا الا ان لفظا كان
[illegible] يدل على انه تشبيه لا استعارة وفي تسمية هذا [illegible]
نحو تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات انشدنيها المتنبي
بالاسف ابياته [illegible] اوحي بروح الجنان كبر والشباب وبرد الشراب وظل
الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الزمان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه تقسيم
ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب
وبعيد واشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدر في الصطلي
والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا الى غير ذلك

وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
[illegible] كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور [illegible]
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان
[illegible] بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب
[illegible] غير حقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
[illegible] الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسير الخفية بتفسير الجمهور [illegible]
الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ [illegible] التمثيل
التشبيه المنتزع من امور متعددة وان لم يكن [illegible] مستعمل
التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل واذا كان [illegible]
التمثيل عليه وان يقال ضرب الامر مثلا لكذا انما يقال [illegible] للقرآن المجوة
للعالم اما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل [illegible] ما لا يكون
وجهه منتزعا من متعدد عند السكاكي ما لا يكون منتزعا [illegible] وصفا حقيقيا
فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون [illegible] السكاكي وابن
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم [illegible] فمنه اي
من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل
احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
افضل كما ان الحلقة [illegible] متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

[illegible] فصمتة الجوانب فانه موضع الانتزاع منها يلي طرفا
[illegible] ذكره جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
[illegible] الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
[illegible] ولا زيادة العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم
[illegible] افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت
اعلم [illegible] انهم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول
[illegible] حين سأله عنهم وايضا اما كذا هي بعبارة بيانية هذا
[illegible] مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه
خفي [illegible] ذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون
فيه ايماء الى [illegible] نحو زيد اسد فقولنا زيد العادل اسد يكون مما لم
يذكر فيه [illegible] الطرفين لان العادل لا يشعر بالشجاعة وكذا ينبغي
ان يفهم [illegible] مثل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر
بوجه التشبيه [illegible] انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف
الحلقة [illegible] غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه
قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفاهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام
في الحسن بن سهل صدقت يصح التعبير اي [illegible] فتى كثير ذكر الرضى في ساعة
الغضب صدقت [illegible] اي اعرضت عنه لم يعد عنه وعادته ظنني مالم يجب
كالغيث ان جئته وافاك ريقه يعني اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه

امر اوله والسابه ريق احمر وريق لهاتين افقه وان ترفك عنه في
الطلاع صنف بحمده ومع بان عطاياه ما نفيت عليه اعرة اولم يعرف وكذا هو صنف
الذين بانه يقيل جنة او ترحلت عنه وهذان الوصفان … وجه
هو الشبه اعني الاماحة في حالتي الطلب عنه وحالة الاعطا عليه الاعر
عنه وهذا ما … فيه وصف … كقوله … ايا … في فصل
موا … اي … عنه او لم الطلب كالغيث … تركه لعدم … الكلام
واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله … في صفاء او
واو معنى كالكلام … اي … الى قسمين احدهما ان يكون … حقيقة وجه الشبه
… اي يكون امر … فاله … بقوله … ما …
… اي بان يذكر … ما يستلزمه اي … وجه الشبه
لا زماله كقولهم الكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها
اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح … الاحتياط … التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع
وازالة الحجاب وتنبيه ان … التحقيق في وجه الشبه حيث فسروه
الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر ان تسامحهم هذا يعني ان
ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة وهو امر حسي قطعا … ذلك على ان …
فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي بجميع قولهم وجه الشبه …

التسامح

التسامح هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كما ذكره العلامة
العلامة … وغيره … لانهم جعلوا وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة
لا انه … وجه الشبه على التحقيق في قولهم الخد كالورد في الحمرة هو
الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا … الى … على التسامح وترك
التحقيق … الذي يخطر بالبال … معنى كلام السكاكي ان
تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي … حسيا انما هو
من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه … وذلك لان وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا
الاعتبار سموا وجه التشبيه في مثل هذا حسيا … وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي
ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي
اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا فمعناه
ابتداء في اول الراي وظهور وجه التشبيه في بادي الراي يكون لوجهين
لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل
الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على
المجمل وشيء آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص ولهذا وجب تقديمه في التعريف
الكاملة وكذلك ادراك الشيء فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل
ثانيا الذي قبل النظرة الاولى جمعا وفلان لم يمعن النظر ولم يعد وكذا

وكذا ما يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة
الثانية خلاف ما يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على اجمالي اي او لكون
وجه التشبيه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار
والشكل فانه قد اعتبر في وجه التشبيه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل الا ان الكوز غالب
الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور وغلبة
حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا
يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر
على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فانه في وجه التشبيه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه
مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المشبه او التكرر على الحس سببا لظهوره
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه
امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في قسم الاول واما بعيد
غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه

في بادي

في بادي الرأي وعدم الظهور يكون اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او لندوره اي لندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا اي ولندور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا
كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من
زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكر من
الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في
كف الاشل فان الرجل ربما يتكرر على الحس المرآة ويقضي العمر
دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به
سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه مشتركا
والجامع بينهما مطلقا لانه يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه
فالغرابة اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في
اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها اي اعرف
بعضها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضها اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في

كما في

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

قوله امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان
او ان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان
قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك وصفين او اوصافا فانك
تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان بك في الجملة
حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من
جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما
فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان
تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما فعل ابن المعتز في تشبيه
الثريا بالعنقود والنجم الشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبر ذلك في العنقود من الملاحية فمثل ذلك
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه
الى نفس الحمرة بل الى ما لها في تحل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في
التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط
وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر كقوله تع انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل
فالمنتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من
البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير
مبتذل ولان النفوس اعجب بالغرابة والمعاني الغريبة ابلغ و
احسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس

الطف

الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على
الظما ونعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون بسبب لطف المعنى ودقته
الخ شبيه على البعد فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان
على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل ولهذا سمي الخفاء
من التعقيد او الخفاء في ... ذكر ... اي حصل المطلوب
ويظن بالتعقيد الخفاء المردود والمعيب في التعقيد هو الخفاء الذي
بسبب سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى
المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن
الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه
ليس فيه حياء فتشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث
الحياء فيه اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم
تلق انما كان من لطيفة بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وانما كان
من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان الشمس لتستحي
اذا نظرت الى ... كقوله اي كقول الوطواط عزماته
مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم
مبتذل لكن الشرط جعله غريبا واخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو
ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح
اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان

البد [illegible]
والمام [illegible]
الاداة [illegible]
حذف اداة [illegible]
حا صيف [illegible]
[illegible]
والصفاء [illegible]
وقال الشاعر ورب [illegible] فصاحت [illegible]
الاصيل صفرته وشعاع الشمس [illegible] عز اذا النير
ابا بها وصفه وقت الاصيل لانه [illegible] الشمس [illegible] بعد
ذي لباليه اي ازديه بهواجر كي صفرة [illegible] جبال الكتائب
الذنب اللجين المذكوران في البيت [illegible] الاجرام الخافقة
للقصائد الخافقة فيما اي اللجين انما هو [illegible] الجيم [illegible]
الذي يسقط من السيح وقد شبه به وجه [illegible] الاصيل [illegible] الذي
له اصيل وعرفة ذهبيه وهو ورقة الذي اصفر [illegible] نحو [illegible] به
الماء فظل [illegible] الوجهين [illegible] عطف [illegible]
وهو بخلاف ما ذكر اداته فصار [illegible]
[illegible] الطالي المشبه هو [illegible] به [illegible]
اداة التشبيه [illegible]

والاصيل صفوة الشمس في وقت الاصيل فعلم ان الاصيل مشبه والذهب مشبه به من جهة الوصف

[illegible] تم
تكون ضمير [illegible]
اما تحقيق او [illegible]
التشبيه بالقوة [illegible]
اما تكون الاداة اما مذكورة او محذوفة
[illegible] فيه اضافة المشبه به كقولنا
[illegible] او اضافة الاداة كقولنا زيد كالاسد
وكان زيد [illegible] ذكر الاداة كلها او بعضها اي ذكر
[illegible] وجود الاداة تاما او لا فهو متوسطة
[illegible] على مراتب التشبيه في قوة المبالغة
[illegible] ذكر الاداة كلها او [illegible] باعتبار متعلقة بالاضافة الدال
[illegible] الكلام [illegible] انما هو بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه
[illegible] او لا اعتبار اختلاف المراتب باعتبار ذكر
[illegible] واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو
زيد [illegible] زيد [illegible] اي الا على البعد

[illegible]
اما [illegible]

بعد المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته
كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد ولا
قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان اعني زيد كالاسد في
الشجاعة عند الاخبار عن زيد عالم ان الاول البيان فيما وبيان
القوة والاخر ... وبيان ان عدم القوة في الاربعة الباقية فمتوسطة بينهما
وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه
بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاول فهو في غاية القوة ... القوة
والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى
من حذف وجه الشبه بحمل المشبه على المشبه به من حيث الظاهر ... هو الوقف
بين ... في الكلام اسد او بحر نحو قولك زيد اسد او
في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها والتحقيق في ذلك انه
اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو
على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا لكن اقرب في الكلام
السابق رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان
يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع
كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا

مقصوغاد

قلت

كان مساق الكلام في اثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون قبلها ... بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه
بخلافه نحو رايت اسدا ... الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء
بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واعلم
انهم قد اتفقوا ان هذا الافتراق بانه يفرق بينهما في الاصطلاح
والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا اصطلاحه
الكلام في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان
الاسد ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة
التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر واما اذا لم يكن كذلك
نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم
يقصد باسم المشبه به على ما يدعي استعارة له لكن ... كما في لقيت
اسدا ولا لاثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف ... ولا يسمى
تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه او لم يقصد
الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد
تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فانه ابت الان تطلق اسم

الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فانه قد يحسن دخول ادوات
التشبيه عليه وقد يحسن اطلاق عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به خبرا
نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كالشمس النهار
وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير ادوات التشبيه فيه وذلك بان
يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر
والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة
الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه
لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في
هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد و
كالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب
يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء
الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه
الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر
المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح

بدرا

بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل
انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فالكلام موضوع لا لاثبات
التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كريم
لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن
اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل
الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون
الممدوح بدرا امر مستقر ثابت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة
وكما يمتنع دخول الكاف فيما نحن فيه كذا يمتنع دخول كأن وحسبت لان
لانهما انما يليق بالخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا انه كونه متعلقا
بالاسم والمفعول الاول مشكوكا فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر
كأن زيدا الاسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت
عليها كالبناء على المجهول وابتناء الفرع اذا لم يتحقق اصله
وحاصله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص
بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى فمثلا
قوله دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير
التشبيه بين محصول الكلام وفي ايضاح المفتاح انه اذا كان المشبه به مذكورا
او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث
الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة

والمجاز وهو المقصود في المصدر من مسائل علم البيان والمقصود الاصلي
هو بحث المجاز لكنه قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما
من شبه تقابل العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما
وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة على ما هو المذهب الاصح
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض
للاصل مناسب وقد تقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين
الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل
بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته
ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل
من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على
موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو
رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا
للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من

من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة
المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة في اصطلاح به التخاطب
اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله
وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له على ما لا يخفى فاحترز بالمستعملة عن
الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما
وضعت له عن الغلط اصطلاحا كاستعمال في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في
غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز وعن المجاز الذي لم يستعمل
فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا
طب يتناوله الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخ
عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب
كالصلوة مثلا اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع
انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في
اصطلاح اخر يعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
ليتناول المفرد والمركب قلت لم يسلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب
منقول لكان تعريف الحقيقة غير منقوض فهذا الفن لم يتعرض الا لما
هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين

بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي بمعنى ان
تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته
انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا
لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره انه مشروط دلالته على معناه الافرادي بذكر متعلقه قلت لا نسلم ان
معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرته بل ما اشار اليه بعض المحققين من
النحاة اي الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل
مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد
يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن التعيين للدلالة
بنفسه اي يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز
لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين
للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب الكشف ان المشترك انما يدل على واحد
من المعنيين غير معين فهذا معلوم ما دام منسوبا الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصه دليل
على الطهر والقرينة لدفع مزاحمة تلك المادة فخصصه الغير وتحقيق ذلك
ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع مزاحمة

للآخر لا لان يكون الدلالة بواسطة وحصل من تعدد الوضعين وضع آخر
ضمني وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما
فكانه قال الواضع وضعته مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فهم منه واحد منهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق
كلام المفتاح وبهذا لا يتوجه اعتراض المصنف عليه بانه لم يثبت معناه التحقيقي
انه لا يبقى بين الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل على
وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو لانه خلاف كلامنا فقوله بمعنى الطهر وقولنا لا بمعنى الحيض قرينة لفظية و
والقرينة قد تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون
المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى الذي هو ... موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد
في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان
اريد انها موضوعة بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية فغير
واضح لظهور ان دلالته على اللازم المسمى ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حيث لو كان
القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل فمعنى كلامه انه خرج
من تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها حقيقة على ما صرح به السكاكي

من حيث حال الحقيقة في المفرد والكناية يشترك فيه كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدمه هذا أيضاً غير صحيح لأن الكناية لم تستعمل
في الموضوع له بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم
ومجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في بحث الكناية إن شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته
ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمة وحذاق
العصر وهو أنه نظر إلى لفظ الإيضاح فتوهم أن هذا اعتراض من المصنف
على السكاكي بالدلالة بنفسها أنه يتوقف العلم بالتكلم بالوضع كما في باقي
الغنائم المصنف حيث ذكر أن دلالة اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم أن
السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ما قيل من أن دلالة الألفاظ ذاتية
فلا يحل لأحد أن يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء عنه هذا كلامه
وأقول كيف صح له إبطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء عنه والعجب
أنه لم ينتبه على أن المصنف أيضاً في الإيضاح بتعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه وأن السكاكي أورد هذا المذهب وأبطله ثم تأوله فجاء التعقيب بهما
إلى القول من قال حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء فمنقول هذا الأستاذ
بحث يعني أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته إلى جميع المعاني فذهب المحققون إلى أن المخصص هو الوضع والمخصص
أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري من أن الله
تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليماً بالوحي أو بخلق

أي إفادة العلم
أي جعل عباده واقفين

الأصوات والحروف في جسم وإسماعها ذلك الجسم واحداً أو جماعة من
الناس أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة وذهب بعضهم إلى أن المخصص
هو ذات الكلمة يعني أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على أن هذا القول فاسد لأن
دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب
أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ
لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما أن كل أحد يفهم من كل لفظ أن له لافظاً
ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي لأن ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر
بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني كما في الأعلام المنقولة وغيرها
من المنقولات الشرعية والعرفية كما ذكرنا ولامتنع وضعه مشتركاً بين المعنيين
متنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للأسود والأ
بيض لاستلزامه أن يفهم من قولنا هو ناهل أو جون اتصافه
بالمتنافيين والمتضادين وهذا أولى من قولهم لأن الاسم الواحد لا يجب
بالذات للنقيضين أو المتضادين لأنه ممنوع وحينئذ تأوله أي القول بدلالة
اللفظ لذاته السكاكي أي صرفه عن ظاهره وقال إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي
الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي
أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب

بينهما مغايرة بحيث يحكم الفهم بالعاء الذي يوهم في دخول الشيء من
غيره انما يتميز والفهم بالعاقة يهو لتدبر كل الشيء حينئذ يتميز وان لم يتنبا
تركيبه وفي ايضا خواص كالغلاق والفرح بالتحريك كالتنزوان و
الجيد من كانه يسماها بحانها الحركة وكذا جب فعل بضم العين منشئ في
وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقف على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر من قولهم جعلت
كذا مجازا الى حاجتي انه بمعنى طريقا اي معنى جاز المكان اي سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يجاز اعتبار المعنى
في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار
التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى
به الاسم من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولذا اشترط بقاء المعنى في الوصف
دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسمية
بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليصح تسميتها بهما بل لاو
لوية ذلك ولترجيحه على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار
تناسب التسمية ان تتصف بوجود ذلك المعنى في المسمى فالمجاز مفرد ومركب
وحقيقة كل منهما اي الحقيقة الآتي فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما
المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب

على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته او ارادة ما وضعت له فاحترز
بالمستعمل عما لم يستعمل لان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او
غيرهما وبقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل
فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له
في الجملة لكنه مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله
على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم
العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فالكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في المعنى المجازي للمعنى الذي وضع له الاول
حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي
الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى
الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد

اسم تعبير المنقول المناسبة
والمنقول والمنقول
الاصطلاحي اللغوي
لمناسبة وبغيرها ما لا نقل
فيه فالمشترك
حسن

الموضوع له الاولي كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد
انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب
جميعا يكون مجازا لهذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فمع موضوعة
له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف
الحقيقة فانه رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الصلوة
ثم اشار الى ان كل واحد منهما اي الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي
من غير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلانه واضعها
ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية
عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك
الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كالاسد للسبع والرجل
الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا والصلوة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا يعني اذا استعمله
المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون
مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في

الاول

الاول مجاز في الثاني فيما ذكر بلفظ الكثرة مثال للحقيقة والمجاز وما
ذكر بعد كل نكرة من المعرف فنظر الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز
مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى
الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه
بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ بمعنى المصدر
فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا و
المعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار
بقوله فهما اي المشبه والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس الذي طلب عارية من المشبه به لاجل
المشبه والمرسل هو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة فانها
موضوعة للجارحة المخصوصة لا في معنى النعمة ان تصدر منها وتصل الى
المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا
بطريق النعمة منها بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من
اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي وفي
ذلك بخلاف نفضت اليد في البلد والقدرة اي كاليد في القدرة لان
اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على
القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد
في قوله عم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم

يدعى من سواهم فمن باب التشبيه اى هم فى كثرة تنام فى وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد
بعضا وان يخالفه بحاجة فى التصرف فكذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم
على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار
البلاغة من ان اليد مجاز عن القوة فهو مبنى على ما نقلناه عنه من ان التشبيه
اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه اجل
من المقبول وهنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية
فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر
والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون
البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل بعض امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع
العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يلحظ فيها
اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزء من الجزئيات لان ائمة
الادب كانوا يتوقفون فى اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع
العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع [illegible] احاده وجزئياته مثلا
يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق
الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى
لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقى ما ذكره الى
خمسة وعشرين واحسن ما اورد هنا ان الشعر بالسببية اولا فى اطلاق
اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اى

اى ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعنى فى هذه التسمية
مجاز مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك
الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح كالعين وهى الجارحة
المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين
اذا كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان ما عداها من الاعضاء مما
لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق
على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز
اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى
ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشيء باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله
تع يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق اى اناملهم التى هى جزء من الاصابع
والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع شيئا
من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسمية الشيء باسم السبب نحو رعينا الغيث
اى النبات الذى سببه الغيث وتسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء
نباتا اى غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظنه سهوا لانه من تسمية
المسبب باسم السبب اذ الدم سبب للدية والعجب انه صرح فى تفسيره اى الدية
المسببة عن الدم وكان عليه ان يقول تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان
هو عليه فى الزمان الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى
من قبل اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء

اليه في الرفعة المستقبل نحو انی اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى
الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه
والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك نحو واما
الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها
الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين
اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح
به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف
ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان
وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد وعمرو على الخصوص ولا
شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد كلام
ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان
يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لا
حقه فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة مجاز
كالمسكر للخمر التي اريقت وان كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا
بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهب الى معنى ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة لا يشترط انه يلزم من تصوره اللزوم

تصوره

في الاستعارة

اما ذهنيا بحيث كاطلاق البصر على الاعمى او مفضيا الى لزوم خارج
بحسب العادة او بحسب الواقع ومع اجتماعهما يلزم احدهما جزء للآخر كالقرآن
للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والاذهان بينهما علاقة يلزم بحصول
احدهما حصة الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يلزم
احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك مشتمل على اللزوم ولهذا اشترطوا في اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا
يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا
محالة يكون الانتقال الذهني من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة
الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد
الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد
يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية
وهذا التقييد لتمييزها عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق
معناه اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى
امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية

فيحال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي
قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا السلاح
وشاكي السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا
الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة
له لبد اظفاره لم تقلم لبد الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع فالاسد هنا استعارة للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
وقوله اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق
وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح
في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر ان اللباس عند
الحمل على التخييل وانه يحتمل عنده ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل
ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس فيحتمل ان يريد به
الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة
الهيئة فيكون حسية لما ذكر السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل
الامر الحادث عند [illegible] كونه تشبيها بالاستعارة غلط فان
فان الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني

باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يشتمل نحو قولنا ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو
زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه
الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز
تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة
كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على
التشبيه بحذف اداته وان التقدير زيد كالاسد [illegible] واستدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا اجريت زيد اسدا ونعت اسد اعلم زيدا معلوم
ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
[illegible] لانه وجوب المصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه
الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهرة
وتحقيق ذلك انا اذا اطلقنا نحو رايت اسدا يرمي وقلنا ان اسدا استعارة
فلا نعني بالاستعارة تجريد اطلاقه بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه
استعارة من الشخص الموصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل
شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة
ولو دل على ما ذكرتم بان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار

والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله
والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم
[illegible] بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن
عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت به اسدا اي شيئا [illegible] واما اذا ذكر
المشبه بالطلبة لكن اتي بوجه الشبه نحو رايت [illegible] الشجاعة ونحو قوله
ولاحت من بروج البدر بعدا بدور [illegible] بالكتبان ففيه اشكال
لان ذكر المشبه لفظا او تقديرا او اجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها او رايت رجلا
كالاسد في الشجاعة ولاحت من [illegible] بروج البدر بعدا [illegible]
كما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط [illegible] وجه الشبه
لان المراد [illegible] في الكلام كما في قوله تعالى
[illegible] في الكلام ما يقتضي [illegible] كما في قولنا رايت [illegible]
شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لا استعارة لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قرينة على ان الخيط الاسود [illegible] الليل [illegible]
بكلام صاحب الكشاف [illegible]
[illegible]
[illegible] ذكر المشبه [illegible]
في الاستعارة [illegible] الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه [illegible] مذكور

ولا افتقار

ولا افتقار [illegible] بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا
في غير ما وضع له لعلاقة ان يصح وقوع اسم المشبه به موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا
شجاعا [illegible] على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالحي
[illegible] والكافر [illegible]
[illegible] هذه الآية [illegible] التشبيه لا الاستعارة واراد
[illegible] الكافر بانه قد يشارك [illegible] والكافر
[illegible] طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان
من الحجارة لما يتفجر منه الانهار [illegible] ذهب كثير من الناس الى ان
الآية من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف [illegible] الاستعارة
ولا يخفى ضعفه [illegible] لفظ [illegible] الاستعارة مجاز
لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان
الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كالاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع للمشبه به اعني السبع المخصوص
لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشيء [illegible]
مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا

وهذا الكلام صريح في أنه إذا أطلق العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا رأيت زيدا فقلت رأيت
إنسانا أو رأيت رجلا فلفظ إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع
له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا إذا قال أكرمت زيدا وأطعمته
وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الإنسان حيوان ناطق فليتأمل فإن هذا بحث يشتبه على كثير من
المحصلين حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص ويعترضون
أيضا بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشؤه عدم
التفرقة بالالفاظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما وقع عليه باعتبار الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام إشارة إلى تحقيق هذا وقيل إنها مجاز عقلي
بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء
دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل الرجل الشجاع فردا
من أفراد الأسد كان استعمالها أي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال
الأسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وإنما قلنا إنها لم تطلق
على المشبه إلا بعد الادعاء المذكور لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لأن
مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة
ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد
عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا إنه جعله
أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا إنه جعله أسدا لأن جعل إذا كان متعديا

إلى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد إثبات صفة للشيء حتى لا تقول جعلته
أميرا إلا وقد أثبت له صفة الإمارة وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه
تبعا لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق
عليه اسم الأسد كان الأسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل
عقليا بمعنى أن العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الأسد و
جعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا أي ولأن إطلاق اسم
المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب
في قوله أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلله قامت
تظللني أي توقع الظل علي من الشمس نفس أعز علي من نفسي قامت
تظللني ومن عجب شمس أي غلام كالشمس
في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا أنه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل
حسن الوجه إنسانا آخر والنهي عنه أي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا قد زر
أزراره على القمر تقول زررت القميص عليه أزره إذا شددت أزراره
عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لأن الكتان
إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة إنسان
كالقمر في الحسن ورد بأن الادعاء أي ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما

وضعت له للعلم الضروري بانا نستعملها في الرجل الشجاع فكان مثلاً
والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك انه دخول في جنس المشبه به
بنى على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة
والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو
الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة [illegible] المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير
المتعارف وبهذا يندفع [illegible] الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة [illegible] السبع المخصوص واما التعجب والنهي
عنه في البيتين المذكورين [illegible] البناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة والاشعار [illegible] لا يتغير عن المشبه به اصلا حتى
ان كل ما يترتب على المشبه [illegible] النهي عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب [illegible] على التأويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر [illegible] دعوى دخول المشبه في جنس
المشبه به مبنية على تأويل [illegible] به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل
في الكذب وايضا لا [illegible] عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له لانه على [illegible] الكذب فانه لا ينصب
فيه قرينة على ارادة [illegible] ترويج ظاهره وزعم

صاحب

صاحب المفتاح اي الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة ايضا والدعوى
مبنيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يلزمه على خلاف الواقع
والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير انت تعلم ان تفسير الكذب خلاف
ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع مخالفته للتخصيص التأويل بمفارقة
الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل
ب والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
يقابل الصدق والحق هو الخبر المطابق للواقع بقياس الواقع اليه و
والصدق هو كونه مطابقا للواقع [illegible] الواقع فهما متحدان بالذات
متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص [illegible] لا يكون الاستعارة علما
لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في [illegible] افراده قسمين
متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم [illegible] الجنسية لانه يقتضي
التشخص ومنع الاشتراك والجنسية [illegible] تناول الافراد اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره [illegible] الاوصاف كحاتم فانه تضمن
الاتصاف بالجود وكذا [illegible] ان في الفصاحة وباقل في
الفهاهة وح يجوز ان يشبه [illegible] بالجود ويتأول في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد [illegible] المعهود من طي او من غيره كما
جعل الاسد كانه موضوع [illegible] او غيره فبهذا التأويل
يتناول حاتم فتساول [illegible] الغير المتعارف وهو

من يتصف بالجود ولكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع
له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لا
نها مجاز ولابد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اما امر
واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون
كل واحد منها قرينة وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمان فان في
ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله ان تعافوا بكل
من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان
ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا يتضح
صحة كونها قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة بالجر
على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف
الممدوح وخبره قوله تنكفي اي تنقلب بها والباء في قوله بها للتعدية
والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب
اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه
في الحرب فيهلكهم بها وافرد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المقام
لان الكلام صيغة جمع القلة في الكثرة يستعمل للآخر لما استعار السحائب لانامل
الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس
الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين

وباعتبار

وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير
ذلك مرّ باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان
لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله
تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معنى
الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى
المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول
المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اجتماع الموت والضلال ولهذا قال نحو
احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف
على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو
بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك
ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد
اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة
اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما
لا يمكن اجتماعهما في شيء وكذا العدم مع الغناء لكونه قابلا للشدة والضعف
فكانت استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فخلاف كأنه اكثر علما او اضعف
قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاكثر علما اولى بذلك من
الاكثر قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان

الافعال المختصة به اعني الحركة الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان
الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان التعبير به اشد تعبيرا الى الحيوة
وتقريبا الى صفتها وكذا في جانب الضد فظهر ان الاثر على ما اوهم فان
احدنا بايجاد الانام في هذا الكلام والبحث عنه اضلال لان الضدين القابلين
للشدة والضعف هما الجهل والعلم والقدرة والعجز ولم يستعمل احدهما
للآخر بل حقيقته انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكلما كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم
عليه اولى والعيان غير والخبر ثم اولاه والقسم بيان الاستعارة التي لا يمكن
اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده او الاستعارة التي
استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناسب
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في التشبيه
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على
سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح
والظرافة والاستهزاء او الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه
اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم
خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل

في شعفة

في شعفة في غنيمة حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة
التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله
او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل
يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو
والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار
البلاغة والاظهر في هذه وتبين الحديث ان الاستعارة ان تجمع في صفة نوعية
جنس مختلفين كالعدو والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد
وهو المرور وقطع المسافة وانما اختلاف في السرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنسية قال والفرق بين استعارة الطيران
للعدو واستعارة الشمس للانسان المتهلل قطعا انه في كل من الشمس والطيران
خصوص وصف ليس في الانسان والعدو وان خصوص الوصف الكائن في
الطائر يجري في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في الشمس فانه لا يحصل
الا التشبيه بها فلطوبه المجاز فيه وانما حصل فيه التشبيه كان في غلط
الناس في هذه الاستعارة وقال ايضا فان الواجب ان لا اطلاق اسم الاستعارة على
وضع الشمس موضع الانسان ونحو ذلك الا انه كثرت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بما هو استعارة بلا كلام في الجملة وتشابه

على ذلك بان تسمية استعارة غير حقيقية ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى المجانس له كالفرس والانسان والمجانسة والمشابهة هي
واحد وهذا بخلاف نحو البدر والمشبه اذ لا مجانسة بينهما فاطلاق
اسم الاستعارة عليه وان كان في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد
ليكون الاستعارة حقيقية وقد تقرر في غير هذا الفن ان الماهية لا تختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع
امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء
من المجموع المركب من السواد وهي لا تختلف في الشدة والضعف ووجه
الشبه انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع
داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى ثم لكون
استعارة الطيران للعدو [illegible] نظرا لان الطيران هو قطع
المسافة بالجناح [illegible] داخل فيه [illegible] لازم له في الاكثر
كالجزء للعدو الا ان الاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الا
جتماع الداخلة في مفهومهما وهو في القطع اشد وبكون استعارة الخياطة
الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو نسج الدرع بجامع الضم الداخل
في مفهومهما [illegible] في الاول واعلم [illegible] عطف على قوله اما داخل

كما مر من

كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل
ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد
موضوع للشجاع لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها
ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع
فيها ايضا داخل في الطرفين [illegible] كلام
ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص
والشجاعة وصفه واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة
لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع
وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا
يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين
اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في
نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه
والقى عنانه في قربوسه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا
احتبى قربوسه اي مقدم سرجه [illegible] القربوس [illegible] بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة
في فم الفرس واراد بالزائر [illegible] قبله عودة [illegible]

جانبي الهلال وكذا الحال في كل ما ظهر من التشبيه بهيئة وقوع العمامة في وقوعه
من قربوس السرج ممتدا إلى جانبيه ثم القوس بهيئة وقوع الثوب
الموضع ممن ركبتيه [illegible] ممتدا إلى جانبي ظهره ما الاستعارة الاحتباء
وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العمامة
من قربوس السرج [illegible] الصفات غريبة لغرابة التشبيه فإن قلت
هل يجوز أن يقال إن التشبيه بهيئة وقوع العمامة من القربوس ممتدا إلى
جانبي الفرس بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا إلى جانبي الساقين
حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة
ذنب الفرس [illegible] أولا لأن الركبتين بمعناها
غير التشبيه بالقربوس والتنور [illegible] الركبتين مائل إلى العلو ثم يمتد
متسفلا إلى الظهر كما أن الطرف الذي يلي القربوس من العمامة
أعلى من الذي يلي [illegible] فيحصل الغرابة بتصرف في العامية
مكانه قوله [illegible] كل جانبة وفسح بالأودية بالأرجاء من
ما هو سائل [illegible] قوله سيل العادي
الذي هو [illegible] أطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق
المطي الأباطح [illegible] جمع [illegible]
مهرية [illegible] الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان [illegible] والأ
باطح جمع الأبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى [illegible]
[illegible] ومسح أركان البيت عند طواف الوداع [illegible]

في [illegible] أخذنا [illegible] الأحاديث وأخذت المطايا بأ
سرعة [illegible] السيلان السير الواقعة في الأباطح لسير
الإبل [illegible] السرعة [illegible]
والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة
إذ أسند الفعل يعني قوله سالت إلى الأباطح [illegible] المطي أو
أعناقها [illegible] إلى الأباطح كما
[illegible] الراكب [illegible] العناق في السير [illegible] السرعة والبطء
في سير الإبل يظهران غالبا في الأعناق ويتبين أمرهما في الهوادي
وسائر الأجزاء يستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد
يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل كما
في قول امرئ القيس [illegible] لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء
بكلكل أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به إذ
كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك فجعل له أعجازا
يردف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالثقل [illegible] على ساهره والمشقة
[illegible] فاستعار له كلكلا ينوء به أي ينهض [illegible] هذا من
قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال [illegible] باعتبار الثلاثة أي
المستعار منه والمستعار له [illegible] أو المستعار منه حسي
والمستعار له عقلي أو بالعكس [illegible] أقسام [illegible] في الثلاثة الآخر
لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه القسم الأول ينقسم ثلثة

اقسم لانه اي الجامع فيه اما حسي او عقلي [illegible] بعض [illegible]
على ما مر [illegible] اقسام الاول ما [illegible]
كما يستعير فان الجامع فيها حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان
المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي [illegible]
القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي [illegible] التي
اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان
كان على شكل ولد البقرة وهو ما يدرك بالبصر [illegible]
[illegible] والجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له [illegible]
يدرك بالبصر ومما [illegible] السكاكي من هذا القسم قوله [illegible] واشتعل الرأس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هي الاشتعال الذي هو من خواص
النار لكنه لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية [illegible] ينبغي ان لا
[illegible] هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنية [illegible]
في المصرحة وزعم [illegible] ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار
في البياض والانارة [illegible] تشبيه انتشاره [illegible]
في الشعر باشتعال النار [illegible] مع تعذر [illegible]
الاستعارة [illegible] لكن الجامع فيه ما عقلي واما [illegible]
يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي واية لهم الليل نسلخ
منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف

الضوء عن مكان الليل [illegible] والجامع [illegible]
[illegible] اي حصول [illegible] او غالب
[illegible] ظهور الظلمة في الكل
[illegible] فاذا غربت الشمس فقد سلخ
النهار من الليل [illegible] الشيء الطاري عليه
[illegible] ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ عنه
بعد سلخ [illegible] في بيان الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح [illegible] ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه
[illegible] ذلك [illegible] فاذا هم [illegible] فاذا هم مظلمون اي
داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو
الاصباح [illegible] ظلام [illegible] ظهور ظلمة الليل
[illegible] بمعنى الزوال [illegible] وذلك جائز [illegible]
[illegible] قال [illegible] القرآن
[illegible] المعنى ان المستعار له زوال
ضوء النهار عن ظلمة الليل [illegible] الظلام عبر عنها
[illegible] بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
[illegible] بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة
مسلوخة [illegible] الاول [illegible]
[illegible] فاذا هم مظلمون ظاهر [illegible] على [illegible]

بمعنى مرجعية انها موضوعة لا بعد في العادة مرتبا بعضها مستراخيا عنه
يختلف باختلاف الأمور والعادة فقد يطول الزمان والعادة
فيه فلا يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يطول بالعكس كما في هذه الآية فإن
زمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل
إلا في أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم
عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لم يجئ أو المفاجأة إنما
يصح السلخ بمعنى الإخراج كما يقال أخرج النهار من الليل فمفاجأة دخول
الليل فإنه مستقيم بخلاف ما إذا جعل بمعنى النزع فإنه لا يستقيم لما يقال نزع
ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم أن يقال كسرت الكوز
ففاجأه الانكسار لأن دخولهم في الظلام عقيب حصول الظلام فيقتضي نسبة
دخولهم في الظلام الذي هو نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار إلى الكسر فلهذا
جعل السلخ بمعنى الإخراج دون النزع المستلزم لما ذكر وأقول لقوته
لولا لا إشكال أن الشيخ ... إذا اشتمل على نوع اضطراب واحتاج
بحيث يفتقر إلى نوع افتقار ... إنما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار وإذا ما تحقق بحقه ... بعضه
على حقه لكن ... وإن تريد اشتباها كأنت في حصول الفلك
... ونباهة الشأن ... وقد أطال صاحب الكشاف ... القسم
لتدارك وقومه ولأنه في الخفة ... الجامع في أحدهما ...

الآخر

الآخر بمعنى ... فيما تقدم ولا يجوز نوعا آخر فعلا ولأن الاستعارة
مبناها على التشبيه تنقسم الاستعارة أنواع تقسيم التشبيه إليها ...
فذكره في حب التشبيه لأقسام الستة والأكثر عطف على قوله إن كان
حسب ... أن يحكم ... الطرفان حسيين ... أو الطرفان إما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فإن المستعار منه الرقاد أي النوم والمستعار
له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فإن قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة تبعية ... مع أنه إذا كان اللفظ المستعار
فعلا أو مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة
ولأن المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا محل العقد والمكان الذي
ينام فيه ويحتمل أن يكون المرقد بمعنى المصدر ... قوله المستعار منه الرقاد
تفسير للكلام وتحقيق له ويصير الاستعارة أصلية ... وهو أن
الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى ... ولا شك أن عدم ظهور
الأفعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى فكيف لا يصلح جامعا فقيل
الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى ... لكونه مما لا شبهة فيه لأحد
وقرينة الاستعارة ... هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال ... أن القرينة
هو ذكر البعث وفيه نظر لأن ... البعث لا اختصاص له بالموت لأنه يقال
بعثه من نومه أي أيقظه وبعث الموتى إذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون

لما اختص جواز ... بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي
احد الطرفين حسي والآخر عقلي اي المستعار منه حسي نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والجامع عقلي والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم
صدع الزجاج وكذا ... فقد ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم
حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت
الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية فتدبره ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسنادا
الضرب الحقيقي على البدل فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الأوصاف فأصلية اي فالاستعارة اصلية كأسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين
والثاني اسم معنى وكذا ... [illegible] ... العلم في نحو رأيت اليوم حاتما
والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل

وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
واسم الآلة واسم المكان والزمان والحرف انما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة
الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او
عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسم الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبر طويل ... لا يقع اوصاف
البتة وهم ايضا قد خصصوا ... بالصفات المشتقة ...
ليس بصفات بالاتفاق فالصواب ان تفسير الصفة بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود ... لاختصاصه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقصود
... باعتبار ... فينبغي ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا
تبعية ... التشبيه ... ولا يشكل انا اذا اطلقنا
... على التشبيه
... وكذا اذا ... على تشبيه
... في المصادر ... الزمان والمكان
والآلة ... بالذات ... المستعار

صفة او اسم حيث انه مثلا ينبغي انه يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه
في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه
ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي
باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في متعلق
معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه
في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة
في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق
منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فكم لا
يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت اي اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة
باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة

احدهما المشابهة والآخر غيرها كالمشفر في شفة الانسان
فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار
استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وهذا يصح التمثيل على احد
الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر
تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل
في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا
الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان
يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير
مستقيم على مذهبه لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة المصرحة
على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية كما في الحال اي التشبيه التبعي
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية
ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل
فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا البحث على مذهب السكاكي

الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط نحو
قوله كالمحبة مثال العلة الغائية ... العداوة والحزن
قوله متعلق الحرف هو المجرور كما تقدم بيانه ... تقدير التشبيه للعداوة والحزن بالمحبة والتبني

في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به
اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فيتحقق الاستعارة
التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للا
ن على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في
العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والى صار انه
ان قدر التشبيه في اسم ذلك في ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية
والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه
الحال بانسان المتكلم وبلا نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق
معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار
قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق
منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى
الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول
القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد الازم
من اللهذم وهو القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقطع وزرد
والقد

الدرع

الدرع ونسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة
على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما
قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون
الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه
استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة او الى الجميع اي الفاعل والمفعول والمجرور
نحو قري حرب بني ملك اعناق الاعادي بالسيوف طليعات واما
تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في
الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على
ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل طلب [illegible]
لان المقصود انه يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال ومدار قرينتها
على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت
زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الاخير فغير منضبطة
والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او
المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم
المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع
كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة

المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر واما مجردة وهي ما
قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء
ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا
للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد
المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله
في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف
حيث لم يقل فكساها لان التجريد وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لاءم الاذاقة
فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما
جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع
من ضعف الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسبه
فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بالام ذلك الامر الحادث
الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والا
ذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال
ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما التصريحية وهو انه

شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما
يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية
فلا يكون ترشيحا بل استعارة تخييلية والثالث مرشحة وهي ما
ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة
قولك جاوزت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد
والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم
المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى
الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه
لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في الموضوع ابيه وذكر علوه

ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود
لعلو القدر والترقي في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا انه قصد تناسي التشبيه ويصر على انكاره
فجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي
التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من
الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي
التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع
ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي
المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة
انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان
الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم
من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد
بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه صريح في الايضاح
ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف

بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول
العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله
على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها
اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزول ولا وجه
لتقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده
اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع
مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيه ذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف
لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو
اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى
الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في
التشبيه اشارة الى الاتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب
وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق
على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه
بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما
كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك

كما اذا قام على البيعة اثبت شبه صورة تردده في المبايعة
بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة
في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة
امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لانه وجه منتزع
من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك
ذكر المشبه بالكلية كما هو طريقة الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير
تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه
تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة
فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا
هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك العلاقة بين المعنيين
فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله
هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر مجاز مركب في الاستعارة ويعرفه
بما ذكره بعد حل عن الصوت ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي
يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة

لاتغير

٧٤١

لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في
المشبه فلو وقع تغيير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان
هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يلتفت في المثل
الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورده
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع
في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ما
خوذ من المثل واشارة اليه ولا يكون المثل مما فيه غرابة استعير اللفظ للحال
او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشأن وكقوله تعالى ولله
المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما
قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد اتفقت الآراء على
انه في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن قد اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام
القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث

بحث في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية

[illegible]

ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف
المجاز اورد لهما فصلا في بحث الاستعارة تتميما للاقسام و
تكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس
اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فانه وقد
سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه المخرج بحسب
ثمانية باعتبار الاركان وتركها مما ثلث فذلك انما هو في التشبيه المصطلح
وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به
بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية
عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه
في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت
للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني
ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول
ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت
كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت
مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل اورده لابي ذؤيب في تمام

واحد من بنيه وكانوا خمسة هاجروا الى مصر فرماهم بمصيبة منها هذا
البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة بعد الرقاد وعبرة
لا تقلع حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده
فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني
لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رض على الفور وقال واذا المنية
انشبت اظفارها البيت شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة
لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار
للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن
نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة
فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي
الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام
مجاز لغوي والمجاز العقلي هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا معنى
كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام

لا يستحقه احدهما بدون الآخر لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية
البتة وهي يجب ان قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول
هو في مثل قوله اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت
لا يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى
اطولكن في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز
اعني اليد المستعمل في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة
بالكناية بشيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو يبتني على
مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل
يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولك اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رايت اسدا
لكنك لم تصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرت على ذكر لازمه لينتقل منه
الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا
يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تع ينقضون عهد الله حيث قال
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار
البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه كقولك شجاع

يفترس

يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد بهذا الكلام وهو صريح
في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحه المرموز اليه بذكر لوازمه لكنه
قد استفيد منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية
بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد ويجيء الكلام على ما
ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فكلامه مشعر بان الاستعارة بالكناية
والمراد بالمكان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما لا يكون الا
على تشبيهها بالسبع والاظفار وهو السبع وهذا اقرب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك
انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه
الاصلي الى شيء آخر ثابت معلوم فيجري عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا
والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه
فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها فجعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يجري عليه
اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال
رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة
فتقول اذ اصبحت الشمال والهائج فيها مثل المتصرف في الغداة تشبه المالك
تصريف الشيء بيده فمعنى التشبيه المتقرر هاهنا لا يمكنك ان المستعار نفسه بل فيما
يضاف اليه لانك تجعل للشمال مثل اليد من الاحياء فتجعل المستعار
له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك
الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن

عن شيء الى شيء واخذ الصبي على انه شبه بالبعد وانما المعنى على
انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكقول زهير صحا القلب عن سلمى مجاز من الصحو
خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي
تركه وامتنع عنه ضمير هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه يعني
انه يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبي ورواحله هذا مثال
لما يكون الاستعارة بالكناية والتخييلية او تشبيها على ان التخييلية ما يحتمل
انها تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل
وعند حملها على التحقيقية ينتقض الاستعارة بالكناية فحرره فانه اشار اولا
الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة
من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي الآلات ما كان يرتكبه كذا
الصبي عن معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات المسير كالحج
والتجارة قضي منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز
عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي
لان يشبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني
الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس
والرواحل استعارة تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصباء اي مال الى الجهل والفتوة كذا
في الصحاح لا من الصبا بمعنى الصغر ويقال صبي صباء فهم سمع سماعا

اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهير
اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي
الا اوان الصبي وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والا
قران فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها
عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما
كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والتخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في هذا المقام اراد ان يشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي
الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع
واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا
وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز
عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل
افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف وقولنا المستعملة
فيما وضع له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل

هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته ما
عرفت من ذلك لانه قال انما ذكرت هذا القيد ليحترز عن الاستعارة ففي
الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها
حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له
على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز عن الاستعارة على ما سبق من ان
الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في
الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فمعناه على اصح القولين ولو كان متعلقا
بيحترز بقوله من غير تأويل فبناء على ان الوجه ان يتعلق بقوله ليحترز عن
الاستعارة وفيه تكلف في الكلام وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة
الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في
معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا
بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا
يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا و
على هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له

بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة
معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي
قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف
المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت
له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ
لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن بقي
في هذا المقام غلطة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج
الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
فيجب ان يكون لا زائدا مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق
كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا
استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط فيما يخرج من الانسان مجازا او صاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة
على الحمار مجازا وهذا ايضا فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف الاحتراز
عنه فلا بد من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
ونحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه
بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما

هو بواسطة القرينة فتخرج لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله التي نحن ذكرنا او كذا اجيب على نحو ما صح
واجيب بان الامر ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل
والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة
لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب
القرينة انما هو لتعيين الدلالة على ما يناسب الوضع كما في المشترك فانه
المستعمل بدعوى ان افراد المشبه قسمان متعارف وغير متعارف ونصب
القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي
الاسد مطلقا والا لانتفى الادعاء المذكور فلا يتم الاستعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب
او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليخرج عنه نحو لفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه
في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع
له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولانا وبلغ هذا الوضع
على ما عرفت من نفي التأويل انه مخصوص بانواع الاستعارة فاحتمال هذا القيد في
تعريف الحقيقة محل بحث ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما
يتم بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح التخاطب لا بعبارة المصنف
اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة

الى نوع

الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما
على الثاني فلتوقف الحقيقة ما خوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه انما ترك ذكره فيه لذكره في تعريف المجاز لتقدم
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع يلائم القيد اعني
هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هو
موضوعة له لذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة
عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما وضعت
له بالوضع الذي وقع فيه التخاطب لا يغني عن التعريف سوى هذا الجواب
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولك الجواد لا يخيب سائله
اي من حيث انه جواد فالمعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له فخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا
استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث
انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء
لازم للموضوع له فالايعال على هذا لا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز
ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له فاستعمال المجاز في غير
الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع

ونبوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا احتاج الى ذكره في
تعريف الحقيقة دون المجاز حيث قال واعترض عليه بان تعريفه للمجاز يوجد
فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا يشترط في الغلط قرينة على عدم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان الاشارة الى الكتاب حيث يقول خذ
هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه
الموضوع له وكذا اذا قال الكتاب بيده الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي
الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف
الآخر المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد
وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار ... الشجاع فرد ... اسم الاسد كما ... الحيوان
المفترس والمنية فرد من ... الاظفار ... السبع معناه انه كذلك
ينبغي ان يكون هو شأن العارية فان المستعير يتبرع العارية في مقام المستعار
منه لا ... الا بان اصحابها ... والآخر ... ويسمى المشبه به
سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ولفظ المشبه مستعارا له

لانه الكلام ... وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المتروك والمستعار هو لفظ المشبه والمستعار له ...

هو الحقيقة وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار
هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة فقد وقع
منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم
السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما
آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد
التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعتين من
امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب
المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما
من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة
المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما
يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون

ومما لا يبعد قطعا انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه لم يقصد المعرف واجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه لم يوضع بشخصه وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني ان التمثيل لا يستلزم المركب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وقد يكون طرفاه مفردين كما صرح في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان في مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح ردا لكلام المصنف حيث

ادعى

ادعى انحصاره في التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من الحقيقة مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب بل لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة هي التقديم المضاف الى الرجل المقرون بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط لانه كان صادرا ممن له دراية في الخرافة والاستظهار للقطع بان لفظ التقدم في قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار

المحققة ثم اطلق عليه اي على ذلك الامر المتخيل يعني على الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد
اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة
وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية [illegible] والتخييلية عنده اي السكاكي قد تكون بدون الاستعارة بالكناية
ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع [illegible] الحال
الشبيهة بالمتكلم [illegible] التشبيه بالنافة فصرح بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني
ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة
تخييلية غير تابعة للمكنية وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل
فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة
بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان
يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا
وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير طريق لما فيه
من كثرة الاختلاف التي لا يدل عليها دليل لا تمس اليه حاجة

وقوله كما

وقوله كما ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى
هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون
حكم الوهم تخييلية ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم
يقولون ان للوهم صفة تجمع هي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين
الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة [illegible] ويخالف تفسير التخييلية بتفسير غيره
لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل
الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة
وهمية شبيهة باليد ويجعل اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية
واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم
انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى
على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الا
يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون
الجمهور لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى لمجرد جعل الشيء من غير
توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان فصل

التغيير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا وبلغني عن بعض
لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي
لانا نقول ما ذكرتم من معنى الاستعارة المفتقر للتشبيه انما هو الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس
لها وهو الاظفار والنزاع فيه ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه
الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة المصرحة
كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي بل فيه القول
باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد
ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية
ان يجعل الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية
من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لانه في كل من الترشيح
والتخييلية اثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك
اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به
الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا امر وهمي شبيه
بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة

تخييلية

تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية في التخييلية بلفظه
الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر
به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس
بموضوع له وهذا اعني قوله في الايضاح لانه في كل واحد منهما اثبات
بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في
التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله
غير ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به
وقد وهم حتى بنوا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة
الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنها في
ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو لان هذا الفرق لا يقتضي وجوب
اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره
في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق
بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراضه
المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر
الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا

جعلها من جملة ما عطف على المجاز وجعلها عبارة عن امر متوهم بحكم اثباته
للمشبه في غير الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به هو بهذا المعنى مع لوازمه
فاذا اطلق رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الامواج الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن
الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا
لا يكون الترشيح مجازا جاريا على الاستعارة ابدا عليها لما فرق بين الحقيقة
والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع
المركب منهما وايضا معنى زيادة في الاستعارة تامة بدونه وغير تام
بالكناية عندنا ان مراد السكاكي بالاستعارة المكنية عنها ان يذكر طرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد
بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اليها اي المنية فقد ذكر المشبه اي المنية
واريد المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به لا تكون الا على سبيل الاستعارة التخييلية
ورد ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه
فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع
له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة

ليست

ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به
الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة
الاستعارة التي هي المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كأنه
جواب سؤال مقدر وهو انه اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة
الاظفار اليها والاظهار هذا الاعتراض فان قلت انه قد ذكر
في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا
وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه
وانقاذ انه يوهم شيئا غيره وفي الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسمه
حيث لا اعتراض الحقيقة التي ذكرها من التعريف باسم جنسه ثم اجاب
بانا نقول انها باسم جنس ما نقول في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه
فكما انه يدعي هناك الشيء فيسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى
يتهيأ ذلك بان السابق يدعي ادعاء الاسدية وينصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة
في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين مختلفين
كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ
لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وانت سلمنا

جميع ذلك لكن لا يخفى ان كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
على التحقيق من غير تأويل بل هي في توطئة تعريف المجاز ذكر بعد تعريف
الحقيقة فكما انا اذا جعلنا اسم الرجل الشجاع من جنس الاسد
بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا
فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله
في الموت بطريق الحقيقة حتى لا يكون استعارة بل هو حقيقة وضعا او بالجملة
ان كلام المصنف اي المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع
له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل من ان لفظ
المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في ما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد
بالمشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به
هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف فلان الادعائي
انما هو عين المشبه وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوعة
له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا شك ان استعمال
المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما
وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل
فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور
وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في نفسه

قولنا

قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع المرادف
له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فا
ستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار
الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من
حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتأمل فهذا غاية ما
امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه
لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعارة له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما نسبه السكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بان تذكر
المشبه وتريد به المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في
اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي
بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال والتوجيه
انه يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال
كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة

التبعية وهو ان تكون في الحرف والافعال وما يشتق منها الى
الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني
عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا
نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لاستعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال
استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة حتى قوله تعالى ليكون
لهم عدوا وحزنا يجعل العدوان والحزن استعارة بالكناية عن العلة
الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله
القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون
اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه
اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة

بان يراد

بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية
مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها
التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه فيها يجب
موهوما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن
التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكني عنها في نطقت الحال وشبهها بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل
بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها
حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا
عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يثبت له ان
يجعل نطقت الحال بكذا حقيقة بل يلزم ان يعتقد استعارة والاستعارة
في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة
لا يكفي في ثبوت التبعية وتحقيق هذا الامر بل لا بد فيه ان يلتفت
اليه وذكر بعضهم جوابا بالحق بل انما يتجه اعتراض المص ان لو ان لفظ النطق
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية اذ الكائن التخييلية لانها ليست
في نطقت بل في الحال بان يجعل للحال لسان واثبته له مع قصد المبالغة في

الحقيقي لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية اما التخييلية فمستلزمة للمكنى
عنها الا على مذهب السكاكي كما مر ثم فاذا اطلق نطقت لسان الحال وارد اثباتا
باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة الانسان فلابد
من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا
قلت نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة بدون التخييلية فانما المصرح
بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت بهذا الكلام ولا ... السكاكي
والعجم يقوم بالذب عن كلام الخصم غير انه ينظر فيه ادنى نظرة فانه
قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي
ممنوعا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد
ذكره صاحب الكشاف في قوله ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة
بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا منقول
عنه ولا وهم فيه في قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره ففيه البطلان لانه قد صرح بان عدم
انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم
بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة
بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في انبات الربيع حيث قال
ان قرينة المكنى عنها امر مقدر وهمي كالاظفار في الاظفار المنية و
نطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا

لكلام

لكلامهم لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من
قبيل الوهم كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي يشبه بالنطق كما ذكر
في الاظفار ... الاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن
رد التركيب ... الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا
اعتبر في المكنى عنها والتخييلية بتفسيرهم مثلا في نطقت الحال بكذا
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات ... استعارة
ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما ...
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا الحكم في ذلك على مذهب السلف
لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل

حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون
وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض
ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وكذلك لانهما مبنيان على التشبيه فيتبعانه
في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا احكم بان نحو رأيت اسدا
في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل
الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما
في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر
ظلمناك في تشبيه صدغك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي في زعم

انه من شرائط حسن كل منهما انه يكون مطلقة بغير معقبة بصفة
او تعريج كلام ملائم لاحد الطرفين فقد احتاط لانه امر نسخه من احسن
انواع الاستعارة نعم الجودة ناشئة الحسن بالنسبة الى امر نسخه بكلام
وكذا اي لانه لفقد حاصله انه لا يشتم رائحة التشبيه لفظا يوحى ان
يلوح التشبيه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف اصطلاحي
خاص قبل التعبير كل منهما الغازا اي تعمية في مراد يقال الغز في كلامه اذا
عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراعه كما لو استشم رائحة التشبيه
فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد
الانسان الابخر وفي التمثيلية رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس كما في
مائة لا تجد فيها راحلة وفي الخبر الناس كالابل المائة ليس فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والنجا
معقود لكل ننجب ومن البيت مع ... محل التعجب على الحال كانه قيل
كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هو جملة مستأنفة ومبينة
ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني كل ما تأتي فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيلية يجوز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتتعلق
بحال الاستعارة كالمثالين المذكورين ويتفصل اي يتبادر مما مر انه اذا خفي
التشبيه بين الطرفين لكمال الاستحالة وتعين التشبيه انه اذا ...

قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة
لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا
فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا
اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كأني في ظلمة والاستعارة
المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة
للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة فكان حسنها تابعا
لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلم يعتبر بوجوب كونها تابعة للمكنى
عنها فقال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن
الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن فالملام ولعل انه يقول
لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يذكر حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه بحالها ذكره في التحقيقية والمكنى عنها

فصل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناه الاصلي كذلك توصف
به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهنا ظاهر في انه كالنقص في العربية والمجاز
في زيد لانه قد نقص في محل المضاف واما المجاز بالزيادة فلا تحقق
ذلك الانتقال فيه وقد صرح بانه الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في
هذا البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على هذا اقتداء
بالسلف واجتنابا بصنيع السامع من الزلف عند اتصاف الكلمة بالمجاز

بهذا الاعتبار مقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها العا
اي اصالة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها
من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك
واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك كالحال
في ربك واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان
كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا
المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون الكلام لرجل من العرب قد خربت وباد
اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا
اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق
انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فان الحكم الاصلي لربك والقرية هو
الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس كمثله شيء فان الحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجر بسبب زيادة الكاف وقد كان القصد نفي ان يكون شيء مثله تعالى
لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون
من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي
ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد

هكذا

٢٥٦

هكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل
لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته
وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء
وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى ونحوه قوله تعالى
بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له واختار صاحب المفتاح
وارتضى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وتشبيها به لاشتراكهما في التعدي
عن الاصل الى غيره لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكره في الحد …
لكن الوجوه في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد انه ليس بمجاز …
اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك … على تسميته مجازا …
وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة …
بيننا وله وغيره … لانا نرى السلف … مستعملا
في غير ما وضع له … اختلاف عبارات القوم في … فقوله
لفظ السائل … كلمة … غير ما وضع له …

لملاحظة بين المعنيين والاول غلط انه لا ابتذال لهذا النوع من المجاز لانه
مستعمل في معناه الاصلي والا لاحرف ثم تبع السكاكي ايضا واما تقسيم
المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليه ما كان يقال المصنف فصل
ومنقطع عما فوق السكاكي بهارد يا بتقرو به والله اعلم الكناية في
اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به
وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل
المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا
فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني اللفظ وهو الذي اشار اليه
المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي
ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد ايضا فظهر انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول
النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ان يراد المعنى
الحقيقي مثلا لا يجوز في قولك رايت اسدا في الحمام ان يراد به الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي
فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند
الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث
وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة
المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي

ارادة

ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده
مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
معنى الحقيقة وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب
ولا فصيل وفي مواضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى
الحقيقي ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده
او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى يجمع مع لازمه وان كان يشير الى ان ارادة
اللازم اصلي وارادة المعنى تبعي كما يفهم من قولك جائني زيد مع عمرو ولهذا
يقال جائني فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه ووجه التوفيق بين
كلامي المفتاح في هذا [illegible] من جهة ارادة المعنى من جهة جواز
ارادة بالقرينة فالسبق [illegible] التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها
وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وبلازم المعنى [illegible]
وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق السكاكي
وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه

وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو
ملزوم للنبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل الى الملزوم لان اللازم
من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص
بل انما يكون ذلك على تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه
بواسطة انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى الحصر وتسليم [illegible] لا يجوز ان يكون
المجاز ايضا كذلك وحينئذ اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم
ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه بنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساوات اللازم للملزوم وحينئذ يكون [illegible] فلا فرق
في تصيير الانتقال من اللازم الى الملزوم في [illegible] الانتقال من الملزوم الى
اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون
المجاز او يشترط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون في الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث [illegible] الكناية ثلثة اقسام
الاولى اي القسم الاول والثانية [illegible] الكناية يعني

الاولى

الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي فمن الاولى
ما هو معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع
معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة
بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة
عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة ولقائل [illegible] جانبي الكناية
الخفية بالتي يمكن ان يحصل الانتقال عن العام الى الخاص وجعل السكاكي
الاولى اعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هو مجموع معان بعيدة
وقال وفيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور
ان الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان
فالجواب ان القرب بهما باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ وبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم آخر وتلفيق بينهما وتكلف في النادر والاختصاص والبعيد
بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان
لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان

والخفية يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قوله طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له نعت سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام اذا اسندت الصفة الى ضمير الموصوف فكم زعمت ان الكناية مشوبة بالتصريح وما كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على شائبة الى ذكر احد الطرفين فيجعل التشبيه كالاستعارة مشوبة بالتشبيه بل للقطع

بانها

٥٠٩

الابله ای احمق کسی

بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى الموصوف انما هو بحسب امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومنه الى الامر المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادئ النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا وقال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا الكلام ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال الى المطلوب بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا الكل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبلها الى كثرة الطبائخ جمع طبيخة ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود

وهو المضاف ويجب حذف الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعكسه يتبع الانتقال فإنها أكثر من أن يحصى والثالثة
من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهذا المعنى
قول صاحب المفتاح إن المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص
الحصر اه لا وجه له هنا كقوله أي زياد الأعجم إن السماحة والمروءة
أي كالية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فإنه أراد أن يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات وثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا
فترك التصريح باختصاصه بها بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه مجرور معطوف
على أن يقول أي أو بمثل القول أو منصوب معطوف على مفعول أي يقول نحو
قولك إنه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالإضافة ومعناها
كالإضافة والإسناد ومعناه مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أو سمح
ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما أن اختصاص
الصفة بالموصوف مصرح في أمثلة القسم الثاني باعتبار إضافتها أو إسنادها
إلى الموصوف أو ضميره ألا ترى أن طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
إلى الضمير في قوله طويل نجاده وسند إلى الضمير في قوله طويل النجاد وكذا
في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها إلى الكناية بأن جعلها أي جعل
تلك الصفة في قبة تنبيها على أن محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذ
الرؤساء مضروبة عليه أي على ابن الحشرج وإنما احتاج إلى هذا لأنه

ذو قباب في الدنيا كثير فأفاد إثبات الصفات للممدوح به قوله
لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ونحوه أي مثل قول
زياد في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني أعني
نحو طويل نجاده فإن إضافة البرد والثوب إلى ضمير الموصوف كإضافة
النجاد إليه كذلك لأن إسناد طويل إلى النجاد تصريح بإثبات الطول للنجاد
وهو قائم مقام طول القامة اه وإن كان ذكر طول القامة غير صحيح وفي قولنا
المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فكان التصريح بذلك في حق
بل التصريح بإضافة الثوبين إلى الضمير تصريحا بإثبات المجد لمن يعود إليه
الضمير وأمثلة هذا القسم أيضا كثيرة فإن قلت ههنا قسم رابع وهو
أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية
عن نسبة المضيافية إليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان إحداهما
المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
إليه وهو جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له والموصوف في هذين القسمين
أعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض
من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فإنه كناية عن
نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب
الخمر ويعتقد حلها وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر وهذه كناية

ثم اثبت صفة الكفر له مع انه نوع كني من الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخ
بحر مكيل امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع
التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر موصوف ما فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مساويا
للقسم الثالث غير متميز عنه فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته ومن الحكمة
وجه جنبيه يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي عن جانب من جانب قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح
انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس
من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي
الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام
وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما
يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل
على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل
السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف
جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من
جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ

المركب

المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع
انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
وللغير ها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفاء
في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها
ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل
طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي التعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب
وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ
المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي
في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي
مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا
بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون
كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة فمعناه ان التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة
الاولى فانه يشبه المجاز من جهة استعمال الكلام في الخطاب فيما هو غير موضوع
له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه الانتقال من ملزوم الى اللازم وقد يكون مشابهة

كناية كما في الصورة الثانية فإن تمام انتفاء الكناية من جهة استعمال اللفظ
فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وطلب الكناية إذ لا يتصور
فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما إلى آخر من حيثية نظر لأنه هنا فيه
البتة بل أمر لا يقبله عقل لأنه يؤدي إلى أنه يؤتى بكلام يدل على معنى دلالة
صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق أن الأول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي والتحقيق أن قولك
أذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزم
منه التهديد لكل من صدر منه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقا وإما فرضا وتقديرا كان مجازا
أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال
فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهو ظ وإنما الإشكال
في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة
وإنما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لأن التخييلية والمكنى عنها ليستا
من أنواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس معنى كون المجاز والاستعارة والكناية
أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل
لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيده خلافه فليس فضيلة قولك رأيت

اسدا

اسدا على قولك رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد
زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن
الأول أفاد زيادة في الأول تأكيدا لإثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني
وليس فضيلة قولك كثير الرماد على قولك كثير القرى أن الأول أفاد زيادة
لقراه لم يفدها الثاني بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى
أن الأول أفاد زيادة القرى لم يفدها الثاني واعترض المصنف بأن الاستعارة
أصلها التشبيه والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه
وظاهر فقولك رأيت أسدا يفيد للمرء شجاعة أتم مما يفيدها قولك رأيت
رجلا كالأسد لأن الأول يفيد له شجاعة الأسد حقيقة بصحيح القول بأنه
ليس إلا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم أجاب
بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس
بمعنى شيء من الصور فهذا التحقيق في قولك رأيت أسدا بالنسبة إلى
قولك رأيت رجلا مساويا للأسد زائدا عليه في الشجاعة ولا تحقيق أيضا
في كثير الرماد وكثير الرماد وكثير الضيفان ونحو ذلك وهذا أوهم من المصنف بل
معنى كلام الشيخ أن شيئا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل في الواقع
زيادة في المعنى مثلا إذا قلت رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل للزيد
في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولك رأيت رجلا كالأسد وهذا كما
ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون
بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي ونحو ذلك بحث المعاني

الخبر والدليل على ما ذكرنا انه قال شارح فيما مر في قولك رأيت رجلا او ما
لم تصرف الشيء عن انه المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من
اللفظ فتم لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى
كثرة الرماد بان يكنى عنه بكثرة الرماد فمن ثم لا يتغير معنى مساواة الكلام
بان يدل عليه بان يجعل المساواة وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا ولكن المص
كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارات الشيخ لاقتصاره الى تأمل وافر

ك: الفن الثالث

والله اعلم الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام

اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبع وجوه
اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة الكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطا
بقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء
كان داخلا في البلاغة او غير داخل فيها فقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة احتراز عما يكون داخلا في البلاغة وغير ذلك مما يتبين في علم
المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من
المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر فتامل مع انه ليس من

علم

علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى
تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ
ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي
والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي
فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق

ك: الطباق

والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين
اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين
الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال
سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او
تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين
من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
او فعلين نحو يحيي ويميت وحرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى

وعليها ما اكتسبت

الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه
النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف
على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل

اسم من فعل وبهم مع حرف كان الموجود بهما الاول فعقطا نحو اومن كان
ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد دخل الاول
بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر
منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس
واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض
اذا زينها وفسر بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد
الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا
في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام
الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت
حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر
ارتدى تلك الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في
ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع لون
الحمرة والخضرة وقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية
عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ من الوضوح الى حيث
يستغني عن البيان ولا يخفى الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض

وابيض

وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه نحو قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه
ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل
بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين
قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر ودخل فيه اي في
الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي
وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر او بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين

المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه
جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف
التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء
من الامثلة ثم انه خصه باسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة و
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله
تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله
نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح
الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن بالقبح والدين بالكفر والغنى بالافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو قوله تعالى فاما من اعطى
واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى والتقابل بين الجميع ظاهر الا مقابلة الاتقاء
والاستغناء فبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه استغنى
عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء والمقابل للاتقاء ففي
هذا المقام التنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو
ملحق بالطباق لان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق
بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة

قيدا آخر

قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرطت ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امرا شرطت ثمة اي
فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين
فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل
ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضدادها اي اضداد المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من
المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوافق والائتلاف والتلفيق
ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون
كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو
قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من
عطف العود عطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل
الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق
يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح
واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها
السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة

وكذا

والفقه والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية نائب ابيها
بين السبيل والحياء والجود كفه يمينه مع ما في البيت من حسن الترتيب
في العنعنة اي جعل الرواية لصاغر عن كابر كما نقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله
كف الممدوح على ادعاء الشاعر وهذا اي ومن مراعاة النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى
والتناسب فيه بين ظاهر نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير
يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به ومنه ما يخفى
كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد
التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه
ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج
عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي تغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق
بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا كقوله الشمس
والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له

كالبقول

كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما
خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى
الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد
ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال
يؤم الرسم غيّره النقط الحرف الناقة المهزولة وهو مجرور معطوفة
على الرهط في البيت السابق يخجل منه الرهط الاحاجية عاجفة والنون
هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء ولب
المراد بها الحرف على ما وهم ورأيتهم يا محل من راثيته اذ اخرجت لحيته وكذلك
دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر
على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تحمل هذه الجنيبة
عما ان تركب النوق ما هي في الهزال والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة
الاطلال فيضرب رسيمها اذ لا حراك بها من شدة الهزال الى ان يرد مراكب
هذه الجنيبة كما ان دون السمنة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال
والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم
التفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه وفيه خطوط بيض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقوله من يصف سحابا بالسرابيل وشيا من خز وتنظر من قطارها
طرازا من البرق كانه فرقت بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك
بلا ثغر نشر بلا اي اثبت السربال والوشي ثوب منقوش والخز جمع

ده

وتطرزت أي اتخذت الطراز ومطارف جمع مطرف وهو رداء من
خز مربع ذو أعلام والطرز جمع طراز ككتب وكتاب وهو علم الثوب
وكقوله في صفة الحساب أحلو وأمر وقد أنشئ ولين وأخشن وريش وابر
وانتدب للمعالي أي كن حلوا للأولياء ومرا على الأعداء حساد أولي المعالي
لو نافعا للموافق لينا أخي يلاينه خشنا لمخالفي على أشر وريش أي أصلح
حال من يحتمل حاله وابر من برى القلم إذا نحته أي أفسد حال الحسود لما
وانتدب أي راجب للمعالي واجمعها يقال ندبه لأمر فانتدب له أي دعاه
له فأجابه فالأول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الأمور المتناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الأمور المتقابلة ومنه أي من
المعنوي الإرصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد
السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس
يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم
فيه خطوط مستوية وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر
بمنزلة البيت في الشعر فقوله هو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه فقرة
ويقرع الأسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى وهي في الأصل حلي يصاغ
على شكل فقرة الظهر أو من البيت ما يدل عليه أي على العجز وهو آخر
كلمة من البيت أو الفقرة إذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل لأن
الدال على العجز في الإرصاد بالنسبة إلى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه أواخر الأبيات أو الفقرة ويجب تكراره في كلها فإنه

بحث الإرصاد

يتبين من الإرصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فإنه لو لم يعرف أن حرف الروي النون
لربما توهم أن العجز فيما هم فيه اختلفوا أو فيما اختلفوا فيه
وكقوله أحلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس
الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فإنه لو لم يعرف أن القافية مثل
سلام وكلام لربما توهم أن العجز بمحرم فالإرصاد في الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله
أي قول عمرو بن معدي كرب إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
ومنه أي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته أي
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا أو تقديرا أي وقوعا محققا
أو مقدرا فالأول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا إذا
سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من هو اقترح
الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فإنه غير مناسب على ما لا يخفى
نجد بالجزم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا أي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ
الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا
أعلم ما في نفسك حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى وهو ما يلزمه
وقوعه في صحبة الغير تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل

بحث المشاكلة

البناء الى قوله تعالى صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا بالله مشتملا على تطهير الله
النفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا
لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة وهو وقوع تطهير الله في صحبة ما
يعبر عنه بالصبغ لتقدير القول والحال قرينة اي في هذا المعنى وهو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير
لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا
حقا فأمر المسلمين بان يقولوا اليهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا
اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم نصبغ [redacted] صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله
بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة الصبغة النصارى بتقدير ايقاعه
والقرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر
وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس

فلان

بحث المزاوجة

فلان تريد رجلا [redacted] يصطنع الى [redacted] الكرام ويحسن
اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال
وانما لم يذكر في المتن وغيره اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج
اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى الضمير المصدر كما في قولهم
جيل بين الضرب والنشر وان بين المعنيين في الشرط والجزاء اي تجعل
معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل
منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما [redacted]
ومنعي عن جهلها فلج به الهوى وقد سمعت اصاخت الى الواشي اي النمام
الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها
الهجر زاوج بين النهي والاصاخة الى الواشي الواقعين في
الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت زاوج بين
الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان
شيء عليهما ومن قبيح الامثلة المذكورة للمزاوجة على ما علمنا معناها
ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط
ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناصح ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول
بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته وانعمت
عليه وتلك اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام

بحث العكس

على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما
ذكره القوم حيث قالوا هو أن تقدم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت
وتؤخر ما قدمت وأما ظاهر عبارة المصنف فصادق على مثل قولنا تحسين
الناس والناس أحقاء بتحسينه وقول الشاعر يسرع إلى ابن العم يلطم
وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع وهو فيه ويقع العكس على وجوه منها
أن يقع بين أحد طرفي الجملة وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات
سادات العادات فإن العكس قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي أضيف إليه العادات وقد وقع بينهما بأن قدم
العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها أي من
الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بأن قدم الحي وأخر
الميت ثم عكس فقدم الميت على الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها
أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم
ولا هم يحلون لهن فوقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن
على هم ثم عكس فأخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها
أن يقع طرفي الجملة نحو طويت بإحراز الفنون ونيلها رداء شبابي
والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي أن الفنون جنون
ومنه أي من المعنوي الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض
أي بنقضه وإبطاله لنكتة كقوله أي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها

القدم

القدم بلى وغيرها الأرواح والديم دل الكلام السابق على أنه تطاول
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها
الرياح والأمطار لنكتة وهو إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة
حتى كأنه أخبر أولاً بما لم يتحقق ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض
كلامه السابق قائلاً بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم
ومثله [illegible] ومنه أي من المعنوي التورية وتسمى
الإيهام أيضاً وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد
اعتماداً على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئاً
مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فإنه أراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار
ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب المورى
به عن المعنى البعيد المراد إما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بأيد فإنه
أراد بالأيد معناه البعيد أعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
أعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي
الفضل عياض يصف ربيعاً بارداً والغزالة من طول المدى خرفت
فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في أوان الحلول في برج الحمل أراد
بالغزالة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذي ليس بمراد أعني الرشا وهو ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي مع الحمل

بحث الاستخدام

وقد يكون كل من التوريتين ترشيحاً للأخرى كبيت السقط إذا صدق الجد
افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب الخال أراد بالجد الحظ وبالعم
الجماعة من الناس وبالخال مخيلة الخير ثم قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى أنه من باب التمثيل بأنه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير
الملك فجعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازاً كقوله
تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة أي هو بخيل بل يداه مبسوطتان أي هو
جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من
ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله والسماوات
مطويات بيمينه تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالأيدي
إلى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من
غير أن يتمحل لمفرداته حقيقة أو مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد
بالنعمة والأيدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وحكم
الشيخ في دلائل الإعجاز أنهم وإن كانوا يقولون المراد باليمين القدرة
فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة خوفاً على السامع
من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه وإلا فكل ذلك من طريق التمثيل
فلم يتوجه لك في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين أهل الطرف
من العصر بحث ومنه أي ومن المعنوي الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان
أحدهما أو أحد المعنيين ثم يراد بضميره أي بالضمير الراجع إلى ذلك
اللفظ معناه الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد معنييه أي ذلك اللفظ أحدهما

بحث اللف والنشر

المعنيين ثم يراد بالآخر أي بالضمير الآخر معناه الآخر فالأول كقوله
إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاباً أراد بالسماء
الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت والثاني كقول البحتري فسقى
الغضا والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي أراد بأحد الضميرين
الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب
في شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه
نار الغضا ومنه أي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل
أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن
السامع يرده إليه أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له فالأول وهو أن
يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف
بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف وهو ضربان لأنه إما
أن يكون الأول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
وليسم معكوس الترتيب كقوله أي قول ابن حيوس كيف أسلو وأنت
حقف وغصن وغزال لحظاً وقداً وردفاً فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل يضرب به المثل في العظم والاستدارة
أو لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقوله هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاء

ولیسمّی به والثانی وهو ان یذکر المتعدد علی سبیل الاجمال نحو
وقالوا لن یدخل الجنة الا من کان هودا او نصاری فان الضمیر فی قالوا
للیهود والنصاری فذکر الفریقان علی سبیل الاجمال دون التفصیل
ثم ذکر ما لکل واحد منهما فالمتعدد المذکور اجمالا هو الفریقان ولکن
ان نجعله قول الفریقین فانه لف بین القولین فی قالوا ای قالت الیهود
وقالت النصاری وهذا معنی قوله فی الایضاح لف بین القولین فلما لف بینهما
فی هذا الباب هو المتعدد المذکور اولا علی ما صرح به صاحب المفتاح حیث
قال وهو ان تلف بین الشیئین فی الذکر ثم تتبعهما کلاما مشتملا علی
متعلق بواحد ومتعلق باخر من غیر تعیین ای قالت الیهود لن
یدخل الجنة الا من کان هودا وقالت النصاری لن یدخل الجنة
الا من کان نصاری فلف بین الفریقین او القولین اجمالا لعدم الالتباس
والثقة بان السامع یرد الی کل فریق او کل قول مقوله للعلم بتضلیل کل
فریق صاحبه واعتقاده انه انما یدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت الیهود
لیست النصاری علی شیء وقالت النصاری لیست الیهود علی شیء وهذا الفرق
لا یتصور فیه الترتیب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف اللطیف المسلک وهو ان
یذکر متعدد علی التفصیل ثم یذکر ما لکل ویؤتی بعده بذکر ذلک المتعدد علی
الاجمال ملفوظا او مقدرا فیقع النشر بین لفین احدهما مفصل والآخر
مجمل وهذا معنی لطیف مسلکه وذلک کما تقول ضربت زیدا واعطیت عمروا
وخرجت من بلد کذا للتأدیب والاکرام ومخافة الشر فعلت ذلک وعلیه

قوله تعالی فمن شهد منکم الشهر فلیصمه ومن کان مریضا او علی سفر فعدة
من ایام آخر یرید الله بکم الیسر ولا یرید بکم العسر ولتکملوا العدة ولتکبروا الله
علی ما هداکم ولعلکم تشکرون فان صاحب الکشاف قال الفعل المعلل محذوف مدلول علیه
بما سبق تقدیره ولتکملوا العدة ولتکبروا الله علی ما هداکم ولعلکم تشکرون
شرع ذلک یعنی جملة ما ذکر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
العدة ولتکبروا وعلة ما علم من کیفیة القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلکم تشکرون ای ارادة ان تشکروا وعلة الترخیص والتیسیر وهذا
نوع آخر من اللف لطیف المسلک لا یکاد یهتدی الی تبیینه الا النقاب المحدث
من علماء البیان انتهی کلامه وتحقیقه علی ما ذکره انه جعل الاول من تفاصیل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم یجعل شیئا من العلل راجعا الیه وجعل ولتکبروا
علة ما علم من کیفیة القضاء وهو مما لم یذکره فی تفاصیل المعللات فما ذکره
فی بیان التطبیق العلل غیر موافق لما ذکره من تقریر الکلام ویمکن التفصی عنه
بان یقال ان ذکر امر الشاهد بصوم الشهر فی تفصیل المعللات لیس لانه
معلل بشیء من العلل المذکورة بل هو توطئة وتمهید لتفریع الترخیص
ومراعاة العدة وکیفیة القضاء علیه ویشهد بذلک انه لم یجعل من امر المرخص
بمراعاة حرف الجمع قال ومن الترخیص فالحاصل ان المذکور فیما سبق من الکلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخیص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما
افطر لیصوم من ایام آخر وفی هذا دلالة واضحة علی تعلیم کیفیة القضاء
فصار المذکور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة عدة

واما تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك مفرع
على الامر بصوم الشهر فجعل الكلام الاعم العلل راجعا الى واحدة من
هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ببيان اصل
لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كلا في الشاهد
وعدة ايام الافطار في المريض وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر على انه لا ريب في ان الامر بمراعاة العدة
في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو
امر المرخص بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين
متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة
الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع
بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا
ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة يدعو صاحبه الى
الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من
نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت
ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين وهي عشرة
الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو
ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه
اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فتوهم ان التقسيم عنده اعم من اللف
والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يعينه السامع اليه ويرده

قوله الجمع بين متعدد في حكم
جمع المال والبنين في حكم واحد وهو زينة الحيوة الدنيا وجمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم المفسدة

قوله التفريق
فان النوال نوع واحد وهو العطاء فاوقع بينهما تباينا بان نوال الامير بدرة ونوال الغمام قطرة ماء

ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر

عليه

عليه قلت هل فائدة دقيقة كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي على
ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على
ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان لان هذا استثناء مفرغ وقد
اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر ولكنه في الحقيقة مسند الى العام
المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد
اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا
اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي فلا يرق ولا يرحم له
احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني
الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب
فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين وحينئذ
البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا لان الشاعر بل في حرف التنبيه اشارة
على ان القريب فيه احق بان يعتقر الى التنبيه ما فيه اشارة الى عير الحي
ولو سلم فمراده جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس
يحصل التعيين وغاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا في اللف
والنشر مطلوب فلا ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان
في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار
في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار
ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة
الحر والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم

قوله الجمع مع التفريق

فالاول كقوله اي الجمع مع التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام اي الممدوح
وهو سيف الدولة والتقسيم الاقامة بمعنى التسليط عدى بعلى فقال على ارباض
جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به
الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني
قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول المدينة وقد تشقى به
الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله
فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يجعل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق
قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا او لان في التعبير عنهم بلفظ ما
دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله والدهر معتذر والسيف منتظر
وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال فقد جمع فيه ارض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت المذكور فجاز ايضا [illegible]
ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح مطلقا او واحدا الحمد وقوله والدهر معتذر
بعد قوله للسبي ما نكحوا ابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول
حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع
في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها

البدع

بحث الجمع مع التفريق والتقسيم

البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد بها
مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوح
حين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث
قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن المحسن الجمع مع التفريق والتقسيم لم
يتعرض للتفسير لكونه معلوما مما سبق من تعريفات هذه الامور الثلاثة كقوله
تع يوم يأتي يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب
باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه
اي باذن الله تع كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن جل جلاله
وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير
وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت
السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد
او هو عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح
كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء
غير مجذوذ اي غير مقطوع بل ممتد الى غير النهاية فانه [illegible] فما معنى الا
في قوله الا ما شاء الله قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود

في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل
يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما
يتفضل الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار
وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفيه صرفه عن البعض
وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنين
الفاسقين الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء كذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق
السعادة عليهم باعتبار انهم بسعادة الايمان والتوحيد وانهم شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي
وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس اهل الموقف واحد
ثم قسم بان اضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من
عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم على
على امرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق
به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول
ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم في اللقاء
اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف في سرعتهم الى الاجابة اذا دعوا

الى الكفاية

بحث التجريد

الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم
مقام الجماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما
يناسبها وهو ظاهر وثانيهما استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء
عقيما فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى في جميع الاقسام وذكرها وانما قدم
ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان
فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم ثم جبر تأخير
الذكور بتعريفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال يهب لمن يشاء الفرسان
الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر
ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها
اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل
المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي
التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق
حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق
آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة

على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في
اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان
من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت
من زيد أسدا لقيت من لقائه أسدا والغرض تشبيهه بالأسد وكذا معنى
قوله لقيت به أسدا لقيت بلقائه أسدا ولا يخفى ضعف
هذا التقدير في مثل قولهم لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في
تقدير حصل لي من حصول فلان صديق ومنها ما يكون بدخول باء المعية
والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شابت الوجوه قبيح وجهه
شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد به فرسا قبيح
الوجه لما أصابها من شدائد الحرب تعدو أي تسرع بي الى صارخ الوغى
أي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم لابس لأمة وهي الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند أهله المرحل من رحل البعير
أشخصه عن مكانه وأرسله أي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال
استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا
آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة
في جهنم لأجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي أي تجمع الغنائم الجليلة صفة غزوة

ورومن

ورومن نحو الغنائم فالعطف منصوب بأرحلن أو يموت منصوب بأن
مضمرة كأنه قال إلا أن يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه
كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل أو أموت وبهذا يخالف قوله تعالى انا أعطيناك
الكوثر فصل لربك إذ لا معنى للانتزاع منه وقيل تقديره أو يموت مني
كريم فيكون من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر إذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا سقط
ما قيل إنه أراد أن في البيت نظرا لأنه من باب الالتفات بل هو وضع من
التكلم الى الغيبة لأنه أراد بالكريم نفسه ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا كقوله
في تطاول ليلك بالأثمد والتصحيح في قوله أقول لها إذا جشأت مكانك تحمدي
أو تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا
يشرب كأسا بكف من بخلا أي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لأنه إذا نفى عنه
الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه
فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب إن كان
لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء بل إنما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف أن كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه وإن كان الخطاب لنفسه
لم يكن قسما برأسه بل داخلا في قوله ومنها مخاطبة الإنسان نفسه وبيان
التجريد أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها

الكلام ثم بالخطاب كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من
نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ومنه قول الاعشى ودع
هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي ومن
المعنوي المبالغة المقبولة لان المردود لا يكون من المحسنات وفي هذا
اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج
مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت
يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور
عليها لانه احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدرك
النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جميع القلة اعني الجفنات والاسياف
وكذا عرف الفخوة بشي ولا الطعم وقال يقطرن دون ان يقول
يسلن ويفضن ونحو ذلك والمذهب الصحيح ان المبالغة منها مقبولة
ومنها مردودة ثم اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها
ليتعين المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان
يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا
او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه
اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى احد

الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان
كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا
بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء اي والى في العدو بالكسر الموالاة
بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة
اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا
فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على لم ينضح اي لم يعرق فلم يغسل
ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن
عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم
يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو
كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه اي الضمير للشان لتخافك
النطف التي لم تخلق ادعى انه تخاف منه الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا
ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل
عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم
تمسسه نار وعليه بيت السقط يحيي ركبا وانهر اسا وابلا وزاد فكاد ان
يسيل المرصال الا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب
عقدت سنابكها عليها عثيرا اي الغبار للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق

رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه
اى على ذلك العثير لامكنا اى العنق ادعى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا
يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا مما يمتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
وقد اجتمع اى اداة حال يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل
فى قوله اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان سمر
الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى خيالى ان
الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفانى قد شدت
باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها
وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى
الصحة ومنها اى من المقبول ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس
ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات
مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم
وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد فسادهما عن النظام الذى
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالاية رد على
الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القران وكانه اراد بذلك
ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية
التى لا يحتمل النقيض بوجه ما والآية ليس كذلك لان تعدد الالهة ليس

قطعى الاستلزام للفساد وانما هى من المشهورات الصادقة ونحو قوله اى قول
النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل
جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن
كنت قد بلغت عنى خيانة لمبلغك الواشى اغش من غش اذا خان واكذب
واللام فى لئن موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب
من الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه
لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده ومذهب ملوك فى ذلك الجانب
اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب اى اجعل حكما فى اموالهم
مقربا عندهم صنيع المنذرية عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطفيتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى ولا تعاتبنى على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح
اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى
يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال
لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدحك لذلك القوم ايضا ذنبا لكن اللازم
باطل فكذا الملزوم ومما اورده على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى
يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه والاعادة اهون عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو
ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية عن الخليل فلما افل قال
لا احب الآفلين اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى ومنه اى من المعنوى

حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي
اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون هو العلة له في نفس الامر يعني
يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لكان من محسنات
الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر
فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنشا هذا الوهم انه لم يسمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار على ما يقابل
الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة للواقع
وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان
علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة
وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى قول ابي الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك
اى عطاءك السحاب وانما   اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها
فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من
السحاب صفة ثابتة لها لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة
المذكورة اذ لو كانت هي علتها هي المذكورة كانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن
يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب وان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم من منازعتهم
لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين

بعثه

يبعثه على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو اتساع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي اى شجاعته في الشجاعة حتى ظهر ذلك في الحيوانات العجم الذئاب
وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان يتسع رزقها من لحوم اعاديه ويتضمن
ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف بالقتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية
متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعاديه عنه وفرط خوفه منهم
وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التي
اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا
اساءته نجى حذارك اى حذاري اياك انساني اى انسان عيني من الغرق فان
استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه عقبه بان استحسن
اساءة الواشي بان حذاره اى حذاره منه اى من الواشي نجى انسانه اى انسان
عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للعجم وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم
يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء عليه اى على الحالة الشبيهة بالانتطاق
المنطقة صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح
فقد افتضح بغلطه لان صفة نطاق الجوزاء مشهور لا يمكن انكاره بل هو محسوس

تنكير اما قوله سلف فأنكره فلاجل تكلم غيره وذلك غير ممكن هنا والغرض
المبالغة في تحيره السامع بتأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير
دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم
منفية قد استثني منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان
فلول السيف عيبا فاثبت شيئا من العيب على تقدير كونه اي كون فلول
السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمحقق وتصريح به والا فهو مفهوم
من عبارته على الشرح المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال
والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى
منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا
الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى
يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي مما قبل الاداة وهو المستثنى

منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد
ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توخيت
الشيء اي طلبته ووجهته غيره فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح
والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى الاستثناء صفة مدح و
ما فيه من نوع خلابة فالتأكيد للمطلوب والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه
الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك
الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما
ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه
وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال قطعا لكن
الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما قدر في الضرب
الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير دخول صفة المدح واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب وهو ان
الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم
اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى جاء التأكيد ولا يأتي فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى
الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا

الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون
من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل
وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان ظاهره من قبيل اللغو
وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها اللغو الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا
تاثيما الا قيلا سلاما سلاما لا يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح
بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
المتصل لان قوله تع سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله
من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس في الكلام انه لو كان متعدد
يعني ثم ثانيا بالاستثناء المتصل من الاول مثل انعقد اجماع الا جابني احد الا امراة
الا زيدا ولو قصدت ذلك لكان الواجب ان تؤخر ذكر الرجال منه اي من
تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان ياتي بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا
الا ان امنا بايات ربنا وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بايات الله تع يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه
وعليه قوله تع قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله

وما انزل

وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب
الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك المدلول عليه بلفظ لكن
في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة
المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف
بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام
لكنه الوبل حاضرا فالاول والثاني استثنائي فمثل قوله بيد اني من قريش وقوله
ولكنه الوبل استدراك ليفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم
بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن
الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت
للشيء صفة ذم وتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين
والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي فيه الضرب الآخر
اعني الاستثناء المفرغ نحو ما يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة
الاستثناء كقولك فلان جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو
المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب
نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك
خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم

لخلوده في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا
فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ينبئ عن علو
الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم فيستحق القتل لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هو بتهنئة اهلها
فلو كان ظالما في قتلهم لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو
ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بمفعول ثان
ليضمن والمسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا
به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله كما في قول الشاعر ابى
دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم
اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم اوجب شكوى الزمان في التهنئة
فقد يسمى لان الشكاية غير مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة
مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني
كأني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كأني اعد على الدهر
ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس ليعم الاثنين وما زاد واحدا كما في البيت

الى الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن
لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى
عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرجه الاستفهام مخرج الانكار تنبيها
على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم
على مفارقة حلمه ابدا لما كان مريدا الوصل بهذا المحبوب المتوقف على الجهل
المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان
الودائع تستعاد بعد الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط
لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل ان يصير العين العوراء صحيحة
فيكون مدحا وبالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي ومن التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه
باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد
المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن
من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد
كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام
الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور مالك مورقا

ويا شجر مالك مورقا من اوراق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن
طريف فهي تعلم ان الشجر لا يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
لفظة كان الدال على الشك ومنها يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل
قد يكون يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله
اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر
الضاحك اي الطالع وصف ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمعة البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال
خاصة والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب كقوله اي قول الحسين
ابن عبد الله من البشر في اضافة ليلا الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظ
ثانيا لذة ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل كقوله
عنا كقوله ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يكشف الاعمى وهل يرجع التسليم او يدفع البكا وعث الاثافي والرماد
البلاقع وكالتحقير كقوله تع حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلعم كانهم لم يكونوا
يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتوبيخ
في قوله تع وانا او اياكم لعلى هدى او في ظلال مبين وكغيره ذلك من الاعتبارات
ومنه اي ومن البديع القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام
الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت

انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه
عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن
ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين
كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم الحكم
بالاخراج فاثبت الله تع في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو
الله تع ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنون ولا لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من معانيه
التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت
كاهلي بالايادي لفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة
فثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي
والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال
حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت والابرام
ايضا الكلام والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا
القبيل وكقول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن من ودادي والبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان

فجرينا منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع
في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد
وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير
تكلف في السبك وسمي اطرادا لانه تكون الاسماء في تحدرها كالماء الجاري
في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم
اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي انك تجوا انتقامهم
وصاروا ايفعلون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل
رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عم الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما
الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه
الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن
نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس
ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
اي فيخرج بين الالف والباء والتاء والى الآخر نوعا اخر من انواع الحروف وبهذا
يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبهذا يخرج نحو الساق والمساق وفي
هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي
كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة

واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن
في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد
في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين
نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من
ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدقا الآجال آجال والهوى
للمرء فتان الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع
اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو طال طويل النجاد و
وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان
كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما
مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا التقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب بعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا لفظا اي اللفظان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط
خص هذا النوع من الجناس المركب باسم المتشابه كاتفاقهما في الخط
ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة او صاحب

هبة فدولته ذاهبة بغير قافية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجد
كن منتار لمنازل صغرها اليه يبسم لمقلع فمطا فعل ماض و يا حرف النداء
ومطايا جمع مطية وان لم يتفق اللفظان الا ان احدهما مركب في
الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي
ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فانه على نحو
في قوله والا خص باسم المفروق ما بين اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل
حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه
فالثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة
والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين
في الخط يسمى مرفوا وما لا ادخل في المفروق ان لا يكون المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق
لا كما ذكر في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح وان اختلف اللفظان المتجانسان
في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وانه لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لا لان الاختلاف
في الاثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد
مثلا او في الهيئة او في العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعدا

التشابه

التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو
عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان
اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط
واتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد
اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد
والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اي قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف
وان الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان
الراء من مفرط وان كان مشددا او مخففا حرفان وبهذا التقدير ان يكون مفرط
ومفرطا مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصيغة حرف واحد
زيادة فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم
المخفف فمثل هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر
من الاختلاف غير الاول غير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح
ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في
اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف
احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزايد اتفقا في النوع والهيئة

والترتيب يسمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ثلثة
اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فاما في الاول
او الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او
في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص
عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة محذوف اي
يمدون سواعد من ايد وانه زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها
في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص
جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض
من قواضيه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب
ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف
حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة في الحرف الآخر
مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها
هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها للتاكيد حتى اذا تمكن آخرها في نفسك
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد الياس
عنها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسم واحد وهو ما
يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول   ان البكاء هو الشفاء من
الجوى حرقة القلب بين الجوانح وربما يسمى الذي يكون اكثر من حرف
مذيلا وان اختلفا في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع

الحروف

الحروف ويشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما
التشابه فيخرج عن التجانس كلفظ نصر ونكل ولفظ ضرب وفرق ولفظ
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان بينهما الاختلاف فان كانا متقاربين في
المخرج سمي هذا التجانس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الا
ول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه
وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير والتقارب ما بين
الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالهما في
الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا اتحاد الحكم
واللغة الا انه يكسر المعقود وفي الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الهاء والحاء نظرا او في الآخر نحو
واذا جاءهم امر من الامن واي اذا اختلفا بحسب النوعين وان اختلفا
اي المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن
قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في   الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب نحو ضربا لانه قد وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من
الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على ترتيبه يسمى قلب الكل والاسم قلب
البعض والى هذا اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه

قوله والقميص في الحالين لعل المراد في الحالين حال الحياة وحال الممات في السفر والحضر لا ما قيل
من ان المراد منهما فوق القميص وتحته لانه لا يصدق الحال على الجهات فلا
يصح اطلاقها على فوقه وتحته اصلا الا تحته وفوقه نفس القميص لا حالته
لانها صفة العامة غير موجودة والا موجودة في نفسها قائمة بموجودة
كذا في العاشية وتمم [illegible]

فان الاول حنفه فساعدته للاولى فتح ورمى له للاعراض حنفه وسمى
قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا
وقع احدهما في احد المتجانسين في اول البيت والاخر في الاخر [illegible] سمى
تجنيس القلب مجنحا ومقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح
انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولى احد المتجانسين الاخر سواء كان من القلب
او غيره ولو ذكرها بالكلام الظاهر ان يقال اذا ولى احد المتجانسين الاخر يسمى الجناس
مزدوجا ومكررا ومردد انحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم
من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل عواصم وقواصم وقواضب كقوله صادق الاول في الاعراض
صف وقد يجيء التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله
عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذه
وقد يعد هذا النوع مما لم ينظر فيه [illegible] كقولهم في مسعود
شيء يعود وفي المستنصر به جنة [illegible] حاصل
وقبل مستفتح لغة ابن [illegible] تجنيس
شيئان احدهما يجيء [illegible] الحروف
الاصول في شبه والاشتقاق [illegible] جئتك للذين قبلهم
فانهما مشتقان [illegible] اللفظين المتشابهين

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات
(١١١)

ولا يجوز اخذ اجر الخبز الا بعد اخراجه عن التنور الخبز المخصوص المعلوم
من الفتح او للعاطل المفهوم من العقل   جامع الرموز

اذا سقط السن من فم رجل سقط الصوت من جميع
الناس

اول اى جالك ضغ شر دوهشى گوله   واكه انده رجع كندم كونكه [illegible]
گرغوش ده وزده ده ر اعتبار حالت كندم اكمال شكل سالوك [illegible]
اول اى جالا ضغ شر قالى قبل صنكره رجع بولنده اوچ قتل قبل
صنكره قالى قمرسز اعتبار كره دور قوق يللق عمر بولنده كلكى قنده [illegible]